الهلوسة الدينية
في فكر الوهابيين

مختارات من ردود العلماء

إعداد

أ.د./ أحمد عبدالرحيم السايح
الأستاذ بجامعة الأزهر
الأستاذ بجامعة أم القرى سابقا

المستشار/ توفيق على وهبة
المستشار السابق
لوزارة الداخلية السعودية

يوزع مجاناً

تبدأ دعوات الإصلاح بروح صوفية تدعو إلى تزكية

النفس وتطهيرها والتصدي للفساد والانحراف

وحينما تختلط بالدنيا وتبدأ الغنائم

لا يلبث القائمون عليها في استغلال الدعوة

لتبرير استئثارهم بالسلطة ونفيهم للآخر

وشعارهم هو من ليس معنا فهو علينا

وبالتالي فهو كافر ومشرك

ومستباح المال والعرض والدم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولـد ولم يكن له كفوًا أحد.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، أرسله رب العـزة بدين التوحيد الخالص، ليشهد الناس أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسـول الله، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد،،،

فهذه مختارات أعدها علماء الأمة الإسلامية في الرد على جهلـة المذهـب الوهابي الذي أضل الأمة وكفرها، بما جاء به من عقائد بعيـدة عـن المنـهج الإسلامي السليم الذي قال فيه العلماء: «لأن تجد شبهة تدخل بهـا رجـلاً في الإسلام خير من أن تجد ألف شبهة تخرجه منها».

وقد ابتدع الوهابيون عقائد في التوحيد، وهي توحيد الربوبية وتوحيـد الألوهيـة وتوحيد الأسماء والصفات، ليخرجوا المسلمين من الإسلام. وهذا التقسيم الذي جـاء به هؤلاء نجده في عقائد كثيرة كالهندوسية والهرمسية والغنوصية.

والباحث بإنعام نظر يجد أن هؤلاء الجهلة بالتوحيد، جاءوا بهذا التقسيم ظنًـا منهم لجهلهم أو عمالتهم، أن المسلمين الواعين لا ينتبهون لهذا التضليل، لقـد أدرك علماء الأمة المخلصين: أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية جاءت تقرر عقيدة التوحيد في «شهادة أن لا إله إلا الله».لهذا انبرى العلماء كالعلامـة أبي حامد بن مرزوق –رحمه الله–، والشيخ يوسف النبهاني وغيرهما مـن علمـاء السلف والخلف يردون هذه الهجمة الشرسة، ويفندون أقوالهـم، ويكشـفون تلبيسهم، وتضليلهم.

ولا يزال كثير من المخلصين الذين يحرصون على قيم ومعايـير المجتمعـات الإسلامية، يعملون على تصحيح الفكر، ورد تلك الأباطيل الـتي تسـيء إلى المسلمين في عقائدهم.

لذا جاءت هذه المختارات من أقوال العلماء للتوجيه والتنبيه ووضع الأمـــور في مواضعها.

وقد يكون واضحًا.. أن الوهابية قد استشرى خطرها، وازداد تضليلها ممـــا يقتضي من مجتمعات الأمة أن تحتاط وتأخذ ما وسعها الأخذ لمواجهة هذا التيـــار الإلحادي الخطير.

يبدو لي أن المؤسسات التي ترعى الشئون، وتتولى القيادة، حريصـــة علـــى سلامة المجتمعات من هذا الوباء الخطير الذي يضر بالإنسانية.

والله الموفق ،،،

أ.د أحمد عبد الرحيم السايح المستشار توفيق علي وهبة

عقيدة مقلدي محمد بن عبد الوهاب في الله سبحانه وتعالى: التجسيم، وهو فيه أحمد بن تيمية، وهذا مقلد فيه الكرامية ومجسمة الحنابلة وهم مع مقلدهم، ومقلده لا يصرحون به بل يبرأون منه.

وقد صرح به ابن تيمية مرة على منبر دمشق الشام فقال: ينزل كنزولي هذا ونزل درجة من المنبر.

وممن شاهد هذه القضية منه الفقيه الرحالة ابن بطوطة المغربي، ولكنهم يدندنون حوله ويلوكونه دائماً بهذه الألفاظ: "في السماء، فوق سبع سماواته، على عرشه، استوى بذاته، استوى حقيقة، على عرشه بائن من خلقه".

فلو استظهروا بجميع أهل الأرض على إثبات أي لفظ من هذه الألفاظ بإسناد صحيح عن أي واحد من أتباع التابعين لم يستطيعوا ذلك فضلا عن إثباته عن التابعين، فضلا عن إثباته عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فضلا عن إثباته عن الذي لا ينطق عن الهوىﷺ .

وحيث صارت لهم مادة تؤيدهم عليه فقد صرحوا به طبقا لسلفهم الكرامية ومجسمة الحنابلة، فيما طبعوه من كتبهم كـ "كتاب السنة" المنسوب لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وكتاب "النقض على بشر المريسي" المنسوب لعثمان بن سعيد الدرامي، و"طبقات ابن أبي يعلى". وكتاب "السنة" جزء صغير مجزأ إلى ثلاثة أجزاء صغار، عنوانه على الأول: كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل، عني بتصحيحه والإشراف على طبعة لجنة من العلماء، تحت رئاسة الشيخ عبد الله بن حسن بن حسين آل الشيخ، أمر بطبعه على نفقته وجعله وقفا لله تعالى الملك عبد العزيز آل سعود بالمطبعة السلفية بمكة المكرمة لصاحبيها عبد الفتاح قتلان، ومحمد صالح نصيف سنة 1349 هـ، وعنوانه على الثاني كتاب "السنة" تأليف عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وأهمل الثالث من العنوان.

وذكر التاج السبكي في ترجمة العلامة شهاب الدين أحمد بن يحيى بن جبريل الكلابي الحلبي المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة: رسالة له نفيسة في الرد على

ابن تيمية والوهابية في مسألة الجهة، وساقها كلها ـــ وهي في نحو ثلاثين صفحة مقدمته في نحو ست صفحات اقتطفت منها ما يأتي: قال: (فأقول) ادعى أولاً أنه يقول بما قاله الله تعالى ورسوله ﷺ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار رضي الله تعالى عنهم، ثم إنه قال ما لم يقله الله تعالى، ولا رسوله، ولا السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، ولا شيئًا منه.

فأما الكتاب والسنة فسنبين مخالفته لهما.

وأما السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، فذكره لهم في هذا الموضع استعارة للتهويل. وإلا فهو لم يورد من أقوالهم كلمة واحدة، لا نفيًا ولا إثباتًا.

وإذا تصفحت كلامه عرفت ذلك، اللهم إلا أن يكون مراده بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار مشايخ عقيدته دون الصحابة، وأخذ بعد هذه الدعوى في مدحه ﷺ وفي مدح دينه وأن أصحابه أعلم الناس بذلك، والأمر كما قاله وفوق ما قاله. وكيف المدائح تستوفي مناقبه، ولكن كلامه كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : كلمة حق أريد بها باطل.

ثم أخذ بعد ذلك في ذم الأئمة وأعلام الأمة، حيث اعترفوا بالعجز عن إدراكه سبحانه وتعالى، مع أن سيد الرسل ﷺ قال: لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

وقال الصديق رضي الله عنه: العجز عن درك الإدراك إدراك، وتجاسر المدعي على دعوى المعرفة وأن ابن الحيض قد عرف القديم على ما هو عليه ولا غرور، ولا جهل أعظم ممن يدعي ذلك، فنعوذ بالله تعالى من الخذلان.

ثم أخذ بعد ذلك في نسبة مذهب جمهور أمة محمد ﷺ إلى أنه مذهب فراخ الفلاسفة وأتباع اليونان واليهود، ستكتب شهادتهم ويسألون.

ثم قال كتاب الله تعالى من أوله إلى آخره وسنة رسول ﷺ من أولها إلى آخرها ، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة، مملوء بما هو: إما نص وإما ظاهر في الله تعالى، إنه فوق كل شيء وعلى كل شيء وإنه فوق العرش وإنه فوق السماء.

وقال في أثناء كلامه وأواخر ما زعمه: إنه فوق العرش حقيقة، وقاله في موضع آخر عن السلف.

فليت شعري أين هذا في كتاب الله تعالى على هذه الصورة التي نقلها عن كتاب ربه وسنة نبيه ﷺ ؟ ، وهل في كتاب الله تعالى كلمة مما قاله حتى يقول إنه فيه نص، والنص هو الذى لا يحتمل التأويل البتة؟ وهذا مراده، فإنه جعله غير الظاهر لعطفه له عليه وأي آية في كتاب الله تعالى نص بهذا الاعتبار؟، فأول ما استدل به قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ ﴾ [1]، فليت شعري أي نص في الآية أو ظاهر على أن الله تعالى في السماء أو على العرش؟، ثم نهاية ما يتمسك به: أنه يدل على علو يفهم من الصعود، وهيهات زل حمار العلم في الطين، فإن الصعود في الكلام كيف يكون حقيقة، مع أن المفهوم في الحقائق: أن الصعود من صفات الأجسام؟، فليس المراد إلا القبول، ومع هذا لا حد ولا مكان.

ثم أفاض العلامة المذكور في نقض ما احتج به ابن تيمية من المتشابه، وزعم أنه نص في أن الله تعالى فوق العرش حقيقة، وفي السماء، وعلى السماء، في نحو إحدى عشرة صفحة.

ثم قال: فنقول له ما تقول فيما ورد من ذكر العيون بصفة الجمع وذكر الجنب وذكر الساق الواحد وذكر الأيدي؟؛ فإن أخذنا بظاهر هذا يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد، عليه عيون كثيرة، وله جنب واحد عليه أيد كثيرة، وله ساق واحد.

وأي شخص يكون في الدنيا أبشع من هذا؟ وإن تصرفت في هذا بجمع وتفريق بالتأويل فلم لا ذكره الله تعالى ورسوله وسلف الأمة؟

وقوله تعالى في الكتاب العزيز: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [2]، فكل عالم يعلم أن النور الذي على الحيطان والسقوف وفي الطرق والحشوش، ليس هو الله تعالى ولا قالت المجوس بذلك.

---

(1) سورة فاطر: الآية 10.

(2) سورة النور: الآية 35.

فإن قلت بأنه هادي السموات والأرض ومنورهما، فلم لا قاله الله تعالى ولا رسوله ولا سلف الأمة؟.ثم أفاض معه أيضًا في الآيات والأحاديث المتشابهة التي تمسك بها على مدعاه، ثم قال له: هل تأمن من المجسم أن يقول لك ظواهر هذه كثيرة تعدت الحصر أضعاف أحاديث الجهة؟

فإن الأمر كما يقولون في نفي الجسمية مع أنه لم يأت في شيء من هذه ما بين خلاف ظواهرها لا عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ ولا عن سلف الأمة، فحينئذ يكيل لك المجسم بصاعك ويقول لك لو كان الأمر كما قلت لكان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم.وإن قلت: إن المعلومات قد بينت خلاف ظواهر هذه، لم تجد منها نافيًا للجسمية ألا وهو ناف للجهة، ثم ما يؤمنك من تناسخي يفهم من قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[1]مذهبه، ومن معطل يفهم من قوله تعالى: ﴿ مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ﴾ [2]مراده فحينئذ لا تجد مساغًا لما نقض به من ذلك، إذ الأدلة الخارجة عن هذه الألفاظ.ثم نعقد فصلاً إن شاء الله تعالى بعد إفساد ما نزع به في سبب ورود هذه الآيات على هذا الوجه.

فإنه إنما تلقف ما نزع به في مخالفة الجماعة، وأساء القول على المسألة من حثالة الملاحدة الطاعنين في القرآن، وسنبين إن شاء الله تعالى ضلالهم، ويعلم إذ ذاك من هو من فراخ الفلاسفة واليهود، ثم لو استحيى الغافل لعرف مقدار علماء الأمة رحمهم الله تعالى.

ثم هل رأى من رد على الفلاسفة واليهود والروم والفرس غير هؤلاء الذين جعلهم فراخهم؟، وهل اتكلوا في الرد على هذه الطوائف على قوم لا عقل لهم ولا بصيرة ولا إدراك؟، ثم يذرونهم يستدلون على إثبات الله تعالى في الحجاج على منكره بالنقل، وعلى منكري النبوة بالنقل، حتى يصير مضغة للماضغ وضحكة للمستهزئ، وشماتة للعدو وفرحًا للحسود، أ.هـ.

---

(1) سورة الانفطار: الآية 8.

(2) سورة البقرة: الآية 61.

ثم قال العلامة المذكور: ثم أفاد المدعي وأسند أن هذه المقالة (يعني في نفي الجهة لله تعالى) مأخوذة من تلامذة اليهود والمشركين، وذكر ابن تيمية والوهابيون إسنادها إلى لبيد ابن الأعصم اليهودي.

فقال العلامة الراد: فيقال له: أيها المدعي أن هذه المقالة مأخوذة من تلامذة اليهود قد خالفت الضرورة في ذلك، فإنه ما يخفى على جميع الخواص وكثير من العوام أن اليهود مجسمة مشبهة، فكيف يكون ضد التجسيم والتشبيه مأخوذا عنهم؟

وأما المشركون فكانوا عباد أوثان، وقد بينت الأئمة أن عبدة الأصنام تلامذة المشبهة وأن أصل عبادة الصنم التشبيه، فكيف يكون نفيه مأخوذا عنهم.

وأما الصابئة فبلدهم معروف وإقليمهم مشهور، وهل نحن منه أو خصومنا؟، وأما كون الجعد بن درهم من أهل حران، فالنسبة صحيحة، وترتيب هذا السند الذى ذكره سيسأله الله تعالى عنه، والله من ورائه بالمرصاد: وليعلم من اتبعه أن سند دعواه وعقيدته أن فرعون ظن أن إله موسى في السماء.

ثم قال العلامة: ثم أخذ بعد ذلك في تصديق عزوته إلى المهاجرين والأنصار ﷺ، وشرع في النقل عنهم فقال: قال الأوزاعي: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه.

فنقول له أول ما بدأت به الأوزاعي وطبقته ومن بعدهم، فأين السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار؟، وأما قول الأوزاعي فأنت قد خالفته ولم تقل به، لأنك قلت إن الله ليس فوق عرشه لأنك قررت أن العرش والسماء ليس المراد بهما إلا جهة العلو، وقلت المراد من فوق عرشه والسماء ذلك، فقد خالفت قول الأوزاعي صريحا مع أنك لم تقل قط ما يفهم، فإن قررت أن السماء في العرش كحلقة ملقاة في فلاة فكيف تكون هي بعد؟.ثم من أين لك صحة النقل عن الأوزاعي؟

وبعد مسامحتك في كل ذلك ما قال الأوزاعي: الله فوق العرش حقيقة، فمن أين لك هذه الزيادة؟ونقل عن مالك بن أنس والثوري والليث والأوزاعي أنهم

قالوا في أحاديث الصفات أقرؤها كما جاءت، فيقال له لم لا أمسكت على ما أمرت به الأئمة، بل وصفت الله تعالى بجهة العلو، ولم يرد بذلك خبر؟، ولو بذلت تراب الأرض ذهبًا على أن تسمعها من عالم رباني لم تفرح بذلك، بل تصرفت ونقلت على ما خطر لك وما أمررت ولا أقررت ولا امتثلت ما نقلته عن الأئمة.

وروى قول ربيعة ومالك الاستواء غير مجهول، فليت شعري من قال إنه مجهول، بل أنت زعمت أنه لمعنى عينته وأردت أن تعزوه إلى الإمامين؟، ونحن لا نسمح لك بذلك.

ثم نقل عن مالك أنه قال للسائل: الإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا فأمر به فأخرج، فيقال له ليت شعري، من امتثل منا قول مالك؟، هل امتثلنا نحن حيث أمرنا بالإمساك وألجمنا العوام عن الخوض في ذلك؟، أو الذي جعله دراسته يلقيه ويلقنه ويكتبه ويدرسه ويأمر العوام بالخوض فيه، وهل أنكر على المستفتي في هذه المسألة بعينها وأخرجه كما فعل مالك ﷺ فيها بعينها؟، وعند ذلك يعلم أن ما قاله عن مالك حجة عليه لا له،أ.هـ.

قد تقرر فيما تقدم أن هذه الطائفة مقلدي محمد بن عبد الوهاب مجسمة مكفرة، وأن مقلدهم محمد بن عبد الوهاب مقلد فيهما أحمد بن تيمية، وهذا مقلد فيهما الكرامية وطائفة من الحنابلة، وهذه الطائفة قال فيها ابن الجوزي الحنبلي: أنهم شانوا مذهب أحمد، وفضحوا ذاك الإمام بجهلهم، وأن مذهبه التتريه ولكنهم اختلوا وأنه أدرك منهم مشايخ، وأكثر من أدركه لا عقل له وصاحب الدار أدرى بما فيها.

وتحقق من رسالة العلامة أحمد بن يحيى الكلابي الحلبي في رده على ابن تيمية أن ابن تيمية جازم بأن الله تبارك وتعالى في جهة العلو فوق العرش حقيقة مؤول للسماء بجهة العلو.

وقد صرح بجهة العلو لله تبارك وتعالى في كتابه: « منهاج السنة »، مفسرًا لقول الإمام مالك في : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1] ، الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، بأنه معلوم جلوسه تبارك وتعالى على العرش، وكيفية جلوسه مجهولة، شاذًا عن علماء الإسلام الأعلام الذين فسروه بأنه معلوم في لغة العرب، ولكن حيث كان الاستواء متعلقًا بالله جل جلاله فكيفيته مجهولة، وقد صرح بالجسمية لله تعالى في كتابه العرش، كما ذكره صاحب « كشف الظنون » ناقلاً له عن أبي حيان قال: ذكر فيه أن الله سبحانه وتعالى يجلس على العرش وقد أخلى مكانًا يقعد معه فيه رسول الله ﷺ ، كما ذكر ذلك أبو حيان في النهر في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [2]

قال التقي السبكي: وكتاب العرش من أقبح كتبه، أهـ.

ومن تجرد عن العاطفة وطالع تآليفه وتآليف تلميذه ابن القيم، وقد طبعت بإنصاف، يجد فيها هذه المصائب كلها، التجسيم واعتقاد الجهة لله، وتكفير المسلمين المخالفين لرأيه، وغير ذلك كما يجدها مملوءة بنسبة هذا الوضر إلى السلف الصالح، افتراء وتلبيسًا وتهويلاً على البسطاء، فلو اجتمع معه الثقلان على إثبات التصريح بالجهة لله تعالى بإسناد صحيح عن أتباع التابعين لم يستطيعوا ذلك، فضلاً عن إثباته عن التابعين، فضلاً عن إثباته عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم، فضلاً عن إثباته عن النبي ﷺ.

ومن أثنى على هذا الرجل من المعاصرين له والمتأخرين عنه ونسبه إلى مذهب السلف الصالح، كالملا إبراهيم الكوراني على قاعدة وجوب تحسين الظن بالمسلم، لا سيما من انتسب إلى العلم، لم يطلع على تآليفه، وتضارب كلامه وتخليطه فيها.

---

(1) سورة طه: الآية 5.

(2) سورة البقرة: الآية 255.

ومن دافع عنه وبرأه وجهل العلماء الذين ناظروه فـــأفحموه وردوا عليـــه بالتآليف فأجادوا، فهو إما جاهل مؤجر، كنعمان الآلوسي في كتابـــه « جـــلاء العينين في محاكمة الأحمدين » وإما جاهل مفتتن به، كصديق حسن خان ملـــك بهوبال، فإنه افترى على أهل الحديث كلهم وعلى الأشاعرة بـــأنهم تيميـــة، أي يعتقدون أن الله تبارك وتعالى في جهة العلو في كتابه: (الانتقاد الرجيح في شرح الاعتقاد الصحيح)، الذي شرح به في زعمه عقيـــدة المحـــدث شـــاه ولي الله الدهلوي المطبوع على هامش (جلاء العينين) قال فيه: ومن الذيـــن أثبتوهـــا (يعني الجهة لله) بالنقل أهل الحديث بأجمعهم والأشاعرة، وتســـمية المتكلمـــين إياهم بالمجسمة والمشبهة تعصب منهم وتحكم، أهـــ.

وقد بلغني أن صديق حسن هذا كان يجمع عنده طلبة العلم فيغدق عليـــهم بالمال، فيكتبون له ما يريد وينسبونه إليه. ومحمد بن على الشـــوكاني وســـيأتي بسط حاله.

جمهور الأمة الإسلامية على تتريه الله تعالى عن مشابهة الحوادث، وقد اتفـــق العقلاء من أهل السنة الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة وغيرهم علـــى أن الله تبارك وتعالى متره عن الجهة والجسمية والحد والمكان ومشابهة مخلوقاته.

قال أبو المعالي إمام الحرمين في كتابه: « لمع الأدلة في قواعد عقـــائد أهـــل السنة»، الرب سبحانه وتعالى تقدس عن الاختصـــاص بالجـــهات والاتصـــاف بالمحاذاة، لا تحده الأفكار ولا تحويه الأقطار ولا تكتنفه الأقدار، ويجل عن قبـــول الحد والمقدار، والدليل على ذلك أن كل مختص بجهة شاغل لها، وكل متحـــيز قابل لملاقاة الجواهر ومفارقتها، وكل ما يقبل الاجتمـــاع والافـــتراق حـــادث كالجواهر.وأطال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في شرح الكلام على ذلـــك إلى أن قال: والجواب الجملي عن الجميع، أي جميع متشابهات الكتاب والســـنة التي تمسك بها مثبتو الجهة لله تعالى، أن الشرع إنما يثبت بالعقل، فـــلا يتصـــور وروده بما يكذب العقل فإنه شاهده، فلو أتى بذلك لبطـــل الشـــرع والعقـــل معا،أهـــ.

وقال العلامة سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد: وأما القائلون بحقيقة الجسمية والتحيز والجهة، فقد بنوا مذهبهم على قضايا وهمية كاذبة تستلزمها وعلى ظواهر آيات وأحاديث تشعر بها، أما الأول فكقولهم: كل موجود فهو إما جسم أو حال في جسم، والواجب يمتنع أن يكون حالاً في الجسم لامتناع احتياجه، فتعين كونه جسمًا، وكقولهم: كل موجود إما متحيز أو حال في المتحيز، ويتعين كونه متحيزًا لما مر.

وكقولهم: الواجب إما متصل بالعالم وإما منفصل عنه، وأيًا ما كان يكون في جهة منه، وكقولهم: الواجب إما داخل في العالم فيكون متحيزًا أو خارج عنه فيكون في جهة منه، ويدعون في صحة هذه المنفصلات وتمام انحصارها الضرورة.

والجواب: المنع كيف، وليس تركيبها عن الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه، وأطبق أكثر العقلاء على خلافها، وعلى أن الموجود إما جسم أو جسماني، أو ليس بجسم ولا جسماني، وكذا باقي التقسيمات المذكورة والجزم بالانحصار في القسمين إنما هو من الأحكام الكاذبة للوهم، ودعوى الضرورة مبنية على العناد والمكابرة أو على أن الوهميات كثيرًا ما تشتبه بالأوليات.

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾[1]، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [2]، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [3]، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[4]، ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[5]، ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[6]، ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [7].

---

(1) سورة البقرة: الآية 210.

(2) سورة طه: الآية 5.

(3) سورة فاطر: الآية 10.

(4) سورة الرحمن: الآية 27.

(5) سورة الفتح: الآية 10.

(6) سورة طه: الآية 39.

(7) سورة ص: الآية 75.

﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[1]، ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾[2] إلى غير ذلك، وكقوله عليه الصلاة والسلام للجارية: (أين الله) فقالت : في السماء، فلم ينكر عليها وحكم بإسلامها، وكقوله عليه الصلاة والسلام: (إن الله يترل إلى سماء الدنيا ــ الحديث)، (إن الله خلق آدم على صورته)، (إن الجبار يضع قدمه في النار)، (إنه يضحك إلى أوليائه)، (إن الصدقة تقع في كف الرحمن) إلى غير ذلك.

والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظواهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيقتها جريًا على الطريق الأسلم الموافق للوقف على "إلا الله" في قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[3] أو تؤول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية، على ما ذكر في كتب التفاسير وشروح الأحاديث، سلوكًا للطريق الأحكم الموافق للعطف في ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ﴾[4] .

فإن قيل: إذا كان الدين الحق نفي الحيز والجهة، فما بال الكتب السماوية والأحاديث النبوية مشعرة في مواضع لا تحصى بثبوت ذلك، من غير أن يقع في موضع منها تصريح بنفي ذلك وتحقيق؟، كما كررت الدلالة على وجود الصانع ووحدته وعلمه وقدرته، وحقيقة المعاد وحشر الأجساد في عدة مواضع، وأكدت غاية التأكيد مع أن هذا أيضًا حقيق بغاية التأكيد والتحقيق، لما تقرر في فطرة العقلاء، مع اختلاف الأديان والآراء من التوجه إلى العلو عند الدعاء ورفع الأيدي إلى السماء.

أجيب: بأنه لما كان التتريه عن الجهة، مما تقصر عنه عقول العامة، حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجهة كان الأنسب في خطاباتهم والأقرب إلى صلاحهم والأليق بدعوتهم إلى الحق ما يكون ظاهرًا في التشبيه، وكون الصانع في أشرف

---

(1) سورة الزمر: الآية 67.

(2) سورة الزمر: الآية 56.

(3) سورة آل عمران: الآية 7.

(4) سورة آل عمران: الآية 7.

الجهات، مع تنبيهات دقيقة على التتريه المطلق عما هو من سمـــات الحـــدوث، وتوجه العقلاء إلى السماء ليس من جهة اعتقادهم أنه في السماء، بل من جهـــة أن السماء قبلة الدعاء، إذ منها تتوقع الخيرات والبركات وهبوط الأنوار ونزول الأمطار، أهـــ.

وقال بعضهم: ليس في ذلك دليل على كونه في الجهة، وهذا لأنهـــم أمـــروا بالتوجه في الصلاة إلى الكعبة وليس هو في جهة الكعبة، وأمروا برمي أبصـــارهم إلى موضع سجودهم حالة القيام في الصلاة وليس هو في الأرض، وكذا حـــال السجود أمروا بوضع الوجوه على الأرض وليس هو تحت الأرض، فكذا هنا بل تعبد محض وخضوع وخشوع، أهـــ.

وقال حجة الإسلام الغزالي: في كتاب « الاقتصاد في الاعتقاد »: إنه تعـــالى ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست، ومن عرف معنى لفظ الجهة ومعـــنى لفظ الاختصاص، فهم قطعا استحالة الجهة على غير الجواهـــر والأعـــراض، إذ الحيز معقول وهو الذي يختص الجوهر به، ولكن الحيز إنما يصير جهة إذا أضيـف إلى شيء آخر متحيز.

فإن قيل نفي الجهة مؤد إلى محال، وهو إثبات موجود تخلو عنـــه الجـــهات الست ويكون داخل العالم ولا خارجه ولا متصلا به ولا منفصلا عنـــه وذلـــك محال، قلنا: مسلم أن كل موجود يقبل الاتصال، فوجوده لا منفصلا ولا متصـــلا به محال، وأن كل موجود يقبل الاختصاص بجهة فوجوده مع خلـــو الجـــهات الست عنه محال، فإما موجود لا يقبل الاتصال ولا الاختصاص بجهة فخلوه عـــن طرفي النقيض غير محال، وهو كقول القائل: يستحيل موجود لا يكون عـــاجزا ولا قادرا ولا عالما ولا جاهلا، فإن المتضادين لا يخلو الشيء عنهما فيقال له: إن كان ذلك الشيء قابلا للمتضادين فيستحيل خلوه عنهما، أما الجدار الـــذي لا يقبل واحدا منهما لأنه فقد شرطهما وهو الحياة فخلوه عنهما ليـــس بمحـــال، فلذلك شرط للاتصال والاختصاص بالجهات: التحيز والقيام بالمتحيز، فإذا فقـد هذا لم يستحل الخلو من مضاد به، أهـــ.

وسئل العلامة أبو عبد الله محمد بن جلال هل يقال: المولى تبارك وتعالى لا داخل العالم ولا خارج العالم. فأجاب بأنا نقول ذلك ونجزم به ونعتقد أنه لا داخل العالم ولا خارج العالم، والعجز عن الإدراك إدراك، لقيام الدلائل الواضحة على ذلك عقلاً ونقلاً. أما النقل: فالكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [1]. فلو كان في العالم أو خارجًا عنه لكان مماثلاً وبيان المماثلة واضح.

أما في الأول فلأنه إن كان فيه صار من جنسه فيجب له ما وجب له.

وأما الثاني فلأنه إن كان خارجًا لزم إما اتصاله وإما انفصاله إما بمسافة متناهية أو غير متناهية وذلك كله يؤدي لافتقاره إلى مخصص.

وأما السنة فقوله ﷺ: « كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما كان عليه».

وأما الإجماع فأجمع أهل الحق قاطبة على أن الله تعالى لا جهة له، فلا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف.

وأما العقل فقد اتضح لك اتضاحًا كليًا مما مر في بيان الملازمة في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [2]والاعتراض بأنه رفع للنقيضين ساقط، لأن التناقض إنما يعتبر حيث لا يصح تواردهما على المحل ولا يمكن الاتصاف بأحدهما فلا تناقض كما يقال مثلاً: الحائط لا أعمى ولا بصير، فلا تناقض لصدق النقيضين فيه لعدم قبوله لهما على البداية، وكما يقال في الباري أيضا: لا فوق ولا تحت، وقس على ذلك أهـ.

وقال الشيخ أبو حفص الفاسي في حواشي الكبرى: لا شك أن المعتقد هو أن الله تعالى سبحانه ليس في جهة، وقد أوضح الأئمة تقريره في الكتب الكلامية بما لا مزيد عنه، فهو سبحانه ليس داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه، وتوهم أن في هذا رفعًا للنقيضين وهو محال، باطل، إذ لا تناقض بين داخل وخارج، وإنما التناقض بين داخل ولا داخل وليس خارج مساويًا

---

(1) سورة الشورى: الآية 11.

(2) سورة الشورى: الآية 11.

للاداخل وإنما هو أخص منه، فلا يلزم من نفيه نفيه لأن نفي الأخص أعم من نفي الأعم، والأعم لا يستلزم الأخص. فإن قيل بم ينفرد هذا الأعم الذي هو داخل عن الأخص الذي هو خارج. قلنا: ينفرد في موجود لا يقبل الدخرل ولا الخروج ولا الاتصال ولا الانفصال، وهذا يحمله العقل ولكن يقصر عنه الوهم، وقصور الوهم منشأ الشبهة ومثار دعوى الاستحالة أهـ.

وقد تحقق بما نقلته عن علماء الإسلام المحققين: أن معتقدي الجهة لله تعالى قاسوا الخالق على المخلوق، وأنهم من العوام لم تستسغ عقولهم استحالة الجهة على الله تبارك وتعالى، وأنهم مؤولون كل ما يوهم جهة العلو لله تعالى من ظواهر الكتاب والسنة بما يوافق هواهم فيقولون(استوى على العرش) جلس عليه واستوى على العرش بذاته، وحقيقته، وعلى عرشه بائن من خلقه، (وهو القاهر فوق عباده)، (ويخافون ربهم من فوقهم) بفوقية حقيقية و (أم أمنتم من في السماء) بأن « من » معناها « الله » و « في » بمعنى « على » و « السماء» بمعنى « العرش » يعني آمنتم الله على العرش »، فطفروا في التأويل ثلاث طفرات، وهكذا مفوضون فيما جاء من ذلك ضد رأيهم كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [2]، وقوله تعالى : ﴿ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾[3] ، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [4]، وقوله تعالى : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾[5] ، وقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[6] ، وقوله ﷺ : « إذا قام أحدكم في صلاته فلا يبصقن في قبلته فإن ربه بينه وبين الجدار»، وقوله ﷺ

---

(1) سورة النور: الآية 39.

(2) سورة الأحزاب: الآية 44.

(3) سورة البقرة: الآية 46.

(4) سورة الفتح: الآية 10.

(5) سورة الحشر الآية 2.

(6) سورة الفجر: الآية 22.

في الحديث القدسي : « إذا تقرب عبدي إليّ شبرًا تقربت منه ذراعًا وإذا أتاني يمشي أتيته هرولة » أهـ.

على أنه قد ثبت ثبوتًا لا يكابر فيه إلا غبي أن الأرض كروية، وأن السماء محيطة بها من جميع جوانبها، وعليه فالعلو غير حقيقي بل هو نسبي، فما من علو لقوم إلا وهو سفل لآخرين، لأن الجهات التي هي الفوق والتحت واليمين إلى آخرها حادثة بأحداث الإنسان ونحوه مما يمشي على رجلين، فإن الفوق ما يحاذي رأسه من فوق والباقي ظاهر، ولما يمشي على أربع أو على بطنه ما يحاذي ظهره من فوقه، وأن النملة إذا مشت على سقف كان الفوق بالنسبة إليها جهة الأرض لأنه المحاذي لظهرها، والعجز عن إدراكه تعالى إدراك مأثور عن الصديق الأكبر أبي بكر ﷺ، وقد نقله العلماء في كتبهم: (والعجز عن إدراكه الصديق قال: هو الإدراك والتحقيق)، وقال آخر: (وكلما تخطره ببالك فربنا منزه عن ذلك).

توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية الذي يقـــول بـــه الوهـــابيون وأتباعـــهم ويزعمون أن جميع فرق المسلمين من المتكلمين عبدوا غير الله لجهلـــهم توحيـــد الألوهية ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهو الإقرار بأن الله خـــالق كل شيء وزعم أن هذا اعترف به المشركون، فكفر به جميع المسلمين وقلده فيه محمد بن عبد الوهاب كما قلده في غيره، لم يطلع عليه العلماء المعـــاصرون لـــه والمتأخرون عنه الرادون عليه ردًا سديدًا في كثير من شواذه، ولو اطلعوا عليـــه لرشقوه بسهام علومهم الصائبة. وقد كتب فيه العلامة المرحوم السيد أحمد بـــن زيني دحلان المتوفى سنة أربع وثلاثمائة وألف في رسالته (الدرر السنية في الـــرد على الوهابية) نبذة وكتب فيه العلامة الشيخ إبراهيم الســـمنودي المنصـــوري المتوفى سنة أربع عشرة وثلاثمائة وألف في كتابه (سعادة الدارين في الرد علـــى الفرقتين الوهابية والظاهرية) كلامًا جيدًا .

وكتب فيه العلامة المرحوم الشيخ سلامة العزامي المتوفى سنة ست وســـبعين وثلاثمائة وألف في كتابه (البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة) كلامًـــا نفيسًا نصه: (بيان أن منشأ الشبه الجهل بمعنى الإيمان والعبادة شرعًا) فاعلم أن الإيمان هو التصديق بما علم مجيء النبي ﷺ به واشتهر بـــين الخاصـــة والعامـــة اشتهارًا يلحقه بالضروريات، وأن الكفر ــ نعوذ بالله منه ــ هو إنكار شيء من ذلك بعد أن يعلم المنكر أن النبي ﷺ جاء به، وأن معنى العبـــادة شـــرعًا هـــو الإتيان بأقصى الخضوع قلبًا وقالبًا، فهي إذن نوعان قلبية وقالبية؛ فالقلبية هـــي اعتقاد الربوبية أو خصيصة من خصائصها كالاستقلال بالنفع أو الضر ونفـــوذ المشيئة لا محالة لمن اعتقد فيه ذلك، والقالبية هي الإتيـــان بـــأنواع الخضـــوع الظاهرية من قيام وركوع وسجود وغيرها مع ذلك الاعتقاد القلبي، فإن أتـــى بواحد منها بدون ذلك الاعتقاد لم يكن ذلك الخضوع عبادة شرعًا ولو كـــان سجودًا، وإنما قال العلماء بكفر من سجد للصنم، لأنه أمارة على ذلك الاعتقاد

لا لأنه كفر من حيث ذاته، إذ لو كان لذاته كفرًا لما حل في شريعة قــط فإنــه حينئذ يكون من الفحشاء والله لا يأمر بالفحشاء.

وقد كان السجود لغير الله ﷻ على وجه التحية والتكــريم مشــروعًا في الشرائع السابقة وإنما حرم في هذه الشريعة، فمن فعله لأحد تحية وإعظامًا مــن غير أن يعتقد فيه ربوبية كان آثمًا بذلك السجود، ولا يكون به كــافرًا إلا إذا قارنه اعتقاد الربوبية للمسجود له، ويرشدك إلى ذلك قوله ﷻ في يعقوب نــبي الله وامرأته وبنيه حين دخلوا على يوسف: ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾[1] .

قال ابن كثير في تفسيرها: أي سجد له أبواه وإخوته الباقون وكانوا أحــد عشر رجلاً، وقد كان هذا سائغًا في شرائعهم إذا سلموا على الكبير يســجدون له، ولم يزل هذا جائزًا من لدن آدم إلى شريعة عيسى عليه الصــلاة والســلام، فحرم هذا في هذه الملة أهـ.

المقصود منه، ويوضح لك ذلك أيضًا أمره ﷻ الملائكــة بالســجود لآدم، فكان سجودهم له عليه الصلاة والسلام عبادة للآمر ﷻ، وإكرامًا لآدم عليــه الصلاة والسلام.

---

(1) سورة يوسف: الآية 100.

بيان خطأ من قال من الملاحدة

إن تعظيم الكعبة والحجر الأسود من الوثنية وجهل من قال بعدم التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وعدم كفاية الأول في النجاة

ومن هذا تعلم أن تعظيم البيت بالطواف حوله، وتعظيم الحجر الأسود باستلامه وتقبيله والسجود عليه ليس عبادة شرعًا للبيت ولا للحجر وإنما هو عبادة للآمر بذلك ﷻ الذي اعتقد الطائف ربوبيته سبحانه، فليس كل تعظيم الشيء عبادة له شرعًا حتى يكون شركًا، بل منه ما يكون واجبًا أو مندوبًا إذا كان مأموراً به أو مرغبًا فيه، ومنه ما يكون مكروهًا أو محرمًا، ومنه ما يكون مباحًا، ولا يكون التعظيم لشيء شركًا حتى يقارنه اعتقاد ربوبية ذلك الشيء أو خصيصة من خصائصها له، فكل من عظم شيئًا فلا يعتبر في الشرع عابدًا له إلا إذا اعتقد فيه ذلك الاعتقاد.

وقد استقر في عقول بني آدم ما داموا على سلامة الفطرة أن من ثبتت له الربوبية فهو للعبادة مستحق، ومن انتفت عنه الربوبية فهو غير مستحق للعبادة، فثبوت الربوبية، واستحقاق العبادة متلازمان فيما شرع الله في شرائعه وفيما وضع في عقول الناس، وعلى أساس اعتقاد الشركة في الربوبية بنى المشركون استحقاق العبادة لمن اعتقدوهم أربابًا من دون الله تعالى سبحانه، ومتى انهدم هذا الأساس من نفوسهم تبعه ما بني عليه من استحقاق غيره للعبادة. ولا يسلم المشرك بانفراد الله تعالى باستحقاق العبادة حتى يسلم بانفراده ﷻ بالربوبية، وما دام في نفسه اعتقاد الربوبية لغيره ﷻ استتبع ذلك اعتقاده في هذا الغير الاستحقاق للعبادة، ولذلك كان من الواضح عند أولي الألباب أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر في الوجود وفي الاعتقاد، فمن اعترف بأنه لا رب إلا الله كان معترفًا بأنه لا يستحق العبادة غيره، ومن أقر بأنه لا يستحق العبادة غيره كان مذعنًا بأنه لا رب سواه، وهذا الثاني هو معنى (لا إله إلا الله) في قلوب جميع المسلمين.

ولذلك نرى القرآن في كثير من المواضع: يكتفى بأحدهما عن الآخر، ويرتب اللوازم المستحيلة على انتفاء أي واحد منهما، ليستدل بانتفائها علـــى ثبوتـــه، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [1] وقولـــه تعـــالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَـــقَ وَلَعَلَـــا بَعْضُـــهُمْ عَلَـــى بَعْضٍ﴾[2] حيث عبر بالإله ولم يعبر بالرب.

وكذلك في الميثاق الأول قال سبحانه:﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [3] ولم يقل بـــإلهكم واستفاض عن رسول الله ﷺ : أن الملكين يقولان للميت في قبره (من ربك)؟ ويكتفيان بالسؤال عن توحيد الربوبية ويكون جوابه بقوله : (الله ربي) كافيًا، ولا يقولان له إنما اعترفت بتوحيد الربوبية وليس توحيـــد الربوبيـــة كافيًـــا في الإيمان.

وهذا خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول لذلك الجبار(ربي الـــذي يحيي ويميت)، فيجادله بأنه كذلك يحيي ويميت إلى أن حاجـــة خليـــل الله بمـــا يكذب دعوى ربوبيته فتندحض دعوى استحقاقه للعبادة. وفيما حكى الله عـــن فرعون أنه قال مرة: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾[4] ومرة أخـــرى: ﴿أَنَـــا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [5].

وبالجملة فقد أومأ القرآن العظيم والسنة المستفيضة إلى أن تـــلازم توحيـــد الربوبية والإلوهية مما قرره رب العالمين، واكتفى سبحانه من عبده بأحدهما عـــن صاحبه لوجود هذا التلازم، والملائكة المقربون، وفهم الناس هذا التلازم حـــتى الفراعنة الكافرون، فما هذا الذي يفتريه أولئك المبتدعة الخراصـــون، فـــيرمون المسلمين بأنهم قائلون بتوحيد الربوبية دون توحيد العبادة وأنه لا يكفيهم ذلـــك في إخراجهم من الكفر وإدخالهم في الإسلام حتى تحقن دماؤهم ؟

---

(1) سورة الأنبياء: الآية 22.

(2) سورة المؤمنون: الآية 91.

(3) سورة الأعراف: الآية 172.

(4) سورة القصص: الآية 38.

(5) سورة النازعات: الآية 24.

بل يستبيحون ذبح المسلم المسالم لهم وهو يقول: «لا إله إلا الله» ويقولون فيه أنه ما اعترف بتوحيد الألوهية، وإنما يعني توحيد الربوبية وهو غير كاف، فلا يقبلون ما دل عليه صريح كلامه، ويرفضون الاكتفاء بما اكتفى به الله من عبده يوم الميثاق الأول، وارتضته ملائكته حين يسأل العبد في قبره من الاعتراف بتوحيد الربوبية، حيث كان مستلزمًا لتوحيد الألوهية، وكان التصريح بما يفيد أحدهما تصريحًا بما يدل على الآخر، فالناطق بلا إله إلا الله معترف بالتوحيد لله في ألوهيته وربوبيته جميعًا، والقائل ربي الله معترف بكلا التوحيدين جميعًا.

والآن ألفت نظرك أيها المحقق إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾[1] الآية وهي في موضعين من كتاب الله تعالى ولم يقل إلهنا، وقول رسول الله ﷺ لمن سأله عن وصية جامعة: (قل ربي الله ثم استقم)، ولم يقل إلهي بكفاية توحيد الربوبية في النجاة والفوز لاستلزامه توحيد الألوهية بشهادة الله ورسوله. وإلى قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[2]، وقول رسول الله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله).

وإلى قوله ﷺ لأسامة بن زيد حين قتل من قال لا إله إلا الله إذ أهوى إليه بالسيف ظنه قالها تعوذا، والقرائن قوية على هذا الظن كما يعلم من تفصيل القصة (يا أسامة أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله اشققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟) ولم يعتذر أسامة بأنه إنما عنى توحيد الربوبية، وهو غير كاف في الدخول في الإسلام وحقن الدم به ولم يعن توحيد العبادة، ففي ذلك كله وغيره مما لم نذكره أبين البيان. لأن القول بأحد التوحيدين قول بالآخر.

وإنما جر هذا المبتدع ومن انخدع بأباطيله هذه أنه لم يحقق معنى العبادة شرعا كما يدل عليه استقراء موارد هذه اللفظة في كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، فظن أن التوسل برسول الله ﷺ وسائر الصالحين والاستغاثة بهم مع استقرار القلب على أنهم أسباب لا استقلال لهم بنفع ولا ضر وليس لهم من الربوبية شيء

(1) سورة فصلت: الآية 30.

(2) سورة البقرة: الآية 163.

ولكن الله جعلهم مفاتيح لخيره ومنابع لبره وسحبًا يمطر منها على عباده أنـــواع خيره، ظن أن ذلك وما إليه من الشرك المخرج عن الملة.

ومن أرفقه التوفيق وفارقه الخذلان ونظر في المسألة نظر الباحث المنصف علم يقينًا لا تخالطه ريبة أن مسمى العبادة شرعًا لا يدخل فيه شيء مما عده من توسل واستغاثة وغيرهما، بل لا يشتبه بالعبادة أصلاً،فإن كل ما يدل على التعظيـــم لا يكون من العبادة إلا إذا اقترن به اعتقاد الربوبية لذلك المعظم أو صفـــة مـــن صفاقما الخاصة بها.

ألا ترى الجندي يقوم بين يدي رئيسه ساعة وساعات احترامًا له وتأدبًا معـه فلا يكون هذا القيام عبادة للرئيس شرعًا ولا لغة، ويقوم المصلي بين يدي ربـــه في صلاة بضع دقائق أو بعضها قدر ما يقرأ الفاتحة فيكون هذا القيـــام عبـــادة شرعًا، وسر ذلك أن هذا القيام وإن قلت مسافته مقترن باعتقاد القائم ربوبيـــة من قام له، ولا يقارن ذاك القيام هذا الاعتقاد أهـــ.

وقد اطلعت على كلام لابن تيمية في توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية مفـرق في أربعة مواضع من كتبه أذكره كله ليراه القراء ثم أبطله، وقد تبعه الوهـــابيون في جميع ما قال.

(1) قال في الجزء الأول من فتاواه ص 219 في تفسير قوله ﷺ: (ولا ينفـــع ذا الجد منك الجد) والمعنى أن صاحب الجد لا ينفعه منك جده، أي لا ينجيـــه ويخلصه منك جده وإنما ينجيه الإيمان والعمل الصالح ، والجد هو الغـــنى وهـــو العظمة وهو المال، (إلى أن قال) فبين في هذا الحديث أصلين عظيمين أحدهمـــا توحيد الربوبية وهو أن لا معطي لما منع الله ولا مانع لما أعطاه ولا يتوكـــل إلا عليه ولا يسأل إلا هو.

والثاني توحيد الألوهية وهو بيان ما ينفع وما لا ينفع وأنه ليس كـــل مـــن أعطي مالاً أو دنيا أو رئاسة كان ذلك نافعًا له عند الله منجيا له من عذابه، فـــإن الله تعالى يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب ولا يعطي الإيمان إلا من يحـــب (إلى أن قال): وتوحيد الألوهية أن يعبد الله ولا يشرك به شيئًا فيطيعه ويطيع رســـله ويفعل ما يحبه ويرضاه.

وأما توحيد الربوبية فيدخل ما قدره وقضاه، وإن لم يكن مما أمر به وأوجبه وأرضاه، والعبد مأمور بأن يعبد الله ويفعل ما أمر به وهو توحيد الألوهية ويستغفر الله على ذلك وهو توحيد له فيقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] أهـ.

(2) وقال في الجزء الثاني من فتاواه ص 275: فإن المقصود هنا بيان حال العبد المحض لله تعالى الذي يعبده ويستعينه فيعمل له ويستعينه، ويحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ، توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية وإن كانت الألوهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الألوهية فإن أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع أن يختص بمعناه عند الاقتران كما في قوله : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾[2] ، فجمع بين الاسمين فإن الإله هو المعبود الذي يستحق أن يعبد، والرب هو الذي رب عبده أهـ.

(3) وقال في الجزء الثاني من منهاج السنة ص 62 بعد ثرثرة ذم فيها جميع فرقاء المسلمين من المتكلمين مصرحًا بأنهم عبدوا غير الله لجهلهم توحيد الألوهية وإثبات حقائق أسماء الله، ما نصه: فإنهم قصروا عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله في كتابه فعدلوا عنها إلى طرق أخرى مبتدعة فيها من الباطل ما لأجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم، ودخلوا في بعض الباطل المبدع، وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الألوهية، وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته.

ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية، وهو الإقرار بأن الله خالق كل شيء وهذا التوحيد كان يقر به المشركون الذين قال الله عنهم ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ، الآيات﴾[3].

---

(1) سورة الفاتحة: الآية 5.

(2) سورة الناس: الآية 1.

(3) سورة المؤمنون: الآيات 86، 87.

وقال عنهم: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [1]، فالطائفة من السلف تقول لهم من خلق السموات والأرض فيقولون الله، وهم مع ذلك يعبدون غيره، وإنما التوحيد الذى أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئًا فيكون الدين كله لله أهـ.

(4) وقال في رسالة أهل الصفة ص 34: توحيد الربوبية وحده لا ينفي الكفر ولا يكفي أهـ.

أقول : قد لبّس ابن تيمية في تآليفه على العامة وأشباههم من المتفقهة كثيرًا بالسلف الصالح والكتاب والسنة لترويج هواه في سوقهم، ولكنه في هذا الكلام صرح بهواه ولم يلصقه بهما ولا بالسلف، وإني بحول الله وتوفيقه أكيل له بصاعه الذي لبّس به على البسطاء كيلاً حقيقيًا وافيًا، مبرهنًا فأقول: كلامه هذا في الأربعة المواضع باطل باثنين وثلاثين وجهًا:

الأول: لم يقل الإمام أحمد بن حنبل الذي انتسب إليه كذبًا لأصحابه: إن التوحيد قسمان: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، وأن من لم يعرف توحيد الألوهية لا تعتبر معرفته لتوحيد الربوبية لأن هذا يعرفه المشركون، وهذه عقيدة الإمام أحمد مدونة في مصنفات أتباعه في مناقبه لابن الجوزي وفي غيره ليس فيه هذا الهذيان.

الثاني: لم يقل أي واحد من أتباع التابعين لأصحابه أن التوحيد قسمان: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، وأن من لم يعرف توحيد الألوهية لا يعتد بمعرفته لتوحيد الربوبية، فلو اجتمع معه الثقلان على إثباته عن أي واحد منهم لا يستطيعون.

الثالث: لم يقل أي واحد من التابعين لأصحابه أن التوحيد ينقسم إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، فلو اجتمع معه الثقلان على إثباته عن أي واحد منهم لا يستطيعون.

الرابع: لم يقل أي صحابي من أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم أن التوحيد ينقسم إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وأن من لم يعرف توحيد الألوهية لا

(1) سورة يوسف: الآية 106.

يعتد بمعرفته لتوحيد الربوبية لأن هذا يعرفه المشركون، وإني أتحدى كل من لـــه إلمام بالعلم أن ينقل لنا هذا التقسيم المخترع عنهم ولو برواية واهية.

الخامس: لم يأت في سنة النبي ﷺ الواسعة، التي هي بيان لكتـــاب الله ﷻ، من صحاح وسنن ومسانيد ومعاجم، أن النبي ﷺ كان يقول لأصحابه ويعلمهم أن التوحيد ينقسم إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، وأن من لم يعرف توحيد الألوهية لا يعتد بمعرفته لتوحيد الربوبية، لأن هذا يعرفه المشركون، فلو اجتمـع معه الثقلان على إثبات هذا الهذيان عن النـــبي ﷺ بإســناد ولــو واهيًــا لا يستطيعون.

السادس: بل كتب السنة طافحة بأن دعوته ﷺ إلى الله كانت إلى شـهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وخلع عبادة الأوثان، ومن أشهرها حديــث معاذ بن جبل لما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن فقال له (ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول فإن هم أطاعوا لذلك فأخــبرهم أن عليــهم خمــس صلوات في اليوم والليلة ــ الحديث)، وروى الخمسة وصححه ابن حبان أنـــه ﷺ أخبره أعرابي برؤية الهلال، فأمر بالصيام ولم يسأله النبي ﷺ إلا عن الإقــوار بالشهادتين، وكان اللازم على هذيانه هذا أن يدعو النبي ﷺ جميع النـــاس إلى توحيد الألوهية الذي جهلوه، وأما توحيد الربوبية فقد عرفوه ويقـــول لمعــاذ ادعهم إلى توحيد الألوهية، ويقول للأعرابي الذى رأى هلال رمضان هل تعـرف توحيد الألوهية؟

السابع: لم يأمر الله في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مــن خلفه عباده بتوحيد الألوهية، ولم يقل لهم أن من لم يعرفه لا يعتد بمعرفته لتوحيـد الربوبية، بل أمر وهو:

الثامن: بكلمة التوحيد مطلقة، قال الله تبارك وتعالى مخاطبًا نبيه ﷺ (فــاعلم أنه لا إله إلا الله) وهكذا جميع آيات التوحيد المذكورة في القرآن مــع ســورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن.

التاسع: يلزم على هذا الهذيان على الله تبارك وتعالى لعباده حيــث عرفــوا كلهم توحيد الربوبية ولم يعرفوا توحيد الألوهية ــ أن يبينه لهم ولا يضلــهم ولا

يعذبهم على جهلهم نصف التوحيد ولا يقول لهم: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا) نعوذ بالله من زلقات اللسان وفساد الجنان.

العاشر: الإله هو الرب والرب هو الإله فهما متلازمان يقع كل منهما في موضع الآخر، وكتاب الله تعالى طافح بذلك، وكذلك سنته عليه الصلاة والسلام. قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[1]، كان اللازم ــ على زعمه ــ حيث كانوا يعرفون توحيد الربوبية ولا يعرفون توحيد الألوهية أن يقول الله : (اعبدوا إلهكم).
وقال الله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [2]، وكان اللازم ــ على زعمه ــ حيث كان النمرود يعرف توحيد الربوبية ويجهل توحيد الألوهية أن يقول الله تعالى : (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في إلهه) وكان اللازم ــ على زعمه ــ أن يقول الله في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [3] اتقوا إلهكم. وكان اللازم ــ على زعمه ــ أن يقول الله في قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [4]، هل يستطيع إلهك ، وكان اللازم ــ على زعمه ــ أن يقول الله في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[5]، ثم الذين كفروا بإلههم يعدلون لأن الرب يعرفونه، وهو شيء كثير في القرآن.

الحادي عشر: يلزم ــ على زعمه ــ عدم تبيين الذي لا ينطق عن الهوى محمد ﷺ للناس في دعوته لهم إلى الله تبارك وتعالى توحيد الألوهية الذي جهلوه

(1) سورة البقرة: الآية 21.
(2) سورة البقرة: الآية 258.
(3) سورة النساء الآية 1.
(4) سورة المائدة: الآية 112.
(5) سورة الأنعام: الآية 1.

وعدم تبيينه ﷺ لهم ذلك، لا يخلو من أن يكون جهلا له أو كتمانا، وكلاهما مستحيل في حقه ﷺ وكفر، نعوذ بالله من زلقات اللسان وفساد الجنان.

الثاني عشر: زعمه أن المشركين يعرفون توحيد الربوبية، أي يعرفون أن الرب هو الخالق الرازق المحيي المميت غير صحيح في مشركي العرب وحدهم فضلاً عن مشركي جميع الأمم، وقد أخبر الله عنهم في آيات كثيرة بأنهم أنكروا البعث أشد الإنكار وأنهم ما يهلكهم إلا الدهر- مرور الزمان - وقد اشتهر ذلك في أشعارهم.

قال أحدهم: (أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشي)، واشتهر قولهم: (أرحام تدفع وأرض تبلع) ، أيقول عاقل في هؤلاء مع هذا الكفر أنهم يعرفون توحيد الربوبية؟، ولو سلم أنهم يقرون بتوحيد الربوبية فإن مجرد الإقرار به لا يسمى توحيدًا عند علماء الإسلام، ولو كان الإقرار بالربوبية توحيدًا ــ كما زعم ــ لكان تصديق عتاة قريش النبي ﷺ وتكذيبهم بآيات الله تعالى توحيدًا ولا يقول بهذا عاقل.

قال الله تعالى:﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾[1] ولو كان الإقرار بالربوبية توحيدًا ــ كما زعم ــ لكان علم عاد بالخالق لهم مع تكذيبهم آياته ورسوله هودًا عليه الصلاة والسلام لما هددهم بالعذاب توحيدًا، زاجرًا لهم عن قوله:﴿ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾[2]، ولا يقول بهذا عاقل. أيقول عاقل في فرعون الذي قال: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾[3] وقال: ﴿أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾[4] وقال لملئه: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾[5] لما أجابه موسى

---

(1) سورة الأنعام: الآية 33.

(2) سورة فصلت: الآية 15.

(3) سورة النازعات: الآية 24.

(4) سورة القصص: الآية 38.

(5) سورة الشعراء: الآية 27.

عليه الصلاة والسلام عن سؤاله عن حقيقة رب العالمين قائلاً هو : ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾[1]، أنه يعرف توحيد الربوبية.

أيقول عاقل في النمرود بن كنعان الذي ادعى الربوبية وحاج خليل الله عليه الصلاة والسلام في ربه وزعم أنه يحي ويميت، إنه يعرف توحيد الربوبية؟، أيقول عاقل في الدهريين المنكرين وجود الإله، وفي الثنوية المنكرين وجود إله واحد، وفي الوثنية القائلين بكثرة الأرباب والآلهة وفي التناسخية وفي المزدكية والخرمية والبابية والماركسية، ويدعي في هذه الطوائف الضالة كلها أنها تعرف توحيد الربوبية؟، وكثير من سكان المعمورة دهريون طبائعيون إباحيون ملاحدة ينكرون وجود الرب، حتى من كان منهم متدينًا بالمسيحية واليهودية كأهل أوربا انسلخ أكثرهم منهما إلى الإلحاد والإباحة ولا زال الإلحاد والإباحة منتشرين في الأرض من بعد نوح عليه الصلاة والسلام، وعليهما أكثر سكان الربع العامر الآن.

الثالث عشر: قوله في تفسير قوله ﷺ : (ولا ينفع ذا الجد منك الجد)، فبين في هذا الحديث أصلين عظيمين أحدهما: توحيد الربوبية والثاني توحيد الإلهية، كذب مكشوف يجوز على الأغبياء، ولا يخلو فاعل بين من كونه النبيﷺ، بين أن التوحيد ينقسم إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، أو الحديث نفسه بين نفسه، أو فهمه من الحديث ذلك. ولا شك أنه كذب مكشوف في الأول والثاني قطعًا، فإن النبي ﷺ لم يبين في هذا الحديث أصلين عظيمين إلى آخر الهذيان، ولا الحديث بين ذلك، فانحصر فاعل بين في فهمه، وكان الواجب عليه للعامة وأشباههم التصريح بفهمه، بأن يقول لهم فهمت من هذا الحديث أصلين عظيمين ... إلخ ، ولا يلبس عليهم بهذا الهراء، وباقي كلامه هنا ثرثرة لا تحتاج إلى تعليق.

(1) سورة الشعراءالآية 24.

الرابع عشر: يقال في قوله في الموضع الثاني (وإن كان الألوهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الألوهية) هل قال الإمام أحمد بن حنبل الذي يقدسه عند غرضه هذا الكلام؟.

الخامس عشر: هل قاله أحد من أتباع التابعين رحمهم الله تعالى؟

السادس عشر: هل قاله أحد من التابعين رحمهم الله تعالى.

السابع عشر: هل قاله أحد من الصحابة رضوان الله عليهم؟

الثامن عشر: هل قاله النبي ﷺ ؟

التاسع عشر: هل قاله الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز؟

العشرون: التضمن والالتزام من علم المنطق، وهو قد ألف كتابًا في تحريمه، فقد صدق من قال فيه: إنه لا يدري ما يقول، وهو كثير التناقض في كلامه ولا يشعر.

الحادي والعشرون: يقال للمفتونين به وضحوا لنا هذا الكلام: (وإن كانت الإلهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلم الإلهية، فإن أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع أن يختص بمعناه عند الاقتران كما في قوله : قل أعوذ برب الناس..الخ . وهل كان السلف الصالح الذين يلبس بهم على البسطاء يقولون هذا الهذيان ويعلمونه تلامذتهم؟، وهل قاله علماء الإسلام والمفسرون؟

الثاني والعشرون: قوله في الموضع الثالث (فإنهم قصروا عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله في كتابه)، دعوى كاذبة مقلوبة عليه فيقال له: إنما المقصر عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله تعالى في كتابه أنت وأشياخك المجسمة، مبنية على إعجابه بنفسه وتأليهه هواه وازدرائه علماء الإسلام ، وكل مارق يمكنه أن يقول: إن الناس كلهم مخطئون أو أن المتكلمين جميعًا قصروا عن معرفة الأدلة العقلية .. الخ، لأن الثرثرة لا ضريبة عليها، ولكن هل يضمن هذه الصواب دائمًا؟ وكل من تصفح تآليفه يجد إعجابه برأيه وازدراءه للعلماء ماثلين أمام عينه في كل صفحة، والإعجاب واحتقار عباد الله من أوليات إبليس.

الثالث والعشرون: يقال له في قوله: (فعدلوا عنها إلى طرق أخرى مبتدعة)، من أين لك أن علماء الإسلام كلهم عدلوا عن الأدلة العقلية التي ذكرهـا الله تعالى في كتابه إلى طرق أخرى مبتدعة، ومشيت أنت وحدك عليها فعصمت من الطرق المبتدعة؟، أبنص صريح من كتاب الله تعالى أو من سنة نبيه ﷺ؟، فلـو استظهر بالثقلين على أن يجد فيهما ما يصوب رأيه ويخطئ علماء الإسـلام، لم يظفر بذلك.

الرابع والعشرون: قوله (فيها من الباطل ما لأجله خرجوا عن بعض الحـق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا في بعض الباطل المبتدع وأخروا من التوحيـد ما هو منه كتوحيد الإلهية وإثبات حقائق الله وصفاته).

كلام معمى ملبس فاسد مشتمل على خمسة أوجه كلها فاسدة:

(الأول) « فيها » أي في الطرق التي ابتدعها علماء الإسـلام ــ علـى زعمه ــ من الباطل أي الكفر ومن التبعيض أي بعض الكفر، مـا أي الـذي لأجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم، أي خرجوا عن توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات اللذين هما مع توحيد الربوبية مجموع الحـق المشترك بينهم يعني جميع المسلمين، وبين غيرهم يعني نفسه، ودخلوا في بعـض الباطل المبتدع، أي دخلوا في بعض الكفر المبتدع، (وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الإلهية وإثبات حقائق أسماء الله وصفاتـه)، أي أخرجـوا هذيـن القسمين من مجموع التوحيد الذي هو توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيـد الأسماء والصفات. وقد قلده محمد بن عبد الوهاب في هذا الموضع أيضا، فقسـم التوحيد في بعض رسائله إلى ثلاثة أقسام، وتقـدم في الموضـع الأول والثـاني والرابع من كلامه ما يدل صريحا على أن التوحيد ينقسم إلى قسـمين فقـط: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، فليتأمل الألباء هذا الخبط.

(الثاني) الحق معنى من المعاني لا يصح تبعيضه والباطل كذلك، فتقـويم كلامه هذا ــ على مقتضى زعمه ــ أن يقول: علماء الإسلام قاطبة خرجوا عن الحق الذي هو الإيمان، ودخلوا في الباطل الذي هو الكفر، أي كفروا، والعيـاذ بالله، وماذا بعد الحق إلا الضلال، ولم يقل عاقل من المسلمين إن الإيمان والكفـر

يتجزآن لذاتهما، فقد كفر المسلمين في أول هذا الكلام، وليس تكفيرهم بالتعبير بلفظ بعض في وسطه، وصرح بتكفيرهم في آخره كما سأحلله.

(الثالث) قوله : (خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم) كلام يضحك منه المجانين قبل العقلاء، لأن معناه توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات بضاعة مشتركة بينه وبين علماء الإسلام، فخرجوا هم عن هذه الشركة باختيارهم وتركوها له خالصة.

(الرابع) وهو أشد فسادًا مما قبله قوله: (وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الألوهية وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته)، فإنه يدل على أن علماء الإسلام كلهم يعرفون أقسام التوحيد الثلاثة حق المعرفة، ومع ذلك أخرجوا منه قسمين عمدًا وهما: توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، وأبقوا لأنفسهم توحيد الربوبية الذي أقر به المشركون.

(الخامس) قوله: (وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته) تلبيس فاسد فإن الله تبارك وتعالى لم يكلف عباده بمعرفة (إثبات حقائق أسماء الله وصفاته)، ورسوله المبعوث رحمة للعالمين لم يأمر الناس لما دعاهم إلى الله بذلك، وإنما أمر الله عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وأمرنا تعالى أن ندعوه بأسمائه الحسنى ولم يأمرنا بإثبات حقائقها، وأمرنا باتباع نبيه ﷺ في جميع ما أتانا به من الأوامر واجتناب ما نهانا عنه، وسلفنا الصالح الصحابة وأتباعهم وأتباع أتباعهم لما نشروا محاسن الدين الإسلامي على المعمورة لم يأمروا الناس بإثبات حقائق أسماء الله وصفاته.

ومن شك في هذا أو كابر فيبرز لنا نقلا صحيحا عنهم يدل لهذيانه هذا، ومقصوده به حقائق صفات الله فقط، لأنه يعتقد في ظاهر القرآن والسنة المتشابهة أنها صفات لله حقيقية، فيقول: إنه تعالى استوى على عرشه حقيقة، وفوق العرش حقيقة، تقليدا لسلفه المجسمة، وقد تقدم رد ابن الجوزي عليهم بأن تسميتها صفات بدعة لم يقلها النبي ﷺ ولا أصحابه، فأسماء الله تعالى مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

الخامس والعشرون: قوله: (ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهـو الإقرار بأن الله تعالى خالق كل شيء، وهذا التوحيد كان يقر بـه المشـركون الذين قال الله عنهم:

﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [1] وقـال تعالى ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾[2] ﴿وقال عنهم وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [3]، صريح في تكفير المتكلمين ، متناول أيضًا للصحابة فمن بعدهم إلى يوم القيامـة إلا من قال برأيه، وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (أي ومحمد رسول الله) فإذا قالوها عصمـوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله).

وصح عنه أيضًا أنه قال (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو المسلم الـذي له ما لنا وعليه ما علينا)، وصح عنه أيضًا أنه قال لمولاه أسامة بـن زيدﷺ : (أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله) فقال يا رسول الله إنما قالها خوفًا من السـيف فقال له: (فهلا شققت عن قلبه حتى تعلم أنه قالها لذلك)، وصح عنه أيضًا أنـه قال: (إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم)، وصـح عنـه أيضًا أنه قال: (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهمـا)، ودلـت نصوص الشريعة المستفيضة على أن الكفر باطني لا يعلمه إلا الله، فالحكم بـه على واحد من المسلمين خطير جدًا، فكيف الحكم به على الأمـة الإسـلامية كلها؟، فهذا لا يتفوه به إلا من نزع من قلبه مخافة المنتقم الجبار، فقد برهن بهـذا الكلام، على أنه مقتد بأسلافه الحروريين الذين كفروا كثـيرًا مـن سـادات المسلمين، الصحابة رضوان الله عليهم والأمة الإسلامية جمعاء إلا من وافقـهم على هواهم، ولذلك جاء في الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنـه قـال

(1) سورة لقمان: الآية 25.

(2) سورة المؤمنون: الآيات 86، 87

(3) سورة يوسف: الآية 106.

فيهم: (هم شرار الخلق عمدوا إلى آيات نزلت في الكفـــار فحملوهـــا علـــى المؤمنين).

فهو في المائة الثامنة مجدد الربوع البالية يحمل الآيات الواردة في الكفار علـى المؤمنين كما حملها عليهم أسلافه كلاب النار، فالذي قال من العملاء أنه كفـــر ابن عربي وابن الفارض وابن سبعين فقط، والذي قال منهم أنه طعن في الشريف أبي الحسن الشاذلي، والذي قال أنه طعن في رجال الصوفية جميعًا، والذي قـــال أنه كفر إمام الحرمين أبا المعالي الجويني وتلميذه أبـــا حـــامد الغـــزالي، كلـــهم صادقون، لأن كلاً منهم اطلع على قبيحة من قبائحه المدسوسة المفرقة في كتبـــه ورسائله، ولم يطلعوا على كلامه هذا ولو اطلعوا عليه لتحققوا أنه كفر الأمـــة الإسلامية جمعاء، متكلمين وفقهاء ومحدثين وصوفية، في مقدمتها سلفها الصـــالح الصحابة والتابعون وأتباعهم رضوان الله عليهم .

فإن قيل: منطوق كلامه في حكمه بالشرك خاص بفرق المتكلمـــين فكيـــف عممته في الأمة الإسلامية كلها، فادعيت أنه متناول للصحابة والتابعين وأتباعهم وللفقهاء والمحدثين والصوفية؟ قلت: الصحابة وعلماء التابعين وأتباعهم ومـــن بعدهم من علماء المسلمين كلهم متكلمون، والدليل عليه عشرة أوجه :

(الأول) علم الكلام علم قرآني، فإنه مبسوط في كلام الله تعـــالى، بذكـــر الإلهيات والنبويات والسمعيات، والثلاثة مجموعة، مع ذكر ما يتوقـــف عليـــه وجود الصانع من حدوث العالم المشار إليه بخلق السموات والأرض والنفـــوس وغيرها والإشارة إلى مذاهب المبطلين المنكرين لشيء مـــن ذلـــك، إمكانًـــا أو وجودًا، كقوله تعالى ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾[1]، وقوله تعـــالى: ﴿قُـــلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[2]، وقوله تعالى : ﴿الَّـــذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾[3]،

---

(1) سورة الأنبياء : الآية 104.
(2) سو رة يس : الآية 79.
(3) سورة يس الآية 80.

وذكر حجج إبراهيم وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحكم لقمان وغير ذلك مما يطول ذكره، وتكلم فيه النبي ﷺ كإبطاله اعتقاد الأعراب في الأنواء وفي العدوى وفي جوابه للأشعريين عن سؤالهم عن أول هذا ، قال(كان الله ولم يكن شيء غيره ـــ إلى آخر الحديث) وغير ذلك، وهو كسائر العلوم مركوز في طباع الصحابة الناصعة الصافية، ولاتفاقهم جميعا في العقيدة الإسلامية لم يحتاجوا إلى الكلام فيه رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

قال العلامة سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد: الأحكام المنسوبة إلى الشرع منها ما يتعلق بالعمل، وتسمى فرعية وعملية، ومنها ما يتعلق بالاعتقاد، وتسمى أصلية واعتقادية، وكانت الأوائل من العلماء ببركة صحبة النبي ﷺ وقرب العهد بزمانه وسماع الأخبار منه، ومشاهدة الآثار مع قلة الوقائع والاختلافات مستغنين عن تدوين الأحكام وترتيبها أبوابا وفصولا، وتكثير المسائل فروعا وأصولا، إلى أن ظهر اختلاف الآراء والميل إلى البدع والأهواء، وكثرت الفتاوى والواقعات ومست الحاجة فيها إلى زيادة نظر والتفات، فأخذ أرباب النظر والاستدلال في استنباط الأحكام، وبذلوا جهدهم في تحقيق عقائد الإسلام، وأقبلوا على تمهيد أصولها وقوانينها وتلخيص حججها وبراهينها وتدوين المسائل بأدلتها والشبه بأجوبتها، وسموا العلم بها فقها وخصوا الاعتقاديات باسم الفقه الأكبر.

والأكثرون خصوا العمليات باسم الفقه، والاعتقاديات بعلم التوحيد والصفات، تسمية بأشهر أجزائه وأشرفها، وبعلم الكلام، لأن مباحثه كانت مصدرة بقولهم الكلام في كذا وكذا، ولأن أشهر الاختلافات فيه كانت مسألة كلام الله تعالى أنه قديم أو حادث، أو لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات، كالمنطق في الفلسفيات، ولأنه كثر فيه من الكلام مع المخالفين والرد عليهم ما لم يكثر في غيره، ولأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه، كما يقال للأقوى من الكلامين هذا هو الكلام، واعتبروا في أدلتها اليقين لأنه لا عبرة بالظن في الاعتقاديات بل في العمليات، فظهر أنه العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب من أدلتها اليقينية، وهذا هو معنى العقائد الدينية،

أي المنسوبة إلى دين محمد ﷺ ، سواء توقف على الشرع أم لا، وسواء كان من الدين في الواقع ككلام أهل الحق أم لا ككلام المخالفين، وصار قولنا هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية، مناسبا لقولهم في الفقه أنه العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية، وموافقا لما نقل عن بعض عظماء الملة أن الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها، وأن ما يتعلق منها بالاعتقاديات هو الفقه الأكبر.

وخرج العلم بغير الشرعيات وبالشرعية الاعتقادية الشرعية الفرعية، وعلم الله تعالى ، وعلم الرسول ﷺ بالاعتقاديات، وكذا اعتقاد المقلد فيمن يسميه علما، ودخل علم علماء الصحابة بذلك فإنه كلام وإن لم يكن، يسمى في ذلك الزمان بهذا الاسم.

كما أن علمهم بالعمليات فقه وإن لم يكن ثمة هذا التدوين والترتيب، وذلك إذا كان متعلقا بجميع العقائد بقدر الطاقة البشرية مكتسبا من النظر في الأدلة اليقينية، أو كان ملكه يتعلق بها. بأن يكون عندهم من المآخذ والشرائط ما يكفيهم في استحضار العقائد على ما هو المراد بقولنا العلم بالعقائد على الأدلة.

وإلى المعنى الأخير يشير إلى أنه علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه، ومعنى إثبات العقائد تحصيلها واكتسابها بحيث يحصل الترقي من التقليد إلى التحقيق، أو إثباتها على الغير بحيث يتمكن من إلزام المعاندين، أو إتقانها وإحكامها بحيث لا تزلزلها شبه المبطلين أهـ.

(الثاني) قد تكلم الفاروق ﷺ في علم الكلام: ناظر أبا عبيدة بن الجراح في القدر، لما أرد أن يرجع إلى المدينة لمن معه من أجل طاعون عمواس، فحجه، ومناظرتهما مسطرة في صحيح البخاري، وقطع حيدرة كرم الله وجهه الخوارج بالحجة وقطع دهريا وأقام الحجة على أربعين رجلا من اليهود المجسمة بكلام نفيس مطنب، رواه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في الحلية، وقطع ابن عمه الحبر ابن عباس رضي الله عنهما الخوارج بالحجة أيضا، ولا يقول من له مسكة من عقل ودين في هؤلاء السادة من الصحابة أنهم ليسوا بمتكلمين أو ليسوا بفقهاء أو ليسوا بمحدثين.

والعلم ـــ كما قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس ـــ ليس بكثرة الرواية وإنما هو نور يقذفه الله تعالى في قلب من يشاء من عباده.

(الثالث) قد قطع إياس بن معاوية القاضي القدرية، وقطع الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز أصحاب شوذب الخارجي، وقطع ربيعة الرأي شيخ الإمام مالك غيلان القدري، وقطعه أيضًا داود بن أبي هند، وقطع الإمام أبو حنيفة الضحاك الخارجي حين دخل الكوفة، وأمر بقتل الرجال واسترقاق النساء والصبيان، وقطع أيضًا سبعين من الخوارج دخلوا عليه وأرادوا قتله فتابوا من مذهبهم، وقطع أيضًا جماعة من الدهريين دخلوا عليه، وقطع أيضًا المسمى بشيطان الطاق، وناظر جهم بن صفوان فألزمه الحجة. ولا يقول من له مسكة من عقل ودين في هؤلاء السادة من التابعين أنهم ليسوا بمتكلمين أو ليسوا بفقهاء أو ليسوا بمحدثين.

(الرابع) قد قطع الإمام أبو عمر والأوزاعي غيلان القدري أيضًا ، وألف الإمام مالك رسالة في القدر في الرد على القدرية، قالوا وهي من خيار الكتب الدالة على سعة علمه، وناظر الإمام الشافعي حفصًا الفرد المعتزلي فقطعه، وناظر أيضًا بشرًا المريسي فقطعه، ولا يقول من له مسكة من عقل ودين في هؤلاء الأئمة أنهم ليسوا بمتكلمين أو أنهم ليسوا بفقهاء أو ليسوا بمحدثين.

(الخامس) قد صنف سيد المحدثين في زمانه محمد إسماعيل البخاري المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين كتابا في خلق أفعال العباد، وصنف المحدث نعيم بن حماد الخزاعي، وهو من أقران الإمام أحمد المتوفى في حبس الواثق سنة ثمان وعشرين ومائتين كتبا في الرد على الجهمية وغيرهم، وصنف المحدث محمد بن أسلم الطوسي المتوفى سنة اثنتين وأربعين ومائتين وهو من أقران الإمام أحمد أيضا في الرد على الجهمية.

وناظر الإمام أحمد بن حنبل المعتزلة في خلق القرآن، وقال الحنابلة: إنه صنف كتابا في الرد على الجهمية، ولا يقول من له مسكة من عقل ودين في هؤلاء الأئمة أنهم ليسوا بمتكلمين أو ليسوا بفقهاء، وليس علم الكلام محظورا على المحدث والفقيه ولا علم الحديث محظورا على المتكلم والفقيه.

فإن قيل: قد ذم علم الكلام جماعة من السلف فروي عن الشعبي أنه قال من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن حدث بغرائب الحديث كذب، وروي مثله عن مالك الإمام والقاضي أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة.

وأجاب الحافظ أبو بكر البيهقي عنه بقوله: إنما أرادوا بالكلام كلام أهل البدع، لأن عصرهم إنما كان يعف بالكلام فيه أهل البدع، وأما أهل السنة فقلما كانوا يخوضون في الكلام حتى اضطروا إليه، ويحتمل ذمهم له وجها آخر وهو أن يكون المراد به أن يقتصر على علم الكلام ويترك تعلم الفقه الذي يتوصل به إلى معرفة الحلال والحرام، ويرفض العمل بما أمر بفعله من شرائع الإسلام ولا يلتزم فعل ما أمر به الشارع وترك ما نهى عنه من الأحكام، قال: وقد بلغني عن حاتم الأصم، وكان من أفاضل الزهاد وأهل العلم أنه قال: الكلام أصل الدين والفقه فرعه، والعمل ثمره، فمن اكتفى بالكلام دون الفقه والعمل تزندق، ومن اكتفى بالعمل دون الكلام والفقه ابتدع، ومن اكتفى بالفقه دون الكلام والعمل تفسق، ومن تفنن في الأبواب كلها تخلص.

وقد روي مثل كلام حاتم هذا عن أبي بكر الوراق. وما ورد عن الإمام الشافعي ﷺ في ذم علم الكلام والمتكلمين ليس على إطلاقه، وإنما هو في المبتدعة القدرية وغيرهم الذين جانبوا نصوص الشريعة، كتابا وسنة، وتعمقوا في الأهواء الفاسدة، وأما الكلام الموافق للكتاب والسنة الموضح لحقائق الأصول عند ظهور الفتنة فهو محمود عند العلماء قاطبة يستحيل ذم الشافعي له وقد كان يحسنه ويفهمه.

وقد ناظر بشرا المريسي، وحفصا الفرد فقطعهما، وناظر أيضا إبراهيم بن إسماعيل بن علية في خبر الواحد، وكان هذا ينكره فقطعه، وقال: ما ناظرت أحدا أحببت أن يخطئ إلا صاحب بدعة فإني أحب أن ينكشف أمره للناس ﷺ.

(السادس) قد رد على المعتزلة فأجاد بالتأليف ثلاثة من علماء السنة من أقران الإمام أحمد بن حنبل، المحاسبي والحسين الكرابيسي وعبد الله بن سعيد بن كلاب المتوفى بعد الأربعين ومائتين بقليل ، ويمتاز الأول بإمامته أيضا في

التصوف، ولا يقول من له مسكة من عقل ودين في هؤلاء العلماء أنهم قصروا عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله في كتابه فعدلوا عنها إلى آخر هذيانه، أو أنهم ليسوا بمحدثين ولا بفقهاء.

(السابع) قد صنف إماما أهل السنة والجماعة في عصرهما وبعده إلى يومنا هذا أبو الحسن الأشعري، وأبو منصور الماتريدي، المصنفات العظيمة في الرد على طوائف المبتدعة والمخالفين للإسلام، مملوءة بحجج المنقول والمعقول، وامتاز الأول بمناظراته العديدة للمعتزلة بالبصرة التي فل بها حدهم وقلل عددهم، وصنف أتباعهما من بعدهما المئات من المجلدات في الرد على المبتدعة والمخالفين للإسلام على تعاقب الأجيال.

وقام كثير من الفحول الأشاعرة، بالرد على طوائف المبتدعة والمخالفين للإسلام، بالتآليف الكثيرة، والمناظرات العديدة، بزوا بهما المعتزلة الذين هم أفحل طوائف المبتدعة، كما بزوا غيرهم من المبتدعة والدهريين والفلاسفة والمنجمين في الحلبتين ورفعوا لواء مذهب الأشعري على المعمورة، أحسن قيام، وأبرزهم في نشره ثلاثة: الأستاذ أبو بكر بن فورك، وأبو اسحق الاسفرائيني، والقاضي الإمام أبو بكر الباقلاني.

فالأولان نشراه في المشرق والقاضي نشره في المشرق والمغرب وتلامذتهم، فما جاءت المائة الخامسة إلا والأمة الإسلامية أشعرية وما تريدية، لم يشذ عنها سوى نزر من المعتزلة، ونزر من المشبهة، وطائفة من الخوارج، فهما: الأمة الإسلامية، والأشعرية في عصره هم المقصودون المخصوصون بتكفيره هذا، لأنه موتور منهم، فقد قضوا على مذهب سلفه المجمسة ببغداد بمحاوراتهم ودروسهم ومحاضرهم، وقضوا عليهم في مدن خراسان والمشرق، بالمناظرات والدروس والتآليف، وغضبوا غضبة مضرية لابن عبد السلام فقاموا على الأشرف الأيوبي فأرجعوه إلى الحق خجلا، مستغفرا مما وقع منه في حق ابن عبد السلام من الجهل.

وقاموا عليه[1] بدمشق لما جهر ببعض شواذه، فناظروه فأفحموه وردوا عليه بالتآليف فأجادوا وصدر في قمعه مرسوم السلطان محمد بن قلاوون، واحتمى بالأمراء لما طلب إلى مصر لمناظرته ومحاكمته فيما صدر منه، فلم يحضر عند قاضي المالكية زين الدين بن مخلوف، وقد حقق إحدى علامتي سلفه الخوارج وهي حمل الآيات الواردة في الكفار على المسلمين، والثانية وهي قتل أهل الإيمان وترك أهل الأوثان وجدت فيه بالقوة، فلو وجد أنصارا يحاربون معه لاستحل دماء المالكية والشافعية والحنفية وفضلاء الحنابلة، وقد استعاض عنها لما فقدها بالبضاعة التي لا يرتكبها إلا سفلة الناس، وهي السب والقذف والتكفير.

وفرق هذه البضاعة في كتبه ورسائله تضليلا ملبسا على العامة وأشباههم بالسلف متقولا عليهم وعلى الأشعري وأتباعه، وفحول المحدثين من بعد أبي الحسن إلى عصرنا هذا أشاعرة، وكتب التاريخ والطبقات ناطقة بذلك.

ومن خصائص هذه الأمة المرحومة وتميزها عن جميع الأمم كثرة علمائها ومؤلفيها، فلا تجد عالما محققا أو فقيها مدققا إلا وهو أشعري أو ماتريدي، وتآليفهم في العلوم المتنوعة من تفسير وحديث وأصول وفروع وغيرها شاهدة لهم، ولا تجد نفاجا مهذارا من المتأخرين إلا وهو سارق من درهم متشبع به، نعوذ بالله من نكران الجميل، لم يسجل التاريخ لمجسم أنه ناظر قدريا أو دهريا أو كتابيا، كما سجل للأشعرية والماتردية ذلك، ولم يسجل للمجسمة أنهم ألفوا كتبا مبسوطة مبرهنة في الرد على مخالفيهم ومخالفي دين الإسلام كما سجل ذلك الأشعرية والماتريدية، ولم يسجل لهم أنهم كانت لهم مجالس بالبحث والمناظرة في الفروع ومسائل الخلاف، فضلا عن مجالس البحث والمناظرة في الأصلين كما سجل ذلك لغيرهم من علماء المسلمين في مدائن المعمورة، حينما كانت الأمة الإسلامية قوية رافعة ألوية مجدها على المشرق والمغرب.

ولم يسجل لفاضل حنبلي أنه أثنى على مجسم ثناء بليغا كما سجل ذلك لأبي الفضل التميمي الحنبلي على القاضي الإمام أبي بكر الباقلاني، فقد قالوا حضر يوم موت القاضي أبي بكر الباقلاني، أبو الفضل التميمي الحنبلي العزاء حافيا مع

---

(1) يعني ابن تيمية.

إخوته وأصحابه، وأمر أن ينادي بين يدي جنازته: هذا ناصر السنة والدين: هذا إمام المسلمين.. هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين.. هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة ردا على الملحدين، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام فلم يبرح، وكان يزور تربته كل يوم جمعة.

فهل يقول من له مسكة من عقل أودين في الملايين من الأشاعرة والماتريدية من أمة محمد ﷺ المرحومة أنهم كلهم ليسوا بفقهاء أو ليسوا بمحدثين؟، وأنهم متكلمون قصروا عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله تعالى في كتابه فعدلوا عنها؟ إلى آخر هذيانه، وجاء هو وحده في القرون المتأخرة فعرفها، نعوذ بالله من زلقات اللسان وفساد الجنان ومصارع الإعجاب بالنفس.

(الثامن) يلزم من كلامه هذا أن المعتزلة الذين هم أفحل طوائف المبتدعة عرفوا الأدلة العقلية التي ذكرها الله تعالى في كتابه، ولم يعدلوا عنها إلى طرق أخرى مبتدعة، فإنهم أول فرق المتكلمين، نشأوا في آخر المائة الأولى للهجرة، فإن رأسهم عمرو ابن عبيد المتوفى سنة أربع وأربعين ومائة كان يجلس في حلقة سيد التابعين الحسن البصري الذى توفي سنة عشر ومائة.

وقد زجر ﷺ عمرو بن عبيد لما تيقن ضلاله فاعتزل عمرو مجلسه، وعمل لنفسه حلقة جهر هو وأصحابه بعقائدهم فيها، وناضلوا عليها واعتمدوا على العقليات وتعمقوا فيها، ورفضوا كثيرا من سننه عليه الصلاة والسلام، وتأولوا الباقي منها مع كتاب الله على ما يوافق أهواءهم، فقالوا بمنزلة بين المنزلتين وبخلق القرآن، ونفوا صفات الله ونفوا رؤيته في الآخرة، وأنكروا عذاب القبر والميزان والصراط وغير هذه من السمعيات الثابتة في السنة وسموا أنفسهم عدلية.

وفي صدر المائة الثالثة عضدهم المأمون على نشرها في الأمة بالقوة، وبعده أخوه المعتصم، وبعد هذا ابنه الواثق، فأكرهوا العلماء على القول بخلق القرآن وامتحنوا كثيرا منهم بالحبس والضرب والقتل، ولم يقاوموا المعتزلة بالمناظرات الحاسمة، وقاومهم المحاسبي وابن كلاب، وأنهم محقون في عقائدهم وفيما صنعوه، وأن الجماهير من علماء آخرون من أهل السنة دونهم في الشهرة بالتآليف

الجيدة، الحسين الكرابيسي والحارث، المسلمين من نشأتهم إلى زمن الأشعري مبطلون، لأنهم لم يعرفوا الأدلة العقلية التي ذكرها الله تعالى في كتابه، فيوقفوا بها تيار ضلالهم الذي انتشر في الأمة الإسلامية هذه المدة.

وقد قطع في أثنائها أبو محمد الأذرمي باطلهم، بمناظرة وجيزة أمام الواثق، لم ينحسم بها تيار ضلالهم ولا بمنع المتوكل لهم من امتحان العلماء وتعذيبهم، وفسحه لأهل السنة بنشرها في الأمة، فقد أرجعوا حربهم لأهل السنة بعدها إلى حلبتين؛ حلبة أقلام بالتآليف، وحلبة مناظرات فردية نحو سبعين عاما، حتى جاء أبو الحسن الأشعري فخرب في البصرة وكرهم، وصرع بالمناظرات والتآليف باطلهم، وأجهز عليهم في كل مكان من الأرض تلامذته وتلامذة تلامذته وأتباعه، فهل يقول من له مسكة من عقل ودين أنهم حيث مكثوا نحو مائتي سنة ينشرون ضلالهم، أهانوا في أثنائها علماء الإسلام بالحبس والضرب والقتل، عرفوا الأدلة العقلية التي ذكرها الله تعالى في كتابه؟؛ وأن الآلاف المؤلفة من علماء الأمة في هذه المدة كلهم لم يعرفوها لأنهم لم يستطيعوا إيقاف تيار ضلالهم، إلا أبو محمد الأذرمي وأبو الحسن الأشعري وأتباعه فإنهم عرفوها، نعوذ بالله تعالى من زلقات اللسان وفساد الجنان.

ومع ضلالهم لم يكفرهم التابعون ولا أتباعهم، مع تعذيبهم للعلماء لم يكفرهم أيضا الفقهاء ولا المحدثون، وأقصى ما قاله فيهم أهل السنة جميعا: أنهم مبتدعة، وقد كان لهم مع انحرافهم عن نهج السواد الأعظم مواقف مشكورة في الرد على الملاحدة والزنادقة الذين كثروا، فطعنوا في صدر الخلافة العباسية في الشريعة الإسلامية بشتى الوسائل بالمناظرات والتآليف، وقد ظهر منهم في المذهبين الشافعي والحنفي أعيان من العلماء.

ففي الشافعية القاضي عبد الجبار الهمداني المتوفى سنة خمس عشرة وأربعمائة، وأبو الحسن الماوردي البصري المتوفى سنة خمسين وأربعمائة، وأبو يوسف القزويني المفسر المتوفى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، وفي الحنفية أبو بكر الجصاص الرازي المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة، والزمخشري المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، والمطرزي المتوفى سنة عشر وستمائة.

(التاسع) قد قصر هو عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرهـا الله في كتابه وعدل عنها إلى طرق أخرى مبتدعة، فقسم التوحيد إلى قسمين وثلاثة توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، أو هما مع توحيد الأسماء والصفات، ولم يقل الله هذا في كتابه العزيز ولا رسوله ﷺ ولا السلف الذين يلبس بهم وزعم أن متشابهات القرآن والسنة كلها حقائق، وأن الله استوى على العرش حقيقة، وأنه فوقه حقيقة، وجوز قيام الحوادث به جل وعلا، وزعم أن كلامه تعالى قديم بالنوع حادث بالجزئيات وأن عرشه تعالى كذلك، وكل هذا لم يقله الله تعالى في كتابه ولا رسوله ﷺ ولا المسلمون أجمعون.

(العاشر) تحقق بجميع ما تقدم أنه جاهل بأصول الدين جهلاً مركبًا، وأنه قد حكم على نفسه بالشرك وعبادة غير الله وهو لا يشعر، فصدق عليه المثل العربي (رمتني بدائها وانسلت).

السادس والعشرون: حمله قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [1]، الواردة في المشركين على المسلمين فاسد، ودعواه أن المشركين ، مع إنكارهم البعث واتخاذهم الأنداد والولد له تعالى يعرفون توحيد الربوبية، تقدم إبطالها، ومعنى الآية عند المفسرين ليسندن خلقها في الحقيقة ونفس الأمر أي الفطرة التي فطر الله الناس عليها إلى الله تعالى، فلو استظهر بالثقلين على إثبات أنه ﷺ سألهم عن ذلك فأجابوه بالقول لا يستطيعون.

السابع والعشرون: حمله قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾[2] الواردة أيضًا في المشركين على المسلمين فاسد أيضًا، لأنهم لو كانوا يعرفون توحيد الربوبية ــ كما زعم ــ ما أمر الله تعالى نبيه ﷺ بسؤالهم عن الأرض ومن فيها لمن هي، وعن رب السماوات السبع ورب العرش العظيم، وعمن بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير ولا يجار عليه، لكان الأمر بسؤالهم عن هذه الأشياء مع معرفتهم خالقها عبثًا، وأمرًا بتحصيل الحاصل وهو

(1) سورة لقمان: الآية 25.

(2) سورة المؤمنون: الآية 86.

محال منه تعالى، ولو كانوا يعرفون توحيد الربوبية ــ كما زعم ــ ما كفروا به ﷺ، وما أنكروا البعث وما اتخذوا له أندادًا عبدوهم من دونه.

ولو كانوا يعرفون توحيد الربوبية ما قال تعالى عنهم: (بل أتيناهم بالحق وإنهم لكاذبون) ، أي فيما قالوا من إنكار البعث وفيما قالوا وفعلوا من الشرك باتخاذ الأنداد من دونه، وغير هذا من أنواع الكفر، وإنما أمر الله سبحانه نبيه ﷺ بتوقيفهم على هذه الأشياء التي لا يمكنهم في الفطرة والعقل السليم إنكارها، وإن أنكروها، تبكيتا وإقامة للحجة عليهم، ولا يمكنه أن يثبت عن النبي ﷺ أنه سألهم عن هذه الأشياء وأجابوه قولاً، ولو استظهر بجميع أهل الأرض.

الثامن والعشرون: حمله قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾[1] الواردة في المشركين على المسلمين فاسد أيضًا، ومعناها عند المفسرين (وما يؤمن أكثرهم بالله)، في إقرارهم بوجود الخالق (إلا وهم مشركون) باتخاذهم له أندادًا عبدوهم من دونه أو باتخاذهم الأحبار والرهبان أربابًا، أو بقولهم واعتقادهم الولد له سبحانه، أو بقولهم لا شريك لك إلا شريكًا هو لك تملكه وما ملك، أو بغير ذلك.

والتعبير في جانب شركهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام الواقعة حالاً لازمة، وفي جانب إيمانهم، أي إقرارهم بالجملة الفعلية الدالة على التجدد، دليل على أن شركهم دائم مستمر ملازم لهم، وأن إقرارهم غير دائم ولا مستمر، وإقرارهم بوجود الخالق الرازق المحيي المميت، مع ارتكابهم ما ينافيه مما تقدم من الأقوال والأفعال دليل على أنه لا يكون توحيدًا ــ كما زعم ــ ولا إيمانًا ولا شرعًا.

فإن الإيمان لغة هو(التصديق بالقلب مطلقًا)، وشرعًا (تصديق النبي ﷺ فيما علم مجيئه به بالضرورة)، أي فيما اشتهر كونه من الدين بحيث يعلمه العامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال، ويكفي الإجمال فيما يلاحظ إجمالاً، ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلاً، وهذا هو المشهور وعليه الجمهور،

(1) سورة يوسف: آية 106 .

والإقرار باللسان شرط في إجراء الأحكام الدنيوية عند الإمام أبي منصور الماتريدي والأشاعرة، وشطر منه عند أكثر الحنفية، والعمل بالطاعات شرط في كماله عند الجمهور غير داخل في حقيقته، فليس الإيمان مجرد معرفة الله، بدون الإذعان والنطق باللسان ـــ كما قال جهم بن صفوان ـــ ولو كان مجرد المعرفة إيمانًا بالله تعالى لكان إبليس مؤمنًا لأنه عارف بربه يعرف أنه خالقه ومميته وباعثه ومعذبه ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾[1]، وقال :﴿ قَالَ أَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[2]، ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾[3]، ولكان الكفار مؤمنين بربهم، إذ أنكروا بلسانهم قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [4]، فلم يجعلهم مع استيقانهم بأن الله تعالى واحد مؤمنين مع جحدهم بلسانهم.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۞ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ﴾ [5]فلم تنفعهم معرفتهم مع إنكارهم.

وقال تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [6]فلم تنفعهم معرفته ﷺ مع كتمانهم أمره وجحودهم به، وليس الإيمان هو الإقرار باللسان فقط ـــ كما قالت الكرامية ـــ ولو كان هو الإقرار ما نفاه الله تعالى عن المنافقين في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [7].

وليس الإيمان مجموع الاعتقاد بالجنان والإقرار باللسان والعمل بالأركان ـــ كما قالت الخوارج والمعتزلة ـــ، وعليه كفر الخوارج مرتكب الكبيرة، وجعله المعتزلة في مترلة بين المترلتين، فتحقق أن التصديق اعتقاد القلب ولا تعلق له

---

(1) سورة الحجر: آية 39.
(2) سورة الأعراف: آية 14.
(3) سورة الأعراف: آية 12.
(4) سورة النمل : آية 14.
(5) سورة يونس: الآية 31 ، 32.
(6) سورة البقرة: آية 146.
(7) سورة البقرة : آية 8.

باللسان والأركان، إلا أنه لما كان أمرًا باطنًا لا يوقف عليه ولا يمكن بناء أحكام الشرع عليه جعل الشرع العبارة عما في القلب بالإقرار أمارة عليه، وشرطًا لإجراء الأحكام الدنيوية، كما قال عليه الصلاة والسلام: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) ومن أطلق اسم الإيمان على غير التصديق فقد صرفه عما هو المفهوم منه في اللغة، ولو جاز ذلك لجاز صرف كل اسم عن موضوعه في اللغة وفيه إبطال اللسان، ولم يصح حينئذ الاحتجاج بالقرآن .

والدليل على صحة ما ذكرنا جواب النبي ﷺ لجبريل عليه السلام: (ما الإيمان؟) بقوله: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله .. الحديث) وروي أن جبريل عليه السلام قال بعد ذلك : (فإذا قلت هذا فأنا مؤمن) قال (نعم) فلو كان الإيمان اسمًا لما وراء التصديق لكان تفسير النبي ﷺ إياه بالتصديق خطأ وقوله نعم كذبًا والقول به باطل.

واستدل المحققون على أن الأعمال الصالحة خارجة عن حقيقة الإيمان بوجوه، أحدها أن الله سبحانه وتعالى فرق بين الإيمان وبين الأعمال في كثير من الآيات نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ [1]، وقال : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [2]، وقال: ﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ [3]، ومعلوم أن القلب محل الاعتقاد لا محل العمل.

وإن الله تعالى أثبت الإيمان مع الكبيرة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [4]، فسمي قاتل النفس عمدًا عدوانًا مؤمنًا، والدليل على أن الإقرار ليس بإيمان نفي الله الإيمان عمن قال من المنافقين آمنا، قال تعالى:

---

(1) سورة النحل : آية 106.

(2) سورة الحجرات :آية 14.

(3) سورة المجادلة : آية 22.

(4) سورة البقرة : آية 178.

﴿الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [1]، وقال تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [2].

ومن حيث المعقول أنه لا وجود للشيء إلا بوجود ركنه، والإنسان مؤمن على التحقيق من حين آمن بالله إلى أن يموت، بل إلى الأبد، وإنما يكون مؤمنًا بوجود الإيمان وقيامه به حقيقة ولا وجود للإقرار في كل لحظة، فدل أنه مؤمن بما معه من التصديق القائم بقلبه الدائم بتجدد أمثاله، لكن الله تعالى أوجب الإقرار ليكون شرطًا لإجراء أحكام الدنيا، إذ لا وقوف للعباد على ما في القلب فلابد لهم من دليل ظاهر، والله تعالى مطلع على ما في الضمائر، فتجري أحكام الآخرة على التصديق بدون الإقرار، حتى أن من أقر ولم يصدق فهو مؤمن عندنا، وعند الله تعالى هو من أهل النار، ومن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه من غير عناد ولا تمكن فهو كافر عندنا، وعند الله تعالى مؤمن من أهل الجنة.

إذا تقرر هذا فالمتكلمون الذين عناهم خصوصًا فحكم عليهم بالشرك لزعمه تقصيرهم عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله تعالى في كتابه، وجهلهم توحيد الألوهية وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته وعبادتهم غيره، هم الأمة الإسلامية المعاصرة له المالكية والشافعية والحنفية وفضلاء الحنابلة؛ لكونها كلها في أصول الدين على مذهبي الأشعري والماتريدي.

ولا يخفى على كل من له مسكة من عقل ودين أنها صدقت النبي ﷺ في كل ما جاء به من عند الله ﷻ، مما علم مجيئه به بالضرورة صدقت بقلوبها وأقرت بألسنتها وعملت بجوارحها.

فإذا كانت هذه الأمة التي انتشرت إذ ذاك في أكثر الربع العامر كلها في رأيه كافرة مشركة لأنها لم تعرف ـ في زعمه ـ توحيد الألوهية، فأين الأمة الإسلامية، وأين الطائفة التى لا تزال ظاهرة على الحق إلى قيام الساعة؟ كما أخبر الصادق ﷺ ، ولا يتردد كل وقح مفتون به في جواب هذا السؤال أن يقول: هي كلها أحمد بن تيمية ومقلدوه من الوهابيين ولا يتردد عاقل وقف

(1) سورة المائدة :آية 41.
(2) سورة الحجرات: آية 14.

على كلامه هذا أنه حكم على الملايين من أمة محمد ﷺ بالكفر، وما في قلوبها لا يعلمه إلا الله، ولا يتردد أن يقول في حكمه هذا أنه باهت مرتكب جرمًا عظيمًا راجعًا عليه، وهو تكذيبه لنصوص كتاب الله تعالى وصريح سنته عليه الصلاة والسلام الكثيرة، منها قوله ﷺ لمولاه أسامة : (هلا شققت عن قلبه حتى تعلم أنه قالها لذلك)، وقد فرع على حكمه الفاجر قوله وهو:

التاسع والعشرون: (فالطائفة من السلف تقول لهم من خلق السموات والأرض فيقولون الله)، وهو فاسد مشتمل على خمسة أوجه كلها فاسدة:

(الأول) افتراؤه على طائفة من السلف سائلة للأشاعرة والماتريدية المعاصرين له افتراءً مكشوفًا مستحيلاً، لأن السلف يطلقون على خير القرون كما في الحديث الصحيح: (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته يشهدون قبل أن يستشهدوا ويحلفون قبل أن يستحلفوا ويظهر فيهم السمن وأقصى أمدهم آخر المائة الثالثة).

(الثاني) افتراؤه على المعاصرين له افتراء مكشوفًا مستحيلاً بأن طائفة من السلف سألتهم قائلة: (من خلق السموات والأرض) ، والمسؤولون من الخلف، وعليهما.

(الثالث) بين الطائفة السائلة وبين المسئولين أكثر من أربعمائة سنة، وهذه المدة المديدة بينهما تحيل كون السائلين والمسئولين في عالم الأشباح، وإنما يتعين فرض السؤال والجواب بينهما في عالم الأرواح وهو البرزخ والأرواح في هذا إما منعمة أو معذبة، فالمنعم منها مشغول بنعيمه والمعذب مشغول بعذابه فلا فائدة للسائل في سؤاله ولا للمجيب في جوابه.

(الرابع) لا وجود للطائفة السائلة ولا للمسئولين في عالم الأشباح ولا في عالم الأرواح، وإنما إعجابه برأيه وازدراؤه لعلماء الإسلام خيلا له سؤالهم، فهو وحده الطائفة المتخيلة للسؤال، والمسئولون المتخيلون في ذهنه هم المالكية والشافعية والحنفية وفضلاء الحنابلة المعاصرون له.

وحقيقة هذا السؤال وتوضيحه هكذا : (أحمد بن تيمية الذي هو من الخلف يقول لكم يا مالكية ويا شافعية ويا حنفية ويا فضلاء الحنابلة) (من خلق

السموات والأرض)، والطائفة تطلق لغة على الواحد إلى الألف، فقد لبس وكذب في جملة واحدة أربع مرات، كذب ولبس بلفظها المحتمل للجمع والواحد، وكذب ولبس أيضا في قوله: (من السلف) وهو من الخلف، وكذب ولبس أيضا في قوله: (تقول) بالتاء المعينة للفظ الطائفة للجمع، وكذب ولبس أيضا في قوله: (هم) أي للمسئولين المتخيلين والحقيقة إنما هي:

وإذا ما خلا الجبان بأرض طلب الطعن وحده والنزالا

فإن قيل مراده بالطائفة السلفية السائلة جماعة من التابعين، وبالمسئولين المعتزلة الذين وجدوا في زمانهم فهو على هذا صادق، قلت : هذا باطل بوجهين:

الوجه الأول: لو قربه من الحق قليلا لسمي من الطائفة السلفية السائلة ولو واحدا، وسمي من المعتزلة المسئولين ولو واحدا، فركوبه فيهما جادة الإبهام التي لا يسلكها إلا الملبسون والكائدون للإسلام دليل واضح على أنه لا سائل ولا مسئول، فهو المفتعل لهما جزما.

الوجه الثاني: لو اجتمع معه الثقلان على النقل عن أي واحد من التابعين وأتباعهم ولو بإسناد واه أنهم قالوا للمعتزلة (من خلق السموات والأرض) لم يستطيعوا ذلك، بل لو اجتمع معه الثقلان على النقل عن أي صحابي من الصحابة، الذين فتحوا البلدان ونشروا محاسن الدين الإسلامي على المعمورة، ولو بإسناد واه أنهم كانوا يقولون للمجوس أو لغيرهم من طوائف الكفار (من خلق السموات والأرض) لم يستطيعوا ذلك، بل لو اجتمع معه الثقلان على النقل عن سيد الكائنات ﷺ ولو بإسناد واه، أنه كان يقول للناس في دعوته لهم إلى الله (من خلق السموات والأرض) لم يستطيعوا ذلك.

(الخامس) المخاطب بسؤال المشركين في قوله تعالى: (ولئن سألتهم)، هو النبي ﷺ خاصة، وأن الشرطية المقرونة بلام القسم ممكن وقوع شرطها وهو سؤالهم عن ذلك، وعدم وقوعه أي عدم سؤالهم عن ذلك عربية فمدخولها جائز الأمرين مستقبل معنى وإن كان ماضيا، ولم يرد أنه ﷺ سألهم عن ذلك، ولذلك قال المفسرون إن المشركين يقولون : (الله) بالفطرة التي فطر الله تعالى الناس

عليها، وهي العهد الذى أخذه عليهم في عالم الذر وبضرورة العقل السليم لا باللفظ، وعليه فقد تورط في الجهل أربع مرات: جعله نفسه في مقام النبي ﷺ، وحمله الآية الواردة في المشركين على المسلمين، وجعله مدخول أن الشرطية واجبًا وهو جائز، وباللفظ، ولا يتردد العاقل في أن مخاطبة وسؤال المتخيل في الذهن يعد ضربًا من الجنون.

الثلاثون: قوله: (وهم مع ذلك يعبدون غيره) فاسد أيضًا، ومعناه يقول أحمد بن تيمية الملبس بلفظ (الطائفة) والملبس أيضًا المدعى أنه (من السلف) للمالكية والشافعية والحنفية ومستقيمي العقيدة من الحنابلة (من خلق السموات والأرض فيقولون الله)، وهم مع اعترافهم بتوحيد الربوبية مشركون في رأيه لأنهم (يعبدون غيره)، أي يتوسلون بالنبي ﷺ وبالصالحين من أمته ويستغيثون ويستعينون بهم، وكل من التوسل والاستعانة والاستغاثة عبادة غير الله تعالى في زعمه، وقد اعتمد في تكفير المسلمين بهذه الألفاظ على إرادة نفع جاء المتوسل به أو المستغاث به مثلاً قياسًا على عبدة الأوثان بجامع الإرادة المذكورة في كل، وهو قياس فاسد من ستة أوجه:

الوجه الأول: جهله حقيقة العبادة، فإن العبادة لغة: أقصى نهاية الخضوع والتذلل بشرط نية التقرب، ولا يكون ذلك إلا لمن له غاية التعظيم، فقد تبين منه أن العبادة لغة لا تطلق إلا على العمل الدال على الخضوع المتقرب به لمن يعظمه باعتقاد تأثيره في النفع والضر، أو اعتقاد الجاه العظيم الذي ينفعه في الدنيا والآخرة، وهي التي نهى الله سبحانه وتعالى عن أن تقع لغيره وكفر من لم ينته عنها، وما قصر عن هذه المرتبة لا يقال فيه عبادة لغير الله. وشرعا: امتثال أمر الله كما أمر على الوجه المأمور به من أجل أنه أمر، مع المبادرة بغاية الحب والخضوع والتعظيم، فاعتبر فيها ما اعتبر في اللغوية من الخضوع والتذلل والتعظيم، فاللغوية غير مقيدة بعمل مخصوص، والشرعية مقيدة بالأعمال المأمور بها، فكانت جارية على الأعم الأغلب في الحقائق الشرعية من كونها أخص من اللغوية.

ومن أجل اختصاصها بالمأمور به خرجت عبادة اليهودي مثــلا لأنــه وإن تمسك بشريعة ، إلا أنها لما كانت منسوخة كانت كأن لم تكن، وعبادة المبتـدع في الدين ما ليس منه، فالله سبحانه لما نهى الكفار عما هم مشتغلون به من عبادة غيره، ووبخهم على وضع الشيء في غير محله، وتعظيمهم غير أهله وبـين لهـم بالدلائل الواضحة عدم صلوحية ما اتخذوه من دونه لما اتخذوه إليه.

وكان الحامل لهم على ذلك اتباع أهوائهم والاسترسال مـع أغراضـهم، وذلك مناف لعبوديتهم، إذ العبد لا يتصرف في نفسه بمقتضى شهوته وغرضـه، وإنما يتصرف على مقتضى أمر سيده ونهيه، قدر سبحانه أن يخرجهم عن داعيـة أهوائهم واتباع أغراضهم حتى يكونوا عبيدا لله تعالى اختيارا كما هم عبيد لـه اضطرارا.

فوضع لهم الشريعة المطهرة وبين لهم الأعمال التى تعبدهم بها والطرق الـتي توصلهم إلى منافعهم ومصالحهم على الوجه الذي ارتضاه لهم، ونهـاهم عـن مجاوزة ما حد لهم، حتى أن العبد إذا أخذ حظه من العمل المشروع لمصلحته فإنما أخذه من تحت الحد المشروع، وحصر الأعمال العبادية في أنواع التكاليف.

فما كان منها مشروعا لمحض التعبد كانت صحته موقوفة على نية التقـرب وما يساويها، وما كان مشروعا لتحصيل المصالح لم تتوقف صحته بمعنى الاعتداد به على ذلك، لكنه لا يقع عبادة إلا مع النية المذكورة، ومن خرج عن هذا الحد وعبد الله تعالى بغير تلك التكاليف فعمله رد، وهذا هو المسمى بالبدعـة لأنـه اخترع طريقة في الدين لم يسبق لها مثال، وإنما بطل عمله لأنه لغير داعية الشرع بل لاتباع الهوى، وهو مخالف لقصد الشارع من وضع الشريعة، وهو الإخـراج عن دائرة الهوى والرجوع والانقياد لله في جميع الأحوال، والمخـالف لقصـد الشارع باطل.

فتبين من هذا أن العبادة الشرعية هي التكاليف الـتي اشـتملت عليـها الشريعة، سواء منها ما كان معقول المعنى أم غير معقول، إلا أن الثاني تتوقـف صحته على النية بخلاف الأول فإنه يصح بمعنى يعتد به دونها، وإنما يتوقف كونـه عبادة عليها، وأن ما خرج عن التكاليف الشرعية ليس من العبـادة في شـيء،

وإن قصد فاعله به العبادة وإنما هو بدعة، وهل إخلاص العبادة لله تعالى من شوائب الحظوظ بأن يعمل العامل الطاعة امتثالا للأمر الوارد منه على لسان رسوله ﷺ لا لرجاء ثواب ولا لخشية عقاب ولا لتحصيل غرض عاجل.

ولا شك أن هذه أعلى مراتب العبادة وأجل طرق السعادة، شرط صحة فيها وهو مقتضى تعريفها الذى ذكرته، وإليه ذهب جمع من العلماء فقالوا من عبد الله طمعا في الجنة أو خوفا من النار لم يعبده، لأنه جعل حظه مقصدا والعمل وسيلة، والوسائل غير مقصودة لذاتها، إذ لو سقطت المقاصد أو توصل إليها بغيرها سقطت، وما كان هذا شأنه لا يستقيم أن يكون عبادة، ولهذا عد جماعة من السلف العامل للأجر عبد السوء وخديم السوء؛ أو شرط كمال، وإليه ذهب جمع من العلماء منهم أبو إسحاق الشاطبي، وأطنبوا في ذلك.

وخلاصة كلامهم أن مراعاة الحظ العاجل أو الآجل مع مراعاة المقاصد الأصلية التي رعاها الشارع لا يضر، وإنما المضر انفراد مراعاة الحظ عن امتثال الأمر، لأنه حينئذ عمل بالهوى المحض، وطلب الحظ الأخروي كالعبادة خوفا من ناره أو طمعا في جنته ليس بشرك، إذ لا يعبد الحظ وإنما يعبد من بيده الحظ، وقصد الحظ الدنيوي فيها شرك أصغر وهو الرياء.

وعلى هذا فشرط كونها عبادة نية التقرب للمعبود، فالسجود لا يكون عبادة ولا كفرا إلا تبعا للنية، فسجود الملائكة عليهم الصلاة والسلام لآدم عليه الصلاة والسلام عبادة لله، لأنه امتثال لأمره وتقرب وتعظيم له، والسجود للصنم كفر إذا قصد به التقرب إليه إذ هو عبادة لغير الله، وكذا يحكم عليه به عند جهل قصده أو إنكاره لأنه علامة على الكفر.

والسجود للتحية معصية فقط في شرعنا، وقد كان سائغا في الشرائع السابقة بدليل سجود يعقوب وبنيه ليوسف عليهم الصلاة والسلام، فتحقق من تعريفي العبادة لغة وشرعا أن العبادة غاية التذلل والتعظيم للمعبود، وعليه فليس كل تعظيم عبادة، وأن ضابط التعظيم المقتضي للعبادة هو أن يعتقد له التأثير في النفع والضر، أو يعتقد له الجاه التام والشهادة المقبولة بحيث ينفع في الآخرة ويستنزل به النصر والشفاء في الدنيا.

الوجه الثاني: الوسيلة لغة كل ما يتقرب به إلى الغير، وسل إلى الله تعالى توسيلا عمل عملا تقرب به إليه، فتحقق منه أن التوسل لا يسمى عبادة قطعا ولا يقال فيه عبادة وإنما هو وسيلة لها، ووسيلة الشيء غيره بالضرورة وهو واضح، فإن التوسل لا تقرب فيه للمتوسل به ولا تعظيمه غاية التعظيم، والتعظيم إذا لم يصل إلى هذا الحد لا يكون الفعل المعظم به عبادة، فلا يطلق اسم العبادة على ما ظهر من الاستعمال اللغوي إلا على ما كان بهذه المثابة من كون العمل دالا على غاية الخضوع منويا به التقرب للمعبود تعظيما له بذلك، التعظيم التام، فإذا اختل شيء منها منع الإطلاق.

أما الدلالة على نهاية الخضوع فظاهر، لأن مناط التسمية لم يوجد، ولأن الناس من قديم الزمان إلى الآن يخضعون لكبرائهم ورؤسائهم بما يقتضيه مقامه الدنيوي عندهم ويحيونهم بأنواع التحيات ويتذللون بين أيديهم ولا يعدون ذلك قربة ولا يطلقون عليه اسم العبادة، وإنما يرونه من باب الأدب، وما ذاك إلا لكون ذلك الخضوع لم يبلغ نهايته والتعظيم الناشئ عنه لم يبلغ غايته، وبهذا ظهر الفرق بين التوسل والعبادة، على أن (عبد) يتعدى بنفسه وتوسل يتعدى بحرف الجر.

وقد أوغل ابن تيمية والوهابيون في بيداء القياس الفاسد دفعتين، قياسهم معاني هذه الألفاظ، توسل، استعان، استغاث، تشفع، على العبادة، وقياسهم المؤمنين المتوسلين بالنبي ﷺ مثلا على عبدة الأوثان من دون الله بجامع إرادة الجاه في كل.

فلينظر اللبيب إلى أين رماه جهله باللغة العربية، فإنه لو تأمل في قول القائل: اللهم إني أتوسل إليك بفلان، وأجراه على ما تدل عليه اللغة لوجد معناه؛ اللهم إني أتقرب إليك وأتحبب إليك، فهو دال بجوهره على أن التقرب لله لا لمن يراد جاهه، ومن جهل الفرق بين عبد وتوسل كيف يصح له القياس في دين الله وإلحاق بعض الفروع ببعض.

والقياس أصعب أنواع الاجتهاد، لكثرة ما يعتبر في أركانه من الشروط وما يرد عليه من المعارضات والمناقضات وغير ذلك من أنواع الاعتراضات، فلا

يصفو مشربه إلا لأهل الاجتهاد ومن أحاط بمداركهم على اختلاف مراتبهم، ومن قصر عن تلك المراتب لا يسوغ له الجزم بالحكم المأخوذ منه في دانق فكيف بالحكم المأخوذ منه في تكفير المسلمين.

الوجه الثالث: حيث تحقق الفرق بين العبادة والتوسل، فالعبادة فيها معنى زائد يناسب إناطة الحكم به، وهو اشتمالها على الإعراض عن الله وإطلاق الإلهية على غيره وإقامته مقامه وخدمته بما يستحق أن يخدم، وقد أشار إلى هذا المعنى بعض فضلاء أهل السنة، وملخص كلامه: أن الشبهة الحاملة لعبدة الأوثان على عبادتها هي أنهم استصغروا أنفسهم فاستعظموا أن يعبدوا الله مباشرة، ورأوا من سوء الأدب أن يشتغل الحقير من أول وهلة بخدمة العظيم، وقربوا ذلك بأمر مستحسن في العادة ، وهو أن الحقير لا ينبغي له أن يخدم الملك حتى يخدم عماله إلى أن يترقى لخدمته.

وقال: وهذه هي الحاملة على التوسل إلى الله تعالى بمن له جاه عنده، إلا أن الشرع أذن في التوسل ولم يأذن في العبادة فكانت حاجة الكفار تندفع بما شرعه الله، إلا أن الله تعالى أعمى بصائرهم، ولو تنبهوا لأمر عادي آخر لأرشدهم، فإن الملك من ملوك الدنيا إذا استجاه له أحد بعظيم من وزرائه وتشفع له بذلك، ربما أقبل عليه وأخذ بيديه وقضى ما أراده منه، أما إذا عظم ذلك الوزير بما يعظم به الملك وعامله بمعاملته وأقامه في مقامه فيما يختص به الملك عن غيره، رجاء أن يقضي ذلك الوزير حاجته من الملك، فإن الملك إذا علم بصنيعه يغضب أشد الغضب، ولا يقتصر في العقوبة على قطع الرجاء من الحاجة بل يفتك به وبالوزير إن أحب ذلك، فمثال التوسل الأول ومثال العبادة الثاني فتأمل هذا المثال فإنه واف بواقعه الحال، وبالله التوفيق والاعتصام.

الوجه الرابع: القاعدة المشهورة المطردة وهي: أن استواء الفعلين في السبب الحامل على الفعل لا يوجب استواءهما في الحكم، يدل على هذه القاعدة دلالة قطعية، أنه لو لم يكن الأمر كذلك بأن كان الاستواء في الحامل يوجب الاستواء في الحكم ـــ كما ادعاه ابن تيمية ـــ وقرره في قياسه التوسل على العبادة والمتوسل على عابد الوثن، للزم إبطال الشريعة وتساوي الأعمال في الأحكام،

واللازم باطل بالاتفاق وهو ضروري غني عن الاستدلال، وأما الملازمة فلما علم من أن الشريعة جاءت لإخراج العبد عن دائرة هواه حتى يكون بالاختيار عبدا لله.

فالمعنى الذي يراعيه المكلف ويحمله على الفعل بالإقدام، إن كان مصلحة، أو الإحجام إن كان مفسدة، وإن راعته الشريعة له تفضلا من الله إلا أنها لم تسترسله مع أغراضه وأهوائه، فلم تبح له سلوك كل طريق يوصل إليها، بل أخذت بلجامه إلى الطرق التي عينتها له ليتبين بذلك كونه عبدا لا يقدر على شيء حتى إذا أخذ حظه من العمل أخذه من تحت يد الشريعة، فالأكل مثلا يحمل عليه دفع ألم الجوع وسد الرمق وهو يحصل بكل ما يؤكل من طاهر ونجس حلال أو حرام.

وقد عينت الشريعة طريقة بالاختيار بالحلال الطيب الطاهر، ومثله الشرب الذي يحمل عليه دفع ألم العطش خصته أيضا بالحلال الطيب، فالآكل والشارب من الحلال الطيب لدفع الألم وسد الرمق، مساو للآكل والشارب من الحرام النجس للغرض المذكور، فلو كان الاستواء في الحامل موجبا للاستواء في الحكم لما اختلف الحكم فيهما، فكان الأول آتيا بواجب أو مباح والثاني آتيا بحرام، ولكان الواجب استواءهما في الحلية أو الحرمة.

وكذلك الوطء إذا وقع لقضاء الشهوة ودفع دغدغة المني، فإن الزاني والناكح والمالك يشتركون في هذا السبب، مع أن فعل الأخيرين مباح وفعل الأول محرم، فلو كان الاشتراك في الحامل مفض إلى الاشتراك في الحكم لزم استواؤهم في الحل والحرمة.

ومثل ذلك اكتساب الأموال واقتناؤها، فإن الشرع عين لتحصيلها طرقا مخصوصة على وجوه مخصوصة، كالبيع والإجارة وما أشبه ذلك على شرائط عينها فيها تنعدم بانعدامها ، ولا يحصل الاكتساب بفقدها، وحرم في ذلك طريق الغصب، وما كان من الطرق على غير الوجه المشروع.

فالغاصب والمشتري مثلا مستويان في الحامل وهو الاكتساب ومختلفان في الحكم، ومثل ذلك يقع في العبادات المشروعة لقهر النفس والتوجه للواحد الحق فإنه عين لها طرقا مخصوصة يتقرب بها إليه فمن جاءه منها قربه وأسعده، ومن

جاءه من غيرها طرده وأبعده وإن توجه بها إليه وقصده، فالعابد والمبتدع مشتركان في الحامل، وهو قصد التقرب مع اختلافهما في الحكم، فظهر بهذا صحة لزوم قلب الشريعة على تقدير القول بتساوي الأحكام عند الاشتراك في الأغراض، فيتعين بطلانه وإذا بطل لزم صدق نقيضه، وهو أن الاشتراك في الغرض لا يوجب الاشتراك في الحكم.

وقد أداه جهله حقيقة العبادة إلى قياس آخر وهو قياسه ما لا عبادة فيه من نذر وذبح وطلب دعاء على ما فيه عبادة غير الله بجامع العبادة في كل.

روى الحافظ ابن عبد البر في كتابه جامع العلم وفضله بسنده عن عوف بن مالك الأشجعي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ : (تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها على أمتي فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله)، وساق فيه إسنادًا إلى الحسن البصري ﷺ أنه قال: (أول من قاس إبليس وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس) أهـ.

الوجه الخامس: الجمع في هذا القياس الفاسد بغير علة شرعية، لأن إرادة نفع الجاه من الأغراض التي تدعو النفوس إليها، فمن اتبعها اتبع نفسه إذ قد أعطاها مطلوبها.

وما كان من الأغراض النفسانية قد علم أن الشرع جعل لبعضه طرقا توصل إليه وحظر عليه ما سواها، فجعل لإرادة نفع الجاه طريق التوسل، وحرم طريق العبادة.

وحينئذ فمسألة التوسل من فروع القاعدة المتقدمة، وقد بين فيها أن تلك الأغراض لا يجمع بها القياس لأن الشرع لم يعينها للتعليل ولا المكلف يقصد بها اتباع الشرع، إذ ليس الحامل له على ذلك الاتباع، فإن قيل: لا يسلم ابن تيمية أنه جمع في هذا القياس بالأغراض النفسانية، بل يزعم أنه جمع بعلة شرعية فإن تعليل العبادة الوثنية بنفع الجاه مما أومأ إليه القرآن الكريم في قوله تعالى﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[1].

(1)سورة الزمر: آية 3.

وبها تمسك ابن تيمية ومقلده محمد بن عبد الوهـــاب في تكفـــير المســـلمين المتوسلين وكرر الثاني لوكها في رسائله، فالجواب لا يتمسك بها فيه إلا غـبي لأن العلة الشرعية المعتبرة في الجمع المراد بها علة الحكم مـــن الوجـــوب والنـــدب والتحريم والكراهة والإباحة لا علة نفس الفعل الحاملة لفاعله عليه.

والقرآن العظيم إنما أشار إلى أن تعليلهم الذي عللوا به عـــادتهم، وحملـــهم عليها فاسد، فهو من باب التنبيه على ضلالهم، وإنما يكون مـــن قبيـــل العلـــة الشرعية لو قال الله تعالى حرمت عبادة الأوثان لإرادة نفع الجاه منها، وأومأ إلى ذلك أو نبه بمسلك من مسالك العلة عليه ولم يقل ذلك ولم يشر إليه بحال، بـــل أشار في مواضع كثيرة إلى أن العلة في تحريمها وتكفير فاعلها عدولهم بهـــا عـــن خالقهم المستحق لها، ووضعهم الشيء في غير محله بإذلال نفوسهم المملوكة لغير مالكها، وتعظيمهم من لا يملك دفع الضر عن نفسه، ثم لا يلزم من الإيمـــاء إلى فساد تعليل العمل أن يكون ذلك الفساد هو علة النهي، لأن فساد تعليل العمل يرجع إلى التخطئة في عمل ذلك العمل على ذلك القصد ولا إشعار فيه بحكـــم من توسل بنبي أو ولي أصلاً.

الوجه السادس: مما يدل على فساد هذا القياس؛ اشتراط العلماء قاطبـــة في صحة القياس كون المقيس غير منصوص عليه في الكتاب والسنة، والمقيس هنـــا ــ وهوالتوسل ــ والقياس في مقابلة النص باطل بالإجماع، والتفرقة بين الحـــي والميت في جواز التوسل بالأول فيما يقدر عليه دون الثاني، لا وجـــه لهـــا، لأن الحكم الشرعي منوط في هذه المسألة ببلوغ العبادة وعدمه، فإن بلغ الفعـــل إذا وقع لغير الله ذلك الحد كان كفرًا وإلا فلا، سواء كان المتوسل به حيًا أو ميتًـــا، على أنها مورطة للمفرق في مذهب القدرية، وجارة له إلى مذهب الماديين الذيـــن ينكرون وجود الإله ويعتقدون فناء الأرواح، وقد أجمع أهل الأديان الســـماوية على بقاء الأرواح.

تهجمه على قلوب المسلمين وحكمه عليهم بالشرك وتخبطه في تعريف العبادة وتغلطه العلماء المجيزين عطف الاتباع على لفظ الجلالة في (حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) وإبطال كلامه وكلام ابن القيم:

قال في المجلد الثاني من فتاواه ص 271: ثم إن كثيرًا من الناس يحب خليفة أو عالمًا أو شيخًا أو أميرًا فيجعله ندًا لله، وإن كان قد يقول أنه يحبه لله، فمن جعل غير الرسول تجب طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه، وإن خالف أمر الله ورسوله فقد جعله ندًا ، وربما صنع به كما تصنع النصارى بالمسيح، ويدعوه ويستغيث به ويوالي أولياءه ويعادي أعداءه مع إيجابه طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه ويحلله ويحرمه ويقيمه مقام الله ورسوله.

فهذا من الشرك الذي يدخل أصحابه في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [1]، فالتوحيد والإشراك يكونان في أقوال القلب ويكونان في أعمال القلب.

وفي ص 274 منه قال: والعبادة أصلها القصد والإرادة والعبادة إذا أفردت دخل فيها التوكل ونحوه، وإذا قرنت بالتوكل صار التوكل قسيمًا لها . أهـ.

وفي ص 304 منه قال: العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. أهـ

وفي ص 305 منه قال: والعبادة أصل معناها الذل أيضًا يقال طريق معبد إذا كان مذللاً قد وطئته الأقدام، لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب فهي تتضمن غاية الذل لله تعالى بغاية المحبة فإن آخر مراتب الحب هو التتيم. أهـ .

وفي ص 306 قال : في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [2]، أي حسبك وحسب من اتبعك الله، ومن ظن أن المعنى، حسبك الله والمؤمنون معه، فقد غلط غلطًا فاحشًا كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.أهـ

---

(1) سورة البقرة :آية 165.

(2) سورة الأنفال : آية 64.

أقول: قد هجم على قلوب كثير من المسلمين في هذه الثرثرة من قولـه: ثم إن كثيرًا من الناس يحب خليفة أو عالمًا أو أميرًا إلى قوله: (فـالتوحيد والإشـراك يكونان في أقوال القلب)، فحكم عليهم بالشرك وما في القلوب لا يعلمـه إلا علام الغيوب، وبالغ في حكمه الفاجر بقوله: (وإن كان يقول أنه يحبه لله، فـهو كافر عنده وإن قال أنه يحبه لله، فهو لا يصدق أقوال المسلمين وظواهرهـم، ولا يكتفي منهم بما اكتفى به رسول الله ﷺ ، منهم في قوله: (إني لم أؤمر أن أنقب على قلوب الناس ولا أشق بطونهم) وقوله ﷺ موبخًا لمولاه أسـامة لمـا قتـل الأعرابي الذى كان مع المشركين بعد قوله: لا إله إلا الله حين رفع السيف عليه، معتذرًا بأنه قالها خوفًا من السيف (هلا شققت عن قلبه حتى تعلم أنـه قالهـا لذلك)، بل قال ﷺ : (من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله).

قال الإمام البخاري ولم ينسبه إلى الكفر، وأما ما أخرجه الترمذي عن ابـن عمر رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: (من حلف بغير الله فقد كفـر أو أشرك)، فقد قال الحافظ ابن حجر في فتحه، في شرح قولـه ﷺ (ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت) فيـه مـا نصه: والتعبير بقوله: (فقد كفر أو أشرك) للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك.

ثم قال: فإن اعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله حرم الحلف بـه وكان بذلك الاعتقاد كافرًا وعليه يتترل الحديث المذكور. أهـ

وقوله: (ويدعوه)، أي يعبده بالتوسل به إلى الله، ودعا في لغة العرب لفـظ مشترك بين هذه المعاني، العبادة كقوله تعالى:﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَـعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾[1]، والنسبة كقوله تعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِـهِمْ﴾[2]، أي انسـبوهم إليهم، والنداء كقوله تعالى: ﴿ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾[3] أي نادوهم، والسـؤال كقوله تعالى:﴿ادْعُونِي أَسْـتَجِبْ لَكُـمْ﴾[4]، أي اسـألوني، والدعـوة إلى

---

(1) سورة الجن: آية 18.
(2) سورة الأحزاب: آية 5.
(3) سورة البقرة : آية 23.
(4) سورة غافر: آية 60.

الشـــيء كقوله تعـــالى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ﴾ [1] والتمـــني ومنه: (ولهم ما يدعون) ، والقول نحو قوله تعالى : ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [2] والتسمية كقوله تعالى: ﴿ لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [3]، وليس في اللغة أن « دعا » تأتي بمعنى « توسل » .

وقد تقدم تحقيق أن معنى التوسل غير معنى العبادة لغة وشرعًا، وأنـه كفـر المتوسلين بجاه الصالحين بالقياس الفاسد وإذن فلا سبيل له علـى تكفيرهم في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا في إجماع المسلمين ولا في اللغة، وإنما سبيله فيه سبيل الشيطان وفساد قوله : (فالتوحيد والإشراك يكونان في أقـوال القلـب ويكونان في أعمال القلب) ظاهر، فإن التوحيد والإشراك مصدران والمصـدر معنى من المعاني، فكل منهما عبارة عن المعنى القائم بالقلب وهو الاعتقـاد، ولم يقل عالم في اعتقاد القلب الذي هو معنى أنه قول فضلاً عن كونه أقـوالاً ، ولم يقل فيه أنه عمل فضلاً عن كونه أعمالاً، وإنما العمل للجوارح الظاهرة.

ثم حاول تعريف العبادة في ثلاثة مواضع فلم يأت بطـائل، بقولـه في الأول منها: (والعبادة أصلها القصد والإرادة) غير موجود في القاموس وشرحه تـاج العروس، وأصل الشيء غير ذلك الشيء فأصل العبادة غير العبادة، فليس هـذا تعريفًا للعبادة.

وقوله: (والعبادة إذا أفردت دخل فيها التوكل ونحوه وإذا قرنت بـالتوكل صار التوكل قسيمًا لها) فاسد من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول : التوكل محله القلب، وهو من التوحيد، ومن أعلى مقامـات اليقين، وأشرف أحوال المقربين، فإذا أكرم الله به عبـدًا وتحقـق بـه فـأخذه بالأسباب لا ينافيه، والعبادة وإن ارتكزت باعتبار ثمرتها وقبولها عنـد الله ﷻ على الإخلاص فيها، والإخلاص محله القلب أيضًا، فـهي باعتبـار حقيقتـها التكاليف الشرعية الظاهرة، لأنها فعل المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيمـا

---

(1) سورة النحل: آية 125.

(2) سورة يونس : آية 10.

(3) سورة النور: آية 63.

لربه، أو امتثال أمر الله كما أمر على الوجه المأمور من أجل أنه أمر مع المبادرة بغاية الحب والخضوع والتعظيم لله، والإخلاص شرط في سائر العبادات، وحقيقته سلامته من وصفين: الرياء والهوى، والإخلاص في التوحيد يضاده التشريك في الإلهية، وهو وضده يتواردان على القلب فهو محلهما.

الوجه الثاني : يلزم من دخول التوكل فيها، إذا أفردت، أن يكون قسمًا منها مندرجًا فيها كاندراج الاسم تحت الكلمة فإنه قسم منها وأخص منها.

الوجه الثالث : يلزم من كونه قسيمًا لها إذا قرنت به أن يكون مقابلاً لها، لأن قسيم الشيء هو ما يكون مقابلاً للشيء ومندرجًا معه تحت شيء آخر، كالاسم فإنه مقابل للفعل ومندرج معه تحت الكلمة التي هي أعم منهما، فتحقق من طرفي كلامه أن التوكل جزء داخل تحت كل لا محالة فإن كان داخلاً في العبادة فهي كل له، وإن كان قسيمًا لها فهو معها داخلان في توحيد الألوهية الذى اخترعه، فهو كل لهما، فقد حاول بهذا الكلام تعريف العبادة فأخطأه، ووقع وهو لا يشعر في علم المنطق الذي ذمه وحرمه.

وقوله في الثاني: (العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة) هراء، ليس بتعريف للعبادة أيضًا وفساد قوله: (من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة) ظاهر تقدم إبطاله، وليس قوله في الثالث (والعبادة أصل معناها الذل أيضًا إلى آخر هذره) تعريفًا للعبادة.

وقوله في﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [1] أي حسبك وحسب من اتبعك الله متعين عنده أي محل « من » جر معطوفًا على محل الكاف في حسبك لأن الحسب ــ على زعمه ــ مختص بالله ﷻ، ولا يجوز عطفه على لفظ الجلالة، ولذلك قال: (ومن ظن أن المعنى حسبك الله والمؤمنون معه فقد غلط غلطًا فاحشًا)، والعطف بالواو عند جمهور النحاة لمطلق التشريك في الحكم فلا تدل على ترتيب ولا مصاحبة.

---

(1) سورة الأنفال: آية 64.

فالعلماء الذين أجازوا عطف (ومن اتبعك) على لفظ الجلالة لم يقولوا والمؤمنون معه فلفظة (معه) مفتراة عليهم .

وقوله : (كما قد بسطناه في غير هذا الموضع) حوالة على مجهول، وهي إحدى تلبيساته، وقد أكثر منها في تآليفه فلا بسط ولا موضع، وعادة العلماء إذا كسل أحدهم عن تحقيق مسألة وحولها يقول قد بسطتها في كتابي الفلاني أو استوفيت تحقيقها في باب كذا فيعين المحول عليه .

وقد بسطها مؤله هواه تلميذه ابن القيم في أول هديه بما نصه : وقال تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]، أي الله وحده كافيك وكافي أتباعك فلا يحتاجون معه إلى أحد، وهنا تقديران أحدهما أن تكون الواو عاطفة لمن على الكاف المجرورة ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار وشواهده كثيرة وشبه المنع منه واهية.

والثاني أن تكون الواو واو مع وتكون من في محل نصب عطفًا على الموضع فإن حسبك في معنى كافيك، أي الله يكفيك ويكفي من اتبعك كما تقول العرب: حسبك وزيدًا درهم، قال الشاعر:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا   فحسبك والضحاك سيف مهند

وهذا أصح التقديرين، وفيها تقدير ثالث أن تكون من في موضع رفع بالابتداء، أي ومن اتبعك من المؤمنين فحسبهم الله، وفيها تقدير رابع وهو خطأ من جهة المعنى، وهو أن يكون من في موضع رفع عطفًا على اسم الله، ويكون المعنى حسبك الله وأتباعك وهذا وإن قال به بعض الناس فهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه، فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتوكل والتقوى والعبادة.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، ففرق بين الحسب والتأييد فجعل الحسب له وحده وجعل التأييد بنصره وبعباده، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده، حيث أفردوه بالحسب فقال تعالى:﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ

---

(1) سورة الأنفال: آية 64.

(2) سورة الأنفال: آية 62.

جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [1]، ولم يقولوا حسبنا الله ورسوله.

فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك، فكيف يقول لرسوله ﷺ وأتباعك حسبك، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه؟ فكيف يشرك بينهم وبينه في حسب رسوله؟ هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل.

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [2]، ولم يقل وإلى رسوله بل جعل الرغبة إليه وحده، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ ۝ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [3] فالرغبة والتوكل والإنابة والحسب لله وحده، كما أن العبادة والتقوى والسجود لله وحده، والنذر والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، ونظير هذا قوله تعالى:﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [4]، فالحسب هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحده كاف عبده، فكيف يجعل أتباعه مع الله في هذه الكفاية؟ والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكر ههنا. أهـ

أقول: تتلخص هذه الثرثرة في ثلاثة مباحث، تأييده عطف من على محل الكاف الذي عينه شيخه، وزعمه بطلان عطفه على لفظ الجلالة، وزعمه اختصاص الحسب بالله ﷻ، فتأييده لما عينه شيخه وزعمه أنه المختار، وأن شواهده كثيرة وأن شبه المنع منه واهية، باطل، فلم يبرهن على كونه المختار، ولم يأت بشاهد واحد من شواهده الكثيرة التي ادعاها، ولم يبرهن عليه وهي شبهة واحدة من شبه المنع منها التي ادعاها.

بل قوله في التقدير الثاني أنه أصح التقديرين واستشهاده عليه بقول العرب: حسبك وزيدًا درهم، وقول الشاعر: فحسبك والضحاك سيف مهند حجة

(1) سورة آل عمران: آية 173.
(2) سورة التوبة : آية 59.
(3) سورة الشرح : آية 7، 8.
(4) سورة الزمر : آية 36.

دامغة زعمه بطلان التقدير الرابع، واختصاص الحسب بالله ﷻ، أن إعادة الجار في المعطوف على ضمير مجرور سواء كان الجار حرفًا كقوله تعالى﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ (1) و﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ﴾ (2)، وقولك مررت بك وبزيد، أو اسمًا كقوله تعالى﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (3)، وقولك حسبك وحسب زيد درهم، لازمة عند جمهور نحاة البصرة، وعلل لزومها بأن الجار والضمير المجرور كالشيء الواحد.

فإذا عطف عليه بدون إعادة الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة.

وقيل إن الضمير المجرور كالتنوين في شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء منها، فكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح العطف على ما أشبهه، وقيل غير هذين، واقتصر أبو البقاء العكبري في إعراب القرآن في إعراب (ومن اتبعك)، على كونه في محل نصب عطفًا على محل الكاف في حسبك باعتبار معناها، أو في محل رفع عطفًا على لفظ الجلالة، وضعف عطفه على الكاف في (حسبك) قائلاً فيه ، لا يجوز عند البصريين، لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لا يجوز أهـ.

فتقرر هذا ضعف عطف(من) على الكاف بدون إعادة الجار.

وضعف تقديره الثالث أيضًا وهو كون(من) في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف، أي فحسبهم الله، لأنه محوج إلى تقدير جملة واقعة خبرًا له يكون بها معطوفًا على ما قبله عطف الجمل، وما لا يحوج إلى تقدير، وهو عطفه على لفظ الجلالة عطف المفردات أولى مما يحوج إلى تقدير.

وتقرر أيضًا وظهر به قوة المبحث الثاني وهو عطفه على لفظ الجلالة، وقوله في آخرها (والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكر ههنا)، دعوى جوفاء لم يبرهن على بطلان هذا التأويل ولو بدليل واحد منها حتى يقربها من الصحة، فضلاً عن كونها أدلة أكثر من أن تذكر ههنا، وما كتبه

---

(1) سورة فصلت: آية 11.

(2) سورة المؤمنون: آية 22.

(3) سورة البقرة : آية 133.

من الآيات ليس من الدليل في شيء، لأن الدليل هـــو المرشـــد إلى المطلـــوب والمطلوب هنا على زعمه منع عطف (من) على لفظ الجلالة .

وهل أرشد الله فيما ثرثر به من كتابه تعالى الذي يلبس به هو وشيخه علـــى البسطاء إلى أن الحسب مختص به تعالى؟، فلا يسوغ إسناده لأتباع الرسـول ﷺ بالعطف عليه، وهل أرشد رسول الله ﷺ في سننه التي يلبسان بها على البسـطاء إلى أن الحسب مختص بالله ﷻ ؟، فلا يسوغ لكم يا أمتي إسناده إلى أصحـــابي، ولا يلزم من إسناده تعالى الحسب له والتشريك في تأييد رســـول الله ﷺ بينـــه وبين المؤمنين في قوله تعالى﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّـذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾[1] اختصاص الحسب به تعالى ومنع عطف (من) على لفظ الجلالة عند العقلاء، بل هي دالة على ضعف مختاره وقوة عطف الاتبـــاع على لفظ الجلالة.

ولا يلزم أيضًا من ثناء الله تعالى على الصحابة رضوان الله تعالى عليـــهم في تفويضهم أمورهم إليه تعالى في قولهم: (حسبنا الله ونعـــم الوكيـــل)، وعـــدم قولهم(ورسوله) اختصاص الحسب به تعالى، وحظر إســـناده لأتبـــاع الرســـول المؤمنين بالعطف على لفظ الجلالة، فاقتصارهم على كفاية الله لهم وإن كان مـــن أعلى مقامات التوحيد ليس بدليل على اختصاص الحسب بالله، ومنـــع عطـــف الأتباع على لفظ الجلالة، وترك قولهم (ورسوله) عدم.

والعدم ليس بدليل عند العقلاء، فترك قولهم (ورسوله) ليس بدليل على منع عطف الاتباع على لفظ الجلالة، واختصاص الحسب به تعالى، ولا ملازمـــة ولا محال بين قولهم: (حسبنا الله ونعم الوكيل)، وعدم قولهم: (ورسوله)، ومدح الله تعالى لهم على تفويضهم أمورهم إليه، وبين عطف الاتباع على لفظ الجلالة.

فاستنكاره ذلك منكر، ولا ملازمة أيضًا بين افراد الاتباع الرب بالحســـب وعدم تشريكهم بينه تعالى وبين رسول ﷺ في هذه الآية، وبين تشريكه تعـــالى بينه وبين أتباع رسوله ﷺ في الحسب في آية الأنفال عند من يعقل، فله تعالى أن

---

(1) سورة الأنفال: آية 62.

يشرك معه من شاء من عباده في الإسناد، وهو جل وعـــلا المتفـــرد بالإيجـــاد والتأثير، والتشريك بواو العطف كثير في كتاب الله وسنة رسوله.

قال تعالى ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُـــولُهُ﴾ [1]،وقـــال: ﴿وَاللَّـــهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [2]، وقال: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُـــوَ مَوْلَـــاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [3]، وقال ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [4].

وفي الصحيحين أنه ﷺخطب الأنصار﵁ في الجمرانة فقال: (يـــا معشـــر الأنصار ألم أجدكم ضلالاً فهداكم الله بي وكنتم متفرقين فألفكم الله بي وكنتـــم عالة فأغناكم الله بي)، كلما قال شيئًا قالوا الله ورسوله أعلم.

وفي الصحيحين أيضا أنه ﷺ خطب المسلمين في حجة الوداع يـــوم النحـــر فقال(أي شهر هذا؟) قلنا الله ورسوله أعلم، قال : (أي بلد هذا ؟) قلنـــا الله ورسوله أعلم، قال: (فأي يوم هذا ؟) قلنا الله ورسوله أعلم.

وفي صحيح الإمام البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها اشترت نمرقة فيـــها تصاوير، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب ولم يدخل، فعرفت في وجهـــه الكراهية، فقالت يا رسول الله : (أتوب إلى الله وإلى رسوله) ﷺ، وقد تحقـــق بهذا أن استنكاره الثاني منكر، وأن قوله : (هذا من أمحل المحال وأبطل البـــاطل) فاسد، وتشريكه تعالى في الإيتاء بينه وبين رسوله ﷺ ، وإسناده الحسب إليـــه تعالى، وعدم إسناده للرسول ﷺ، وتشريكه أيضًا في الإيتاء بينه وبين رسوله ﷺ الرغبة الكاملة عليه تعالى، وعدم إسنادها للرسول ﷺ في قوله تعالى:

﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [5]، ليس بدليل على اختصاص الحسب به تعالى، ، ولا بدليل على اختصاص الرغبـــة به تعالى عند من يعقل، وإنما هو عدم دليل، فجعله تعالى الإيتاء بينه وبين رســـوله

---

(1) سورة التوبة: آية 74.

(2) سورة التوبة: آية 62.

(3) سورة التحريم : آية 4.

(4) سورة التوبة : آية 59.

(5) سورة التوبة : آية 59.

فيها، وإسناده للرسول ﷺ ، في قوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[1]، ليس بدليل على اختصاص الحسب به تعالى، وإسناده تعالى الحسب له وعدم إسناده لرسوله ﷺ، ليس بدليل أيضًا على اختصاصه به تعالى ، فقوله: (فلم يقل إلى آخر الهراء...) عدم دليل لا دليل، وقصره تعالى الرغبة الكاملة عليه وعدم تشريك رسوله ﷺ فيها، ليس بدليل على اختصاصها به تعالى، فقوله: (ولم يقل وإلى رسوله إلى آخر الهراء ...) عدم دليل لا دليل، فقد ورطه تقليده شيخه في عدم الدليل كثيرًا.

ومنشأ تغلط شيخه العلماء المجوزين عطف الاتباع على لفظ الجلالة، توهمه أن العطف يفيد المشاركة في حصول ذلك المهم بين الله وبين الأتباع، والمشاركة في ذلك تنافي توحيد الربوبية، والجواب عن توهمه بوجهين:

الأول على تسليم اختصاص الحسب بالله ﷻ لا يلزم منه ضعف عطف الأتباع على لفظ الجلالة، لأن إسناد هذا المهم إلى الله ﷻ على أنه الخالق للأفعال كلها المؤثر فيها، وإسناده إلى الأتباع على أنهم السبب الظاهر فيها، وهذا لا يقدح في العقيدة ولا في جواز عطف الأتباع على لفظ الجلالة، فهو على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾[2].

الثاني: قال الإمام الرازي: الكل من الله تعالى إلا أن من أنواع النصرة ما يحصل لأبناء على الأسباب المألوفة المعتادة، ومنها ما يحصل بناء على الأسباب المألوفة المعتادة، فلهذا الفرق اعتبر نصرة المؤمنين أهـ.

وهو قريب من الأول وعليهما، ففي الآية مدح عظيم للمؤمنين ودليل على شرفهم، فيؤخذ منها أنهم إذا اجتمعت قلوبهم مع شخص لا يخذلون أبدًا، وليس في ذلك اعتماد على غير الله، لأن المؤمنين ما التفت إليهم إلا لإيمانهم، وكونهم حزب الله فرجع الأمر حقيقة إلى الله ﷻ.

(1) سورة الحشر: آية 7.
(2) سورة الأنفال: آية 17.

وإني أتحدى كل متغال في ابن تيمية أن ينقل نقلا صحيحا عن أي واحد من علماء السلف الصالح الذين يلبسون بهم على البسطاء، أنه قال لا يجوز عطف الأتباع على لفظ الجلالة، لأن الحسب مختص بالله ﷻ.

وقد ذكر المفسرون في تفاسيرهم: عطف: (ومن اتبعك) على لفظ الجلالة ولم يضعفوه، أولهم الإمام أبو جعفر بن جرير حكاه عن بعض أهل العربية، قال واستشهد لصحته بقوله تعالى: ﴿يا أيها النبي حرض المؤمنين﴾[1]، ومحيي السنة البغوي، والنيسابوري والزمخشري، وعزاه الفخر الرازي للفراء قائلا: إنه أحسن الوجهين، وصدر به القرطبي وعزاه للحسن البصري ﷺ وقال: اختاره النحاس وغيره، وأبو حيان وقال إنه الظاهر، وعليه فسره الحسن البصري وجماعة، والبيضاوي ومحشية الشهاب الخفاجي قائلا : وضعف في الهدي النبوي رفعه عطفا على اسم الله، الأفاضل مع التابعي الجليل الحسن البصري الذي قالوا فيه: إنه من أفصح أهل زمانه، ليسوا بشيء ـــ في رأي ابن تيمية وتلميذه ـــ ما دام الإعجاب واحتقار عباد الله ملازمين لهما، وزعمه في الثالث اختصاص الحسب بالله ﷻ باطل بالكتاب والسنة والاستعمال.

أما الكتاب فقد قال تعالى في سورة المائدة:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْـزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾[2]فقد أسند المشركون الحسب لعمل آبائهم الفاسد، فإن قيل هذا حكاه الله عن المشركين وقد ذمهم الله عليه، قلت: إنما ذمهم الله على تقليدهم آباءهم في عبادة غير الله وإعراضهم عن الإيمان بالله وبرسوله ﷺ ، وذم آباءهم على جهلهم وعدم اهتدائهم لطريق الحق، ولم يذمهم على لفظ الحسب فقط، وإذا ثبت في كتاب الله إسناد الحسب لعمل المشركين الخبيث استقلالاً فهل يقول عاقل باستحالة إسناده لعمل المؤمنين الطيب اتباعًا.

---

(1) سورة الأنفال: آية 65.

(2) سورة المائدة : آية 104.

وقال تعالى في سورة التوبة﴿وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها هي حسبهم﴾[1]، وقال تعالى في سورة المجادلة﴿ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول حسبهم جهنم يصلونها فبئس المصير﴾[2]، فهل يقول عاقل بجواز إسناد الحسب لجهنم استقلالا، وحظر إسناده للمؤمنين اتباعا؟، وهل يقول عاقل إن إسناده تعالى في هاتين الآيتين ما هو مختص به لجهنم لكرمها عليه، وحظر إسناده لسادة الأمة الإسلامية رضوان الله تعالى عليهم اتباعا لأهوائهم عليه، سبحان واهب العقول.

وأما السنة فقوله ﷺ : (ما ملأ آدمي وعاء شرًا من بطنه، بحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه) ــ أخرجه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجة والحاكم، وقال صحيح عن المقدام بن معد يكرب ﷺ.

وقوله ﷺ : (المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يخذله، كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه، التقوى ههنا، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم) ــ رواه الترمذي عن أبي هريرة ﷺ وحسنه، ولا يقول ذو عقل ودين إن النبي ﷺ لما أسند الحسب لأكلات ولاحتقار المسلم أخاه كان غير عالم بأنه مختص بالله، وأن أحمد بن تيمية وتلميذه علما ذلك ، نعوذ بالله من زلقات اللسان وفساد الجنان، وأما الاستعمال فقد ذكره في أثناء كلامه قال: (كما تقول العرب حسبك وزيدًا درهم).

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

وبهذا تحقق بطلان قوله: (فإن الحسب لله وحده) فحسبه وشيخه جهلهما ما ذكرته من الأدلة.

وبطلان قوله أيضًا (والكفاية لله وحده) فإن الدليل على عدم اختصاصها بالله ﷻ الكتاب والسنة.

---

(1) سورة التوبة : آية 68.

(2) سورة المجادلة : آية 8.

أما الكتاب: فقد قال تعالى في سورة النساء مخاطبًا نبيه ﷺ ذامًا أهل الكتاب على تزكيتهم أنفسهم﴿انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾[1]، فقد أسند تعالى الكفاية إلى افترائهم عليه، وقال تعالى في سورة الإسراء ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[2]، فقد أسند تعالى الكفاية لنفس المكلف، ومعلوم عند كل من له إلمام بالعربية أن كلاً من افترائهم على الله، والنفس فاعل كفى ومسند إليه، وزيدت الباء في فاعل كفى لتأكيد الاتصال الإسنادي بالاتصال الإضافي.

وأما إسناد الكفاية في سنته عليه الصلاة والسلام لغيره تعالى فكثير، فمنه قوله ﷺ: (كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما يسمع) حديث صحيح ـــ رواه أبو داود والحاكم عن أبي هريرة ﷺ، وقوله : (كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت) ـــ رواه الإمام أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي عن ابن عمرو بن العاص بإسناد صحيح ـــ وقوله: (كفى بالمرء من الشر أن يشار إليه بالأصابع) ـــ حديث حسن رواه الطبراني من عمران بن حصين رضي الله عنهما ـــ وقوله: (كفى بالمرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع وكفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقي لا أترك منه شيئًا) ـــ حديث صحيح رواه الحاكم عن أبي أمامة ﷺ.

وأما إسناد الكفاية لغيره تعالى في الاستعمال فقد تكفلت به كتب اللغة كالقاموس وشرحه، وتأتي كفى قاصرة بمعنى (حسب) والغالب على فاعلها أن يقترن بالباء لتأكيد الاتصال الإسنادي بالاتصال الإضافي نحو﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾[3]، ومتعدية لواحد بمعنى (قنع) كقوله تعالى ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ﴾[4]، وقول الشاعر:

---

(1) سورة النساء : آية 50.

(2) سورة الإسراء: آية 14.

(3) سورة النساء: آية 45.

(4) سورة آل عمران: آية 124 .

قليـــــل منك يكفيني قليلك لا يقال له قليل

ومتعدية لاثنين بمعنى (وقى) نحو (فسيكفيكهم الله)، (وكفـــى الله المؤمنـــين القتال).

وقوله (كالتوكل) تلبيس وخوض في بحر لا ساحل له، والتوكل مشتق مـــن لفظ الوكالة يقال وكل أمره إلى فلان، أي فوضه إليه واعتمد عليه فيه، ويسـمى الموكل إليه وكيلاً، ويسمى المفوض إليه متكلاً عليه ومتوكلاً عليه، وينتظم مقـام التوكل من علم وعمل وحال، فالعلم أساسه، والعمل ثمرته، والحال التحقق بـه، وهو وسط بين طرفي العلم والعمل ومحل التوكل القلب، وهو مـــن التوحيـد، والأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل بالقلب ما دام العبد متحققًا بأن التقدير مـــن الله، فإن تعسر عليه شيء فتقديره تعالى، وإن اتفق له شيء فتيسيره تعالى، وهـــو من أعلى مقامات اليقين، وأشرف أحوال المقربين؛ وهو في نفسه غـــامض مـــن حيث التعريف ولذلك اختلفت أقوال العلماء في حده.

فمنها: هو الثقة بما عند الله، واليأس عما في أيدي الناس، شاق مـــن حيـــث العمل ووجه غموضه من حيث الفهم أن ملاحظة الأسباب والاعتمـــاد عليـــها شرك في التوحيد، والإعراض عنها بالكلية طعن في السنة وقدح في الشرع، فـإن غالب المأمورات الشرعية مبناها على الأسباب، والاعتماد على الأسباب مـــن غير أن ترى أسبابًا في تغيير وجه العقل وانغماس في غمرة الجهل، فإن العـــاقل كيف يعتمد على شيء وهو لا يُرى به، وتحقيق معنى التوكل على وجه يتفق فيـه مقتضى التوحيد والعقل والشرع في غاية الغموض والعسـر، لا يقـوى علـى كشفه إلا العلماء الربانيون، وما جاء في كتاب الله مثل قوله تعالى﴿وَعَلَى اللَّـهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [1]، فهو بيان لفضيلة التوكل على الله، وكل ما ذكـــر في القرآن من التوحيد فهو تنبيه على قطع الملاحظة عن الأغيار والتوكـــل علـى الواحد القهار، وبهذا يعلم ما في كلامه من التلبيس والإجمال، ومثله فيهما قولـه: (والتقوى)، ومحل التقوى أيضًا القلب بدليل حديث الترمذي المتقدم في مبحـث الحسب(التقوى ههنا)، وهي في اللغة بمعنى الاتقاء وهو اتخاذ الوقاية، والتقـــوى

(1) سورة آل عمران: آية 122.

جماع الخيرات، ومنتهى الطاعات، والرهبة من مباديها، وقد تسمى خوفا وخشية ويسمى الخوف تقوى.

والاتقاء التحرز بطاعة الله عن عقوبته، وأصل التقوى اتقاء الشرك، ثم بعده اتقاء المعاصي والسيئات، ثم بعده اتقاء الشبهات، ثم ندع بعده الفضلات، والمتقي من قام به هذا الوصف، وغاية التقوى البراءة من كل شيء سوى الله، ومبدؤها اتقاء الشرك بالله، وأوسطها اتقاء الحرام.

وقد قيل فيها أقوال كثيرة، فمنها ما نسب لحيدرة كرم الله وجهه ورضي عنه، أنها ترك الإصرار على المعصية، وترك الاغترار بالطاعة، ومنها ما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى ﴿اتقوا الله حق تقاته﴾ [1]، وهو أن يطاع فلا يعصى، ويشكر فلا يكفر، ويذكر فلا ينسى.

وقيل هي مجانبة كل ما يبعدك عن الله. والمتبع هو الذي اتقى متابعة الهوى، وقيل: الاقتداء بالنبي ﷺ قولا وفعلا.

وقوله (والعبادة) صحيح، فهو جل وعلا المستحق لها المختص بها وحده وقد تقدم الكلام عليها مفصلا. وقوله (فالرغبة لله وحده) غير صحيح، فـ (رغب) يتعدى (بفي) فيكون بمعنى إرادة الشيء والحرص عليه والطمع فيه، ويتعدى (بعن) فيكون بمعنى الإعراض عنه والزهد فيه، ويحتملهما قوله تعالى﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [2]، ويتعدى (بإلى) فيكون بمعنى الابتهال والضراعة والطمع، ومنه حديث الدعاء (رغبة ورهبة إليك) وقوله تعالى﴿ويدعوننا رغبا ورهبا﴾ [3] ، أي طمعا وخوفا، وحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت يا رسول الله (إن أمي أتتني راغبة أفأصلها قال نعم) يحتمل (في) و (إلى) أي طامعة.

وقوله تعالى﴿إنا إلى الله راغبون﴾ [4]الذي احتج به على اختصاص الرغبة به تعالى تضرع وطمع، بدليل ما قبله ولا حجة فيه على اختصاص الرغبة به

(1) سورة آل عمران: آية 102.
(2) سورة النساء: آية 127.
(3) سورة الأنبياء: آية 90.
(4) سورة التوبة : آية 59.

تعالى بدليل جــــواب (لو) المقدر، أي ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّـــهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُــونَ﴾ إلى آخرها لكان خيرًا لهم، ونزولها في المنافقين معلوم، ولا حجة أيضًا في قولـــه تعالى: (وإلى ربك) وحده (فارغب) أي تضرع في السؤال، ولا تسأل غـــيره فإنه القادر على إسعافك لا غيره ، على اختصاص الرغبة به تعالى وإنمـا دلـت على أن الرغبة الكاملة لله ﷻ، أي اجعل رغبتك إليه خصوصًا ولا تســـأل إلا فضله متوكلاً عليه﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1].

قال العلامة أبو البقاء في كلياته: ولم يشتهر تعديتها بإلى إلا أن تضمن معـــنى الرجوع، ويكون معنى الرغبة الرجاء والطلب أهـ.

وقوله: (والإنابة لله وحده) صحيح، وهي الرجوع إليـــه تعـالى في جميـع الأحوال، وهي أعم من التوبة والأوبة، لأن التوبة الرجوع عن المعصيـة إلى الله، والأوبة الرجوع عن الطاعة إليه تعالى، بأن لا يعتمد على طاعته بل على فضلـــه وكرمه تعالى.

وقوله: (والسجود لله وحده) صحيح، والســجود في اللغـة الخضـوع والتطامن، وفي الشرع وضع الجبهة على الأرض على قصد عبادة الله، والتذلـل معتبر في مفهومه العرفي دون اللغوي، والسجود للصنم ليس بكفر لذاته، وإنمـا كفر العلماء الساجد للصنم لأنه علامة على اعتقاده إلهيته، ولو كان كفرًا لذاتـه ما حل في شريعة أبدًا، ولكان من الفحشاء، والله لا يأمر بالفحشاء، وكذا أمـر الله ملائكته عليهم الصلاة والسلام بالسجود لآدم عليه الصلاة والسلام، وقـد كان سائغًا لغير الله تعالى في الشرائع المتقدمة، بدليل سجود يعقــوب وامرأتـه وأولاده ليوسف عليهم الصلاة والسلام، وهو ركـن مـن أركـان الصـلاة، والصلاة عماد الدين وأعظم أركان الإسلام بعد كلمة الشهادة.

وقوله: (والنذر لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى) تلبيس، كشفه أن حد النـذر لغة الإيجاب والالتزام، وحده بالمعنى الأعم من الجائز وغيره عند المالكية: إيجـاب امرئ على نفسه لله تعالى أمرًا، لحديث (من نذر أن يعصى الله تعالى فلا يعصه)،

---

(1) سورة آل عمران: آية 122.

وإطلاق الفقهاء على المحرم نذرًا أ هـ . ومثله في الشمول قول صاحب الروض المربع من الحنابلة : إلزام مكلف مختار نفسه لله تعالى شيئًا غير محال بكل قـــول يدل عليه، وتقسيم الحنابلة له إلى ستة أقسام منعقدة دليل على انه ليس بقربــــة لذاته، ولا بعبادة.

والحديث الذي أشار إليه المالكية ــ أخرجه الإمام أحمد والبخاري والأربعــة عن عائشة رضي الله عنها ــ أن النبي ﷺ قال: (من نذر أن يطيع الله فليطعــه، ومن نذر أن يعصى الله تعالى فلا يعصه)، وهو متناول للأقسام الستة المذكورة في كتب الحنابلة، وينعقد نذر المعصية كشرب خمر عندهم على الأصح، وإن حــــرم الوفاء به ويكفر من لم يفعله كفارة يمين ويقضي الصوم غير صوم يوم حيض.

وهو من مفردات الإمام أحمد رضي الله عنه، ودال على أن النذر في ذاته ليس بقربــة ولا عبادة، ولو كان نذر تبرر تقسيمه وحده بالمعنى الخاص عند الشافعية: إيجاب العبد على نفسه قربة لم يوجبها الله تعالى، وعند المالكية: التزام مسلم كلف قربة ولو غضبان، والتعريفان متحدان معنى، فحقيقة النذر على التعريفــين اللغــوي والشرعي: إيجاب الإنسان أو المسلم على نفسه ما لم يوجبه الله تعالى عليه.

والفقهاء الحنفية قالوا: من نذر نذرًا مطلقًا أو معلقًا بشرط، وكــــان مـــن جنسه فرض وهو عبادة مقصودة ووجد الشرط المعلق به لزمه الوفاء بما سمـــــى كصلاة وصوم وصدقة ووقف واعتكاف وإعتاق رقبة وحج ولو ماشيًا أهـــ.

ولا تخفى دلالة هذا الكلام على كون النذر ليس بقربة لذاته، فتحقق بهــــذا اتفاق المذاهب الأربعة عليه، وتحققت مباينته للعبادة تمام المباينة بمقتضى تعريــف كل منهما لغة وشرعًا، فإن العبادة لغة: أقصى نهاية الخضوع والتذلل، ولا يكون ذلك إلا لمن له غاية التعظيم، وشرعًا : امتثال أمر الله كما أمر علــــى الوجــه المأمور به من أجل أنه أمر مع المبادرة بغاية الحب والخضوع والتعظيم.

فالفرق بين كون العبد يوجب على نفسه طاعة لم يوجبها الله تعـــالى عليــه، وبين كونه يأتي بأقصى نهاية الخضوع والتذلل لله ويمتثل أمره تعالى فيأتي بما أمــره به على الوجه المأمور به من أجل أنه أمر مع المبـــادرة ... إلخ، يعرفــه صغــار الطلبة، ونهى النبي ﷺ عنه في حديث الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما،

وقوله: (أنه لا يرد شيئا وإنما يستخرج به من البخيل)، وفي رواية: (لا تنـذروا فإن النذر لا يغني من القدر شيئا)، وفي رواية: (لا يأتي بخير) محمول على مـن علم من نفسه عدم الوفاء بما التزمه، ومعنى (لا يأتي بخير) أنه لا يرد شيئا مـن القدر كما في الرواية الأخرى، ومعنى (يستخرج به من البخيل) أن البخيـل لا يأتي بالنذر تطوعا محضا مبتدئا وإنما يأتي به في مقابلة عرضه الذي علقـه نـذره عليه.

قال ابن الأثير وقد تكرر في أحاديث النذر ذكر النهي عنه وهو تأكيد لأمره، وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه.

قال ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطـال حكمـه، وإسقاط لزوم الوفاء به، إذ كان بالنهي معصية فلا يلزم، وإنما وجه الحديث أنـه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجر لهم في العاجل نفعا ولا يصرف عنهم ضـررا ولا يرد قضاء فقال: (لا تنذروا) على أنكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكـم أو تصرفون به عنكم ما جرى به القضاء عليكم، فإذا نذرتم ولم تعتقـدوا هـذا فاخرجوا عنه بالوفاء فإن الذي نذرتموه لازم لكم أهـ.

والحديث الذي رواه أبو داود: قال نذر رجل على عهد رسول ﷺ أن ينحر إبلا بوانة فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال رسول الله ﷺ لأصحابه (هل كان فيـها من وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟) فقالوا: لا ، قال: (فهل كان فيها عيد مـن أعيادهم ؟)، قالوا: لا، فقال رسول الله ﷺ : (أوف بنذرك فإنـه لا وفـاء في معصية الله)، يدل على أن نذر الذبح في مكان لا وثن فيه ولا عيدا من أعيـاد الجاهلية جائز، وليس بعبادة للمنذور وهو النحر ولا للمنذور فيه وهو المكان.

والحديث الذي رواه أبو داود أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جـده أن امرأة قالت: يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بـالدف قـال: (أوفي بنذرك) يدل على أن النذر ليس بقربة لذاته ولا عبادة، لأن حكم الضرب بالدف دائر عند الفقهاء بين الجواز والكراهة والتحريم، وقد صار قربة بكونـه على رأس النبي ﷺ فرحا بقدومه من الغزو سالما والفرح بسلامته ﷺ واجـب ومن الإيمان، فلذلك أمرها ﷺ بالوفاء بنذرها.

زاد ابن رزين في جامعه قالت: ونذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا ــ مكــان يذبح فيه أهل الجاهلية ، فقال: (هل كان بذلك المكان وثن من أوثان الجاهليــة يعبد ؟) قالت: لا، قال: (هل كان فيه عيد من أعيادهم ؟) قــالت: لا، قــال: (أوفي نذرك)، فأمرها بوفاء نذرها حيث كان في مكان لا وثن فيه ولا عيدا مــن أعياد الجاهلية.

فلو كان النذر أو الذبح لغير الله عبادة ما حلا في مكان أبدًا ولو خاليًا مــن أوثان الجاهلية وأعيادها، ولو كانا عبادة لغير الله لكان أمره ﷺ لذلك الرجــل بالنحر في بوانة، ولتلك المرأة بالذبح في ذلك المكان أمرًا لهما بعبادة غــير الله، ولتلك المرأة أيضًا بالضرب بالدف على رأسه أمرًا لها بعبادته ﷺ، برأه الله مــن ذلك وصلى عليه.

والنذر لمخلوق نبي أو ولي عند الحنابلة دائر بين الكراهة والتحريم ولا كفــر ولا إشراك فيه، قال ابن مفلح في فروعه جــــ 3 ص 755: وذكــر الآدمــي البغدادي: نذر شرب الخمر ونحوه لغو فلا كفارة فيه ونذر ذبح ولده يكفر.

وقال ابن رزين في نذر المعصية إنه لغو، قال: ونذره لغير الله كنذره لشــيخ معين حي للاستغاثة به وطلب الحوائج منه كحلفه بغيره، وقال غيره هــو نــذر معصية كما قال شيخنا ــ (يعني ابن تيمية) ــ وقال في شرح دليل الطــالب: (فائدة) قال الشيخ ــ (يعني ابن تيمية) ــ النذر للقبــور أو لأهلــها كــالنذر لإبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، والشيخ فلان نذر معصية لا يجوز الوفــاء به، وإن تصدق بما نذره من ذلك على من يستحقه من الفقراء والصالحين كــان خيرًا له عند الله وأنفع.

وقال من نذر إسراج بئر أو مقبرة أو جبل أو شجرة أو نذر له أو لسكانه أو المضافين إلى ذلك المكان لا يجوز الوفاء به إجماعًا ويصرف في المصالح ما لم يعرف ربه، ومن الحسن صرفه في نظيره من المشروع وفي لزوم الكفارة خلاف أهــ.

قال الشيخ سليمان بن عبد الوهاب في أول رسالته: « الصواعق الإلهيــة في الرد على الوهابية» رادًا على أخيه بكلام ابن تيمية هذا: فلو كان الناذر كــافرًا

عنده لم يأمره بالصدقة لأن الصدقة لا تقبل من الكافر بل يأمره بتجديد إسـلامه ويقول خرجت من الإسلام بالنذر لغير الله أهـ.

والنذر للولي الحي عند الشافعية صحيح يجب صرفه إليه ولا يجـوز صـرف شيء منه لغيره، والنذر لولي ميت إن قصد الناذر الميت بطل نذره لأن الميـت لا يملك، وإن قصد قربة أخرى كأولاده وخلفائه أو إطعام الفقراء الذين عند قـبره أو غير ذلك من القرب صح النذر ووجب صرفه فيما قصـده النـاذر وإن لم يقصد شيئًا لم يصح نذره، إلا إن كانت عادة الناس في زمن النـاذر ينـذرون للميت ويريدون جهة مخصوصة وعلمها الناذر فيتزل نذره عليها أهـ.

ونذر ما لا يهدى للكعبة كالدراهم والثياب والطعام لنبي أو ولي عند المالكية صحيح، فإن قصد الناذر الفقراء الملازمين للمحل أو الخدمة وجب عليه بعثـه إليهم، وإن قصد به نفع الميت تصدق به حيث شاء، وإن لم يكن له قصد حمـل على عادة موضع ذلك الولي، ونذر ما يهدى للكعبة بغير لفظ هـدي وبدنـة كشاة وبقرة وجمل لولي يلزمه ولا يبعثه له بل يذبحه بموضعه ويتصدق به علـى الفقراء ولا يأكل منه ولا يطعم غنيًا، وله إبقاؤه حيًا والتصدق عليهم بقدر لحمه ويفعل به ما شاء، وهذا إذا قصد به المساكين بلفظ أو نية، فإن قصد به نفسـه وعياله ونحوهم فلا يلزمه، ولا يفسر في قصد زيارة ولي استصحاب حيـوان ليذبـح هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء المحل من غير نذر ولا تعيين أهـ.

والنذر للمخلوق عند الحنفية لا يصح، ومع هذا لم يقولوا بكفر من نذر لـه أهـ، والله سبحانه هو المطلع على كل مكان والعالم بسرائر عباده ونياتهم.

فجعل ابن عبد الوهاب النذر والذبح لغير الله من أنواع العبادة نقلاً عن ابـن تيمية في رسالته الأصول الثلاثة جهل فادح وقوله محتجًا على أن النذر لغـير الله كفر، ودليل النذر قوله تعالى: (يوفون بالنذر) فاسد في سبعة أوجه:

الأول: جهله الدليل هو المرشد إلى المطلوب ولا إرشاد في هذه الآية لرأيـه أصلاً لا في منطوقها ولا في مفهومها.

الثاني: يستقيم دليله لو قال الله في كتابه: (النذر لغيري عبادة له ومن عبـد غيري فقد كفر)، أو قال: (من نذر لغيري فقد كفر)، ولم يقل الله هذا في كتابـه فقد وضع الآية في غير موضعها.

الثالث: لو نهى الله في كتابه عن النذر لغيره بصريح النهي لم يلزم منه كفر من نذر لغيره إجماعًا، فكيف مع عدم نهيه عنه؟، وقد نهى الله في كتابه العزيز عن الربا والزنا وأكل أموال بالباطل وحرمتها في دين الإسلام معلومة بالضرورة، وقد أجمع أهل الحق على عدم تكفير مرتكب واحد منها ما لم يكن مستحلاً له.

الرابع: جهله الأمر والنهي، والأمر والخبر، والفرق بينهما وجهله الخبر والإنشاء والفرق بينهما،فإنه قال في أول كلامه: (وأنواع العبادة التي أمر الله بها)، وذكر سبعة عشر مثالا بعضها خبر وبعضها أمر وبعضها نهي، ثم قال في آخره: (وغير ذلك من العبادة التي أمر الله بها كلها لله فجعلها كلها أوامر)، وهذه الآية التي احتج بها على كفر من نذر لغير الله خبر، وليست أمرا، والأمر قسم من أقسام الإنشاء، والإنشاء مقابل للخبر وقسيم له وهما مندرجان تحت الكلام الذي هو جنسهما، ولو فرضت أمرا فإن أهل الحق مجمعون على عدم تكفير من لم يمتثل أمر الله من المسلمين كتارك الصلاة مثلا ما لم ينكر وجوبه عليه، كما أنهم متفقون على عدم تكفير مرتكب ما نهى الله عنه صريحا في كتابه من المسلمين كأكل الربا والزنا ما لم يستحله.

الخامس: جهله تفسير الآية فإن الله تبارك وتعالى لما وصف ثواب الأبرار في الآخرة مدح أعمالهم التي كانوا في الدنيا يعملونها فاستوجبوا بها ذلك النعيم بقوله : (يوفون بالنذر)، فهي مستأنفة مسوقة لبيان ما لأجله رزقوا ما ذكر من النعيم مشتملة على نوع تفصيل لما ينبئ عنه اسم الأبرار إجمالا، كأنه قيل: ماذا فعلوا في الدنيا حتى نالوا تلك الرتبة العالية؟، فقيل يوفون بما أوجبوه على أنفسهم فكيف بما أوجبه الله تعالى عليهم، وبهذا تحقق أنه ليس فيها شبه دليل لرأيه لا في منطوقها ولا في مفهومها فضلا عن الدليل.

السادس: لا يلزم من مدحه تعالى للأبرار على وفائهم بما نذروه كفر من لم يوف بنذره أو نذر لمخلوق عند العقلاء.

السابع: الآية وإن دلت على وجوب الوفاء بالنذر مبالغة في وصف الأبرار بأداء الواجبات لأن من وفى بما أوجبه على نفسه كان لما أوجبه الله عليه أوفى،

فلا يلزم من دلالتها على ما ذكر كفر مسلم واحد لم يوف بما أوجبه على نفسه مـــن النذر لله تعالى أو نذر لمخلوق عند العقلاء فضلاً عن تكفير جمع من المسلمين بذلك.

وقوله في تكفير من ذبح لغير الله : ودليل الذبح قوله تعالى﴿قُلْ إِنَّ صَلَـــاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَـــا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[1]، باطل بخمسة أوجه:

الأول: جهله الدليل فإنه المرشد إلى المطلوب والمطلوب في هذه الآية علـــى رأيه كفر من ذبح لغير الله، ولا إرشاد في منطوقها ولا في مفهومها إليه أصلاً.

الثاني: المأمور والمخاطب فيها بالإتيان بفروع الشـــريعة خالصـــة لله تعـــالى هـــو النبيﷺ، وقد أمر في سابقتها بأصولها بأن يبين للمشركين وأهل الكتاب ما هو عليـــه من الدين الحق الذي يدعون أنهم عليه، فحمل أمرها وخطابها الموجه إليه ﷺ على من ذبح من أمته ﷺ لغير الله وتكفيره بذلك تهجم على كتاب الله قبيح جدًا.

الثالث: ليس فيها شبه دليل على كفر من ذبح لغير الله لا في منطوقها ولا في مفهومها فضلاً عن الدليل، وإن كانت أمته ﷺ مأمورة بما أمر بـــه ﷺ مـــن أصول الشريعة وفروعها.

الرابع: في معنى النسك خمسة أقوال للمفسرين: فقيل كل ما يتقرب بـــه إلى الله تعالى من صلاة وحج وذبح وغيرها، وقيل هو العبادة، وقيل هـــو أعمـــال الحج، وقال مجاهد وسعيد بن جبير والضحاك والسدي المراد به الذبيحة في الحج والعمرة، وقيل هو الذبح، وهذا والثلاثة قبله داخلة في الأول لأن ذبح الضحايا والهدايا مما يتقرب به إلى الله تعالى، فالآية دالة على أن العبـــد مطلـــوب منـــه الإخلاص لله في جميع الطاعات.

ويؤكده قوله تعالى: (لله رب العالمين لا شريك لـــه)، والإخـــلاص محلـــه القلب، ولا يعلم كون العبد أخلص في طاعته أم لا إلا عالم الســـر والنجـــوى، فقصره النسك فيها على مطلق الذبح الذي هو خامس الأقوال فيها وتهجمـــه علـــى قلوب الذابحين ومقاصدهم وحكمه عليهم بالكفر تورط في وحل الجهل دفعات.

---

(1) سورة الأنعام: الآيات 162، 163.

الخامس: يستقيم دليله لو صرح تعالى فيها بقوله مثلا: (الذبح لغيري عبادة له ومن عبد غيري فقد كفر)، أو قال: (من ذبح لغيري فقد كفر وأشرك) ولم يقل الله تبارك وتعالى هذا في كتابه، فهو متهجم عليه، واحتجاجه على كفر من ذبح لغير الله بقوله: ومن السنة : (لعن الله من ذبح لغير الله) وضع للحديث في غير موضعه، فاسد من ستة أوجه:

الأول: جهله حقيقة الدليل فإنه المرشد إلى المطلوب، والمطلوب في هذا الحديث على زعمه كفر من ذبح لغير الله ولا إرشاد لكفر من ذبح لغير الله في منطوق هذا الحديث ولا في مفهومه فإن منطوق لعن من ذبح لغير الله تعالى ومفهومه عدم لعن من ذبح لله تعالى.

الثاني: يحتج علماء الإسلام بخبر الآحاد الذي هو ظني الثبوت، والدلالة الصحيح بقسميه والحسن بقسميه في مسائل الحلال والحرام لا في تكفير المسلمين، وهذا الذي وضعه في غير موضعه بعض حديث وجملته: (لعن الله من لعن والديه، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثًا ، ولعن الله من غير منار الأرض) ـــ أخرجه الإمام أحمد ومسلم والنسائي عن علي ﷺ ـــ ولم يذكر الجامع الصغير درجته، والخطب سهل عند ابن عبد الوهاب ، لأن التكفير الذي أسسه لا ارتباط له بكتاب الله ولا بالسنة، فضلاً عن درجة الحديث فيها، ولا بما عليه السواد الأعظم، وإنما ارتباط بفهمه، فلديه كفر من ذبح لغير الله، وبه يلزم تكفير كل من اللاعن لوالديه، والمؤوي للمحدث والمغير لمنار الأرض، وبه يلزم تكفير كل من لعنه النبي ﷺ وهو في السنة كثير فمنه: (لعن الله الخامشة وجهها والشاقة جيبها والداعية بالويل والثبور)، و (لعن الله الراشي والمرتشي والرائش)، و: (لعن الله النائحة والمستمعة) و: (لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء) و: (لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها) و: (لعن الله الربا وموكله وكاتبه وشاهده وهم يعلمون)، و: (لعن الله العقرب ما تدع نبيًّا ولا غيره إلا لدغتهم)، وبه يلزم تكفير الخمر ومال الربا والعقرب، وبه يلزم تكفير كل من خالفه ولو نبيًا مرسلاً، ولم يقل ذو عقل ودين بكفر أحد من

المكلفين الذين لعنهم رسول الله ﷺ غير الجاحد والمستحل لما هو معلـــوم مـــن الدين بالضرورة، فضلاً عن كفر الخمر ومال الربا والعقرب.

الثالث: يلزم على فهمه هذا تكفير جميع المسلمين من أول الإسلام إلى قيـــام الساعة جزمًا لأن من ألفاظ العموم وغير نكرة متوغلة في الإبهـــام لا تتعـــرف بالإضافة فتفيد العموم أيضا.

فالآلاف المؤلفة من الغنم والبقر والإبل المذبوحة والمنحورة من أول الإســـلام إلى زماننا وإلى قيام الساعة في المدن والقرى والبادية يوميًا للأكل، علاوة علـــى ما ذبح في الولائم والحفلات وللضيوف وفرحًا بقدوم السلطان وغير ذلك مـــن المقتضيات، كلها مذبوحة لغير الله قطعًا.

ولم يقل ذو عقل ودين بحرمة الذبح لهذه الأغراض فضلاً عن تكفـــير الأمـــة الإسلامية من أولها إلى آخرها بها ليست داخلة في الحديث جزمًا .

فالرابع: يتعين حمله على من ذبح لغير الله معظمًا له بذكر اسمه على الذبيحـــة، فهو مبين لقوله تعالى:﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [1]المذكـــور في مواضـــع مـــن كتابه،المعطوف على المحرمات.

الخامس: يستقيم عند علماء الإسلام تكفير من ذبح لغير الله إذا ذكر اســـم غيره تعالى على ذبيحته معظمًا له كتعظيم الله، ومحل التعظيم القلب، ولا يحكـــم عليه بالكفر إلا بعد تحقق التعظيم المذكور منه.

السادس: يصح دليله لو قال النبي ﷺ: (من ذبح لغير الله فهو كـــافر)، ولم يقل النبي ﷺ هذا فقد وضع سنته عليه الصلاة والســـلام في غـــير موضعـــها، وصواب قول ابن القيم (والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى) بالله، وهـــو صحيح على مذهب الجمهور الذين يكرهون الحلف بغيره تعالى ولـــو معظمًـــا كالنبي ﷺ، غير صحيح على مذهب إمامه الذي يتغالى فيه في غير هوى شـــيخه الذي أصمه وأعماه.

---

(1) سورة البقرة:آية 173.

واليمين بالنبي ﷺ عند الإمام أحمد وأصحابه منعقدة يلـــزم الحـــانث فيـــها الكفارة، قالوا لأنه ﷺ شطر الإيمان، وقد أقسم الله به في قوله تعالى﴿لَعَمْـــرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[1].

قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَولِيَاءَ﴾[2] آلهة، تحقيق لحقية ما ذكر قبله من إخلاص الدين الذي هو عبارة عن التوحيد ببيان بطلان الشـرك الذي هو عبارة عن ترك إخلاصه، والموصول عبارة عن المشركين، ومحله الرفـع على الابتداء خبره جملة : (إن الله يحكم بينهم) والأولياء المعبودون من دونـــه تعالى: الملائكة وعيسى وعزير والأصنام وغيرها.

وقوله تعالى حاكيًا عنهم﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[3]، حـــال بتقدير القول من واو اتخذوا مبينة لكيفية إشراكهم وعـــدم خلـــوص دينـــهم، والاستثناء مفرغ من أعم العلل، وزلفى مصدر مؤكد على غير لفـــظ المصـــدر ملاق له في المعنى، أي والذين لم يخلصوا العبادة لله تعالى بل شابوها بعبادة غـــيره قائلين: ما نعبدهم لشيء من الأشياء إلا ليقربونا إلى الله تقريبًا : (إن الله يحكـــم بينهم) وبين خصمائهم الذين هم المخلصون للدين وحذف هذا لدلالة الحـــال عليه (فيما هم فيه يختلفون) من الدين الذي اختلفوا فيه بالتوحيد والإشـــراك، وادعى كل فريق صحة دينه: (إن الله لا يهدي) ولا يوفق للاهتداء إلى الحق الـــذي هو طريق النجاة (من هو كاذب كفار)، راسخ في الكذب مبالغ في الكفر.

والمراد أن من أصر على الكذب والكفر بقى محرومًا من الهداية، والمراد بهذا الكذب وصفهم لمعبوداتهم بأنها آلهة مستحقة للعبادة، والعلم الضروري حـــاصل بأن وصفهم لها بالإلهية كذب محض، وأما الكفر فيحتمل أن يكون المـــراد منـــه الكفر الراجع إلى الاعتقاد، وهو هنا كذلك لأن وصفهم لها بالإلهيـــة كـــذب، واعتقادهم فيها الإلهية جهل وكفر.

---

(1) سورة الحجر : آية 72.

(2) سورة الشورى : آية 6.

(3) سورة الزمر: آية 3.

ويحتمل أن يكون المراد به كفران النعمة، والسبب فيه أن العبادة نهاية التعظيم، ونهاية التعظيم لا تليق بمن يصدر عنه غاية الإنعام، وذلك المنعم هو الله سبحانه وتعالى وهذه المعبودات لا مدخل لها في الإنعام.

فالاشتغال بعبادتها يوجب كفران نعمة المنعم الحق، فقد صرح الضالون بأنهم عبدوها من دون الله وعللوا عبادتهم لها بتعليل فاسد، وهو تقريبها لهم إلى الله أي عللوا فعلهم، وعلة القياس الشرعية إنما هي للحكم، أي بالتحريم أو الحلية مثلاً، لا لنفس الفعل، كالحكم بحرمة شرب النبيذ قياسا على الخمر بجامع الإسكار في كل منهما، وهذا عند علماء الأصول أوضح من الشمس متفق عليه.

وإنما يكون تعليل المشركين فعلهم علة شرعية لو قال تعالى مثلاً : حرمت عبادة الأصنام لإرادة نفع الجاه منها أو أومأ إلى ذلك أو نبه بمسلك من مسالك العلة عليه، ولم يقل تعالى ذلك ولم يشر إليه بحال، بل أشار تعالى في مواضع كثيرة إلى أن العلة في تحريمها وتكفير فاعلها عدولهم بها عن خالقهم المستحق لها ووضعهم الشيء في غير محله منها.

قوله تعالى هنا: (إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار) ، فقد أخبر تعالى فيها بنفي الهداية عن الراسخ في الكذب المبالغ في الكفر منبها على فساد تعليلهم ومداومتهم على عبادة المخلوق بصيغة المبالغة، وابن تيمية صدقهم في تعليلهم الفاسد، فقاس المسلمين المتوسلين بالنبي ﷺ عليهم، قاس التوسل على العبادة والمتوسل على العابد للمخلوق، فأوغل في بيداء القياس الفاسد دفعتين بناهما على تعليلهم الفاسد، وما بني على الفاسد فاسد، ولم يصدق المسلمين في قولهم إنهم يحبون خليفة أو عالمًا أو شيخًا لله تعالى، بل كفرهم وحمل عليهم قوله تعالى﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّـهِ﴾[1] ، في كلامه الذي أبطلته سابقًا، محققًا مؤيدًا رأس أسلافه الحروريين الحاملين للآيات الواردة في الكفار .

(الحادي والثلاثون) قوله : (وإنما التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئًا فيكون

(1) سورة البقرة: آية 165.

الدين كله لله ــ إلى آخر الثرثرة)، افتراء على كتاب الله ﷻ افتراء مكشوفًا، فإن الله تبارك وتعالى إنما أمر عباده بالتوحيد أمرًا مطلقًا ولم يأمرهم (بتوحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية) الذي اخترعه فشاق به رسول الله ﷺ، واتبع فيه غير سبيل المؤمنين، زيادة على افترائه على الله في كتابه العزيز.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾[1] أي وحدوه وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾[2] أي وحدوه وقال تعالى ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾[4]، وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[5]، وأمثالها في كتاب الله كثير، كلها دالة دلالة صريحة على أن الله تبارك وتعالى أمر عباده بالتوحيد أمرًا مطلقًا.

الأول: دل كلامه هذا على أن التوحيد مجزأ إلى جزئين ؛ ويلزم منه تجزئة الكفر، وهو باطل بخمسة أوجه:

الوجه الأول: دل كلامه هذا على أن التوحيد مجزأ إلى جزئين؛ ويلزم منه تجزئة الشرك إلى ذلك لأنه زعم سابقا في الموضع الثالث من كلامه فيه، أن بني آدم كلهم قد عرفوا توحيد الربوبية، وجهلوا توحيد الألوهية فيصدق عليهم على هذا أنهم موحدون وغير موحدين، موحدون لأنهم عرفوا نصف التوحيد وأقروا به وهو توحيد الربوبية ــ على زعمه ــ وغير موحدين لأنهم جهلوا نصف التوحيد وهو توحيد الألوهية ــ على زعمه ــ وعليه فقد ارتكبوا نصف الشرك، فمقتضى عدله تعالى ورحمته لعباده أن ينصف لهم الثواب والعذاب، فيثابون نصف ثواب الموحدين الخالصين، ويعذبون نصف عذاب المشركين الخالصين.

الوجه الثاني: دل كلامه في الموضع الثالث الذي أبطلته سابقًا على أن التوحيد مجزأ إلى ثلاثة أجزاء: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، قال فيه: (وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الإلهية، وإثبات

---

(1) سورة البقرة: آية 21.
(2) سورة النساء : آية 36.
(3) سورة الإسراء : آية 23.
(4) سورة طه: آية 14.
(5) سورة محمد : آية 19.

حقائق أسماء الله وصفاته، ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية)، وعلى هذا يكون التوحيد مثلثًا، ويلزم منه تثليث الشرك، وعليه فمقتضى عدله تعالى ورحمته لعباده تثليث العذاب والثواب لهم فيعذبون ثلثي عذاب المشركين الخالصين، ويثابون ثلث ثواب الموحدين الخالصين، لأنهم ارتكبوا ثلثي الشرك بجهلهم توحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وأتوا بثلث التوحيد بمعرفتهم توحيد الربوبية.

الوجه الثالث: تذبذبه في تقسمة التوحيد في ثلاثة مواضع إلى قسمين، وفي موضع إلى ثلاثة أقسام يدل على جهله بأصول الدين، فإن قيل ليس هذا تذبذبًا وإنما هو تغير في الاجتهاد ظهر له في اجتهاده في تلك المواضع أن التوحيد ينقسم إلى قسمين، وظهر له في ذلك الموضع أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، قلت: هذا فاسد فإن الاجتهاد إنما يكون في الفروع لا في الأصول.

الوجه الرابع: يلزم على كلا التقسيمين أنه لا يوجد في بنى آدم عامة وفي المسلمين سلفهم وخلفهم خاصة موحد خالص ولا مشرك خالص إلا من وافقه منهم على رأيه، فلو استظهر هو والمفتونون به بالثقلين على إثبات رأيه هذا عن أي واحد من السلف الذين يلبس بهم لم يستطيعوا.

الوجه الخامس: التوحيد لغة: الحكم بأن الشيء واحد، والعلم بأنه واحد، واصطلاحًا فسره بعض أهل السنة بأنه: إفراد العابد المعبود بالعبادة، أي تخصيصه بها.

قال الحافظ ابن حجر في فتحه في كتاب التوحيد فسره أهل السنة بأنه: نفي التشبيه والتعطيل. وقال الإمام أبو القاسم الجنيد: التوحيد: إفراد القديم من المحدث، وقالوا في تفسيره باعتبار العلم المدون أنه: (العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية)، أو (علم يبحث فيه عما يجب اعتقاده في حق الله تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام وإن لم تذكر براهين ذلك) أو علم بأحكام الألوهية وإرسال الرسل وصدقهم في جميع أخبارهم وما يتوقف عليه شيء من ذلك خاصًا به، وعلم أدلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك).

فظهر أن التوحيد في جميع هذه التعاريف مصدر، والمصدر معنى من المعاني واحد لا يمكن تقسيمه لذاته وإنما يمكن تقسيمه باعتبار متعلقه، كما أن الكفر مصدر لا يمكن تقسيمه لذاته وإنما يقسم باعتبار متعلقه، وأصل الكفر تغطية الشيء تغطية تستهلكه، وشارع في ستر النعمة خاصة، وفي مقابلة الإيمان، والكفر الذي هو بمعنى الستر من باب ضرب والذي هو ضد الإيمان من باب نصر، ويتعدى هذا بالباء نحو (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله) والكفر الذي هو ضد الشكر يتعدى بنفسه، يقال: كفر نعمة الله.

قال بعض أهل العلم: الكفر على أربعة أنحاء كفر إنكار بأن لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به، وكفر جحود، وكفر معاندة، وكفر نفاق، من لقي ربه بواحد من هذه لم يغفر له، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء،فإما كفر الإنكار فهو أن يكفر بقلبه ولسانه ولا يعرف ما يذكر له من التوحيد، وإما كفر الجحود فأن يعترف بقلبه ولا يقر بلسانه ككفر إبليس وأمية بن أبي الصلت، وأما كفر المعاندة فهو أن يعرف الله بقلبه ويقر بلسانه ولا يدين به ككفر أبي جهل وأضرابه، وأما كفر النفاق بالإقرار باللسان وعدم الاعتقاد بالقلب كالمنافقين الذين كانوا في زمن النبي ﷺ.

وأشرك بالله كفر فهو مشرك ومشركي والاسم الشرك فيهما. والشرك ينقسم أيضًا باعتبار متعلقه إلى ستة أنواع: شرك الاستقلال وهو إثبات الهين مستقلين كشرك المجوس، وشرك التبعيض وهو تركيب الإله من آلهة كشرك النصارى، وشرك التقريب وهو عبادة غير الله تعالى ليقر به إلى الله زلفى كشرك متقدمي الجاهلية، وشرك التقليد وهو عبادة غير الله تبعًا للغير كشرك متأخري الجاهلية، وشرك الأسباب وهو إسناد التأثير للأسباب العادية كشرك الفلاسفة والطبيعيين ومن تبعهم على ذلك، وشرك الأغراض وهو العمل لغير الله وهو الرياء.

فحكم الأربعة الأولى: الكفر بالإجماع، وحكم السادس، المعصية من غير كفر بالإجماع، وحكم الخامس: التفصيل، فمن اعتقد في الأسباب أنها تؤثر بطبعها فهو كافر بالإجماع، ومن اعتقد أنها تؤثر بقوة أودعها الله فيها، أو أنها

أسباب عادية قد تتخلف عن مسبباها والمؤثر في الأشياء حقيقة هو الله تبـــارك وتعالى فهو مسلم.

وقد انتهيت بتوفيق الله من إبطال كثير من كلام ابن تيمية وابن القيم وبعـض كلام ابن عبد الوهاب في توحيد الربوبية والألوهية والعبادة وملحقاهما في هـذا الفصل، واختمه بما كتبه العلامة المحقق المرحوم الشيخ (يوسف الدجـوي) المتـوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة وألف في توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية قال رحمه الله:

جاءتنا رسائل كثيرة يسأل مرسلوها عن توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية مـا معناهما وما الذي يترتب عليهما ومن ذا الذي فرق بينهما؟، وما هو البرهـــان على صحة ذلك أو بطلانه ؟، فنقول وبالله التوفيق:

أن صاحب هذا الرأي هو ابن تيمية الذي شاد بذكره قـــال: إن الرســل لم يبعثوا إلا لتوحيد الألوهية وهو إفراد الله بالعبادة، وأما توحيد الربوبيـــة وهـــو اعتقاد أن الله رب العالمين المتصرف في أمورهم فلم يخالف فيه أحد من المشركين والمسلمين بدليل قوله تعالى:﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولـن الله﴾[1].

ثم قالوا : إن الذين يتوسلون بالأنبياء والأولياء ويتشفعون بهم وينادوهم عند الشدائد وهم عابدون لهم قد كفروا باعتقادهم الربوبيـــة في تلـك الأوثـان والملائكة والمسيح سواء بسواء، فإنهم لم يكفروا باعتقادهم الربوبيـــة في تلـك الأوثان وما معها بل بتركهم توحيد الألوهية بعبادهما، وهذا ينطبق علـــى زوار القبور المتوسلين بالأولياء المنادين لهم المستغيثين بهم الطالبين منهم مـا لا يقـدر عليه إلا الله تعالى، بل قال محمد بن عبد الوهاب : (إن كفرهم أشنع من كفـــر عباد الأوثان، وإن شئت ذكرت لك عبارته المحزنة الجريئـــة)، فـــهذا ملخـص مذهبهم مع الإيضاح، وفيه عدة دعاوى.

فلنعرض لها على سبيل الاختصار، ولنجعل الكلام في مقامين فنتحـــاكم إلى العقل ثم نتحاكم إلى النقل، فنقول: قولهم ــ إن التوحيد ينقســـم إلى توحيـد الربوبية وتوحيد الألوهية تقسيم غير معروف لأحد قبل ابـــن تيميـــة ، وغـــير

(1) سورة لقمان: آية 25

معقول أيضا كما ستعرفه، وما كان رسول الله ﷺ يقول لأحد دخل في الإسلام أن هناك توحيدين وأنك لا تكون مسلما بتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، ولم ينقل عن أحد من السلف الذين يتبجحون باتباعهم في كل شيء، ولا معنى لهذا التقسيم فإن الإله الحق هو الرب الحق، والإله الباطل هو الرب الباطل، ولا يستحق العبادة والتأليه إلا من كان ربا ولا معنى لأن نعبد من لا نعتقد فيه أنه رب ينفع ويضر فهذا مرتب على ذلك كما قال تعالى: ﴿رب السماوات والأرض وما بينهما فاعبده واصطبر لعبادته﴾[1].

فرتب العبادة على الربوبية، فإننا إذا لم نعتقد أنه رب ينفع ويضر فلا معنى لأن نعبده ـ كما قلنا ـ ويقول تعالى﴿ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض﴾[2]، يشير إلى أنه لا ينبغي السجود إلا لمن ثبت اقتداره التام، ولا معنى لأن يسجدوا لغيره. هذا هو المعقول، ويدل عليه القرآن والسنة.

أما القرآن فقد قال:﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا﴾[3]، فصرح بتعدد الأرباب عندهم، وعلى الرغم من تصريح القرآن بأنهم جعلوا الملائكة أربابا.

يقول ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب: إنهم موحدون توحيد الربوبية وليس عندهم إلا رب واحد وإنما أشركوا في توحيد الألوهية، ويقول يوسف عليه السلام لصاحبي السجن وهو يدعوهما إلى التوحيد﴿ أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار﴾[4]، ويقول الله تعالى أيضا ﴿وهم يكفرون بالرحمن قل هو ربي﴾[5]، وأما هم فلم يجعلوه ربا.

ومثل ذلك قوله تعالى﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[6]، خطابًا لمن أنكر ربوبيته تعالى، وانظر إلى قولهم يوم القيامة: (تا الله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب

---

(1) سورة مريم : آية 65.
(2) سورة النمل :آية 25.
(3) سورة آل عمران: آية 80.
(4) سورة يوسف: آية 39.
(5) سورة الرعد: آية 30.
(6) سورة الكهف : آية 38.

العالمين) أي في جعلكم أربابًا ـــ كما هو ظاهر ـــ وانظر إلى قوله تعـالى: ﴿وإذا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [1]فهل تـرى صاحب هذا الكلام موحدًا أو معترفًا ؟.

ثم انظر إلى قوله ﴿ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ﴾ [2]، إلى غير ذلك وهو كثـير لا نطيل بذكره، فإذًا ليس عند هؤلاء الكفار توحيد الربوبية ـــ كما قال ابن تيمية ـــ وما كان يوسف عليه السلام يدعوهم إلا إلى توحيد الربوبية، لأنه ليس هناك شيء يسمى توحيد الربوبية وشيء آخر يسمى توحيد الألوهية عند يوسف عليه السلام.

(فهل هم أعرف بالتوحيد منه ويجعلونه مخطئًا في التعبـير بالأربـاب دون الآلهة؟)، ويقول الله في أخذ الميثاق : (ألست بربكم قالوا بلى)، فلـو كـان الإقرار بالربوبية غير كاف وكان متحققًا عند المشركين ولكنه لا ينفعهم ـــ كما يقول ابن تيمية ـــ ما صح أن يؤخذ عليهم الميثاق بهذا، ولا صح أن يقولوا يـوم القيامة : (إنا كنا عن هذا غافلين)، وكان الواجب أن يغير عبارة الميثاق إلى مـا يوجب اعترافهم بتوحيد الألوهية حيث إن توحيد الربوبية غير كاف ـــ كمـا يقول هؤلاء ـــ إلى آخر ما يمكننا أن نتوسع فيه، وهو لا يخفى عليـك، وعلـى كل حال فقد اكتفى منهم بتوحيد الربوبية ولو لم يكونا متلازمين لطلب إقرارهم بتوحيد الألوهية أيضًا.

ومن ذلك قوله ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [3]، فإنه إله في الأرض ولو لم يكن فيها من يعبده كما في آخر الزمان، فإن قالوا إنه معبود فيـها أي مستحق للعبادة، قلنا إذًا لا فرق بين الإله والرب، فإن المستحق للعبادة هـو الرب لا غير، وما كانت محاورة فرعون لموسى عليه الصـلاة والسـلام إلا في الربوبية وقد قال: (أنا ربكم الأعلى) ثم قال : (لئن اتخـذت إلهـا غـيري لأجعلنك من المسجونين) ولا داعي للتطويل في هذا .

---

(1) سورة الفرقان: آية 60.

(2) سورة الرعد : آية 13.

(3) سورة الزخرف : آية 84.

وأما السنة فسؤال الملكين للميت عن ربه لا عن إلهه ، لأنهم لا يفرقون بين الرب والإله، (فإنهم ليسوا بتيميين ولا وهابيين)، وكان الواجب على مذهب هؤلاء أن يقولوا للميت : من إلهك لا من ربك؟ أو يسألوه عن هذا وذاك.

وأما قوله: (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله)، فهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم إجابة لحكم الوقت مضطرين لذلك بالحجج القاطعات والآيات البينات، ولعلهم نطقوا بما لا يكاد يستقر في قلوبهم أو يصل إلى نفوسهم، بدليل أنهم يقرنون ذلك القول بما يدل على كذبهم، وأنهم ينسبون الضر والنفع إلى غيره، وبدليل أنهم يجهلون الله تمام الجهل ويقدمون غيره عليه حتى في صغائر الأمور.

وإن شئت فانظر إلى قولهم لهود عليه الصلاة والسلام: (إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء)، فكيف يقول ابن تيمية أنهم معتقدون أن الأصنام لا تضر ولا تنفع إلى آخر ما يقول؟

ثم انظر بعد ذلك في زرعهم وأنعامهم﴿هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَائِهِمْ﴾ [1]، فقدموا شركاءهم على الله تعالى في أصغر الأمور وأحقرها.

وقال تعالى في بيان اعتقادهم في الأصنام﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [2]، فذكر أنهم يعتقدون أنهم شركاء فيهم، ومن ذلك قول أبي سفيان يوم أحد: (اعل هبل)، فأجابه ﷺ بقوله : (الله أعلى وأجل).

فانظر إلى هذا ثم قل لي ماذا ترى في ذلك التوحيد الذي ينسبه إليهم الوهابيون وابن تيمية ويقول إنهم فيه مثل المسلمين سواء بسواء وإنما افترقوا بتوحيد الألوهية؟.

---

(1) سورة الأنعام: آية 136.

(2) سورة الأنعام : آية 94.

وأدل من ذلك كله قوله تعالى﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[1]، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

فهل ترى لهم توحيدًا بعد ذلك يصح أن يقال فيه إنه عقيدة؟.

أما الوهابيون وأتباع ابن تيمية فيقولون بعد هذا كله أهم موحدون توحيد الربوبية، وأن الرسل لم يقاتلوهم إلا على توحيد الألوهية الذي لم يكفروا إلا بتركه، ولا أدري ما معنى هذا الحصر مع أهم كذبوا الأنبياء وردوا ما أنزل عليهم واستحلوا المحرمات وأنكروا البعث واليوم الآخر وزعموا أن لله صاحبة وولدًا وأن الملائكة بنات الله ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[2]، وذلك كله لم يقاتلهم عليه الرسل ــ في رأي هؤلاء ــ وإنما قاتلوهم على عدم توحيد الألوهية ــ كما يزعمون ــ وهم بعد ذلك مثل المسلمين سواء بسواء أو المسلمون أكفر منهم في رأي ابن عبد الوهاب وابن تيمية وأتباعهما.

وما علينا من ذلك كله، ولكن نقول لهم بعد هذا على فرض أن هناك فرقًا بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية ــ كما يزعمون ــ فالتوسل لا ينافي توحيد الألوهية فإنه ليس من العبادة في شيء لا لغة ولا شرعًا ولا عرفًا، ولم يقل أحد أن النداء أو التوسل بالصالحين عبادة، ولا أخبرنا الرسول ﷺ بذلك، ولو كان عبادة أو شبه عبادة لم يجز بالحي ولا بالميت.

ومن المعلوم أن المتوسل لم يطلب إلا من الله تعالى بمترلة هذا النبي أو الولي، ولا شك في أن لهما مترلة عند الله تعالى في الحياة وبعد الممات.

فإن تشبث متشبث بأن الله أقرب إلينا من حبل الوريد فلا يحتاج إلى واسطة، قلنا له: (حفظت شيئًا وغابت عنك أشياء .....)، فإن رأيك هذا يلزمه ترك الأسباب والوسائط في كل شيء، ويلزمه عدم الشفاعة يوم القيامة وهي معلومة من الدين بالضرورة، فإنها على هذا الرأي لا حاجة إليها، إذ لا يحتاج سبحانه وتعالى إلى واسطة فإنه أقرب من الواسطة.

---

(1) سورة الأنعام : آية 108.

(2) سورة الصافات : الآيات 151، 152.

ويلزم خطأ عمر بن الخطاب في قوله: (إنا نتوسل إليك بعم نبيك العباس...الخ)، وعلى الجملة يلزم سد باب الأسباب والمسببات والوسائل والوسائط، وهو خلاف السنة الإلهية التي قام عليها بناء هذه العوالم كلها من أولها إلى آخرها، ولزمهم على هذا التقدير أن يكونوا داخلين فيما حكموا به على المسلمين، فإنه لا يمكنهم أن يدعوا الأسباب أو يتركوا الوسائط بل هم أشد الناس تعلقا بها واعتمادا عليها.

ولا يفوتنا أن نقول: إن التفرقة بين الحي والميت في هذا المقام لا معنى لها، فإن المتوسل لم يطلب شيئا من الميت أصلا، وإنما طلب من الله متوسلا إليه بكرامة هذا الميت عنده أو محبته له أو نحو ذلك، فهل في هذا كله تأليه للميت أو عبادة له، أم هو حق لا مرية فيه، ولكنهم قوم يجازفون ولا يحققون، كيف وجواز التوسل بل حسنه معلوم عند جميع المسلمين.

وانظر كتب المذاهب الأربعة (حتى مذهب الحنابلة) في آداب زيارته ﷺ تجدهم قد استحلوا التوسل به إلى الله تعالى، حتى جاء ابن تيمية فخرق الإجماع وصادم المركوز في الفطر مخالفا في ذلك العقل والنقل أهـ.

الفهرس